الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس

1924 - 1956

عبد السلام بن حميدة

ترجمة جماعية

دار محمد علي الحامي



عبد السلام بن حميدة
استاذ التاريخ المعاصر
كلية الآداب ـ تونس

تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس

1924 ـ 1956

ترجمة جماعيــة

نشر دار محمد علي الحامي
صفاقس ـ تونس

الايداع القانوني رقم 4 الثلاثة أشهر الثانية 1984

الطبعة الاولى

المقدمـــــة

ان هذه الدراسة التى تتعلق بتاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس حتى 1956 تحتوى على أهم ما ورد من معطيات وتحاليل فى بحثنا الذى قدمنـاه لنيل الدكتوراه درجة ثالثة فى جانفى 1979 بنيس تحت عنوان :
« الحركة النقابية التونسية من الحرب العالمية الثانية الى الاستقلال الداخلى لتونس »

لقد لاحظنا ونحن نبحث ما قدمه العمل النقابى الى النضال فى سبيل التحرر الوطنى من مساهمات هامة فى تلك الفترة. وبالفعل فقد نشأت تجربتان نقابيتان تونسيتان الاولى فى 1924 ـ 1925 والثانية فى 1936 ـ 1938، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن وجود حركة نقابية وطنية بأتم معنى الكلمة ولا عن التحام الطبقة العاملة بالحركة الوطنية الا بعد الحرب العالمية الثانية. وهو ما يفسر أننا عندمـا تعرضنا للظروف التى أحاطت بالحركة النقابية لم نحلل الا ظروف ما بعد الحـرب رغم أن الدراسة تلم بالحركة النقابية منـذ 1924.

ان البحث فى هذه المسألة لا يخلو من صعوبات ومشاكل مختلفة تجعــل مهمة دارس الحركة النقابية صعبة وشاقـــة.

فنحن فى المقام الاول نجد أنفسنا أمام صعوبة تجاوز النظرة الذاتية الضيقة وصعوبة التخلص من جاذبية الحلول السهلة عند معالجة مسائل لا تزال تكتسى صبغة حادة. أفلا يمكن أن يمثل الاكتفاء بتأكيد بعض المقولات المبنية على الافكار المسبقة والمعبرة عن مصالح ضيقة اغراءا لبعضهم ؟ ثم أفلا يمثل أيضا الاقتصار على رفض هذه المقولات رفضا قطعيا مخرجا اخر يهدىء من روع بعض الضمائـر القلقـــة ؟

اننا نجد أنفسنا أمام حاجز يصعب تجاوزه ويتعلق بالوثائق. فالنصوص المتوفرة لدينا خاصة منها المقالات الصحافية وتقارير المؤتمرات لا تكفى لتحليـل

سياسة النقابات الفعلية وان كانت تسمح لنا فى أحسن الحالات بتكوين فكـرة حول مذهبها وسياستها العامة. اذ أن مثل هذا التحليل يقتضى دراسة معمقـة للممارسة النقابية وهو ما يتطلب من مؤرخ الحركة العمالية تجربة نقابية شخصية تجعله يعرف سير عمل النقابة ومشاغل المسؤول النقابى وسير أعمال المؤتمرات ودلالاتها الخ ... ولكن ألا ينطوى النظر من داخـل الحركـة النقابيـة على بعض المسـاوىء بالنسبـة للباحـث ؟

ثم اننا نفتقر الى مصادر هامة. اذ لا نجد أغلبية محاضر جلسات النقابات وخاصة الاساسية منها. حيث أتلف العديد من هذه المحاضر وبقى البعض الاخـر مشتتا لدى بعض الاشخاص. فهل نكتفى أمام نقص الوثائق بمجرد « تسليط الاضواء » على القادة الذين دونوا أفكارهم فنستخرجها دون أن نرى تأثيرها على الجماهير ودون أن نعطى أهمية للدور الذى لعبه مناضلون من « الدرجة الثانية »؟ كان بامكاننا أن نستكمـل ما ينقصنـا من معلومـات ونتثبت منها عن طـريـق استجواب المناضلين النقابيين. لكن مثل هذه الطريقة تشوبها عيوب جوهريـة يرتبط بعضها بمحدودية الشهادات الشفوية كما يرى العديد من المؤرخين، ويرتبط البعض الاخر بالوضع الحالى الذى تعيشه بلادنا وبمدى تطابق ما يرويه المستجوبون مع الواقع، خاصة وأن عددا كبيرا منهم يتحمل مناصب هامة.

كما نفتقر أيضا الى الدراسات التى تساعدنا على القيام ببحثنا هــذا. اذ لم يهتم الدارسون لحد الان الا بنشأة الحركـة النقابيـة وتطورها وبمفاهيمهـا السياسية دون أن يعتنوا كثيرا بمسائل أكثر تعقيدا، تتعلق بالمدلول الاجتماعى للكلمات والمفاهيم، ودون أن يهتموا بمدى تأثير العمل النقابى فى محيطه. فيمكن لنا أن نعثر على ما قاله هذا القائد أو ذاك حول العديـد مـن الاحـداث وعلى الشعارات التى لوح بها ولكن يعيينا البحث فى هذه الدراسات عن محاولة جدية لتحديد مدى تأثير هذه الشعارات فى الجماهيـر.

وفى المقام الثانى تعترضنا مجموعة جديدة من المشاكل تتعلق بمنهجيـة البحث : فكيف نتناول بالدراسة موضوعا تتشابك فيه مختلف العلوم الاجتماعية ويتطلب بالتالى من الباحث أن يكون متعدد الاختصاصات ؟ فالمؤرخ يحتاج الى العلوم غير التاريخية مثل علم الاجتماع والاقتصاد وعلوم اللغة وعلم النفس ولكن

تتراكم مصاعب هذه العلوم حتى تؤدى به الى العجز عن دراسة واقع المستعمرات، الذى هو موضوع بحثنا هذا. فكثيرا ما يؤخذ على علم الاجتماع مثلا أنه يستعمل العديد من القوالب الجاهزة لتحليل واقع هذه البلدان ويحول الشخص موضوع البحث الى « شيء » فيعتبره رقما من بين أرقام الجداول الاحصائية أو هو يسقط عليه استجوابا وضع لغيره. ومع ذلك فلا يمكن لنا أن نستغنى عن علم الاجتماع بل اننا نجد أنفسنا فى أغلب الاحيان مجبرين على استعمال الاستجواب الـذى يسبب مصاعب عديدة حتى لعلماء الاجتماع أنفسهم. وفعلا فان العلاقة بيـــن المستجوب والمستجوب لا تمكن من تسجيل أمين للوقائع حيث تجعل الشخص المستجوب يشوه الحقائق للتقرب من صاحب الاستجواب أو خوفا منه. ثم ان الاستجواب أو الاستبيان يصور الواقع تصويرا جامدا منقطعا بينما لا يبرز معنى هذا الواقع الحقيقى الا اذا نظرنا اليــه فى صيرورتـــه.

على أنه يمكن الالتجاء الى الحوار المفتوح الذى يسهل علينا الوصول الى مدلول خطاب الشخص المستجوب ويقتضى ذلك من المؤرخ معاشرة طويلة للمناضلين النقابيين الذين عايشوا تلك الفترة. ويبقى على هذا المؤرخ أن يواجه مهمــة ترتيب الاحداث ترتيبا زمنيا دقيقا، وهى مهمة صعبة تجعله عرضة للسقـوط فى الخطا.

ثم انه لا يمكن أن ننسى ما قد تولد عن الاستعمار من وجود مجتمعيـــن واقتصادين وثقافتين متقابلتين ترضخان لمنطقين متباينين وتمثلان عالميـــن مختلفين. واذا كان بامكان العلوم الانسانية ذات الاصول الاروبية أن تستوعـب أحد هذين العالمين بسهولة نسبية فان العالم الثانى بقى متمنعا صعب المنـــال رغم ما ناله من الاستعمار من تشويه، فمهمة هذه العلوم تبقى عسيرة حتى على مستوى المعرفة الكمية اذ من الصعب مثلا أن نحدد بدقة مقدار انتاج الاقتصـاد العائلى الذى يستهلك من طرف مجموعات اجتماعية بقيت تعيش على هامش السوق.

اننا نشعر بأهمية ما ينتظرنا فى عملنا هذا عندما نعلم أن المشكل الجوهرى يكمن فى أن الحركة النقابية التى ولدت فى الغرب ودخلت مع الرأسماليــة الى المستعمرات قد تشابكت مع مختلف مكوناتها، وعندما نعلم أن الاستعمار لا يكتفى بتضييق الخناق على مجموعات اجتماعية « تقليدية » بل انه يخلق مجموعـــات

جديدة، ثم عندما نعلم أن للعمل النقابي بعدا أمميا يحشره ضمن استراتيجيات القـــوى الكبـــرى.

اذن فما هي الغاية من اختيار هذا الموضوع ولماذا أكدنا على الفترة بيـــن الحرب العالمية الثانية والاستقلال الداخلي ؟ اننا نعتقد أنه من الضـــروري أن ندرس الحركة النقابية حتى ندرك كنه الظاهرة الاستعمارية ونحدد أبعادهـــا وحتى نفهم جوهر حركة التحرر الوطني التي تمثل الحركة العمالية فيها عنصرا أساسيا. وان الالمام بهذه المسائل يحتم علينا أن نعطي للحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على المستعمرات وللاستقلال الداخلي أهمية قصوى.

فلم يكن بامكان الطبقة العمالية التونسية ألا تكترث بالكفاح من أجـــل الاستقلال في وقت تعاظمت فيه الحركة الوطنية التي وجدت في العمال سنـــدا قويـــا. فما هو اذن نصيب النضال السيـــاسي ونصيب النضـــال الاجتمـــاعي في معركة هذه الطبقة ؟ وما هي التحالفات التي يمكن أن تساعدها على التحرر هي والامة التي تنتمي اليها ؟ ثم كيف ستتمكن من التوفيق بين مختلف أوجه نضالاتها ؟ ان مواجهة الحركة النقابية في المستعمرات لمثل هذه المسائـــل ومعاناتها لها هو بالذات الذي يكسبها طرافتها المميزة. ولهذا السبب فمـــن الضروري أن نتتبع مسار الحركة النقابية الوطنية في تذبذبها وترددها حارصين على وضعها في الاطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقـافي الذي نمت فيه واتخذت شكلها الخاص بها. ويبدو أن الاتحاد العام التونسي للشغـل هو الذي استطاع أن يجسم هذه الحركة الوطنية خاصة وأن الكفاح الذي سوف يخوضه طيلة الفترة التي ندرسها قد ارتبط شديد الارتباط بتطور « القضية التونسية ». وفي هذا المضمار لا بد أن نتساءل عن السبب الذي جعل المركزية النقابيـــة التونسية الاخرى اتحاد عملة القطر التونسي باهتة الصورة أمام الاتحاد العـام التونسي للشغل. فهل كان ذلك بسبب انبثاقها عن الكنفدرالية العامة للشغـل (الفرنسية) واتباعها نفس استراتيجيتها ؟ كما أنه لا بد أن نتساءل عن سبـب غياب الوحدة العمالية بتـــونس.

وفي الواقع فان دراسة اتحاد عملة القطر التونسي لا تهمنا الا بقدر مـا ما تمكننا من الاجابة عن مختلف هذه الاسئلة، فهذه المنظمة التي يقودها مناضلون

شيوعيون وارتبطت خطتها باستراتيجية الحركة الشيوعية العالمية قد وجدت نفسها مبعدة فى بعض الاحيان عن جبهة النضال الوطنى. ونحن لا نسمح لانفسنا بأن نجتر الاحكام العامة من قبيل اعتبار هذه المنظمة أداة طيعة فى يد موسكو أساسا الا أنه من الواضح أنها حددت استراتيجيتها قبل كل شيء وفق رغبتها فى الحفاظ على مصلحة الحركة الشيوعية العالمية. ولكل ما تقدم فاننا سنركز بصورة رئيسية على دراسة الاتحاد العام التونسى للشغل.

ولقد قسمنا عملنا هذا الى أربعة أقسام مفصلة على جزءين. يحتوى الجزء الاول الذى وضعنا له عنوان (من الـ « س.ج.ت. » الى الاتحاد العام التونسى للشغل) على قسمين، يتعلق قسمه الاول بالظروف التى تطورت فيها الحركة النقابية التونسية ويتعلق قسمه الثانى بأصول حركة نقابية وطنية تونسية وبميلادها وتجذرها. كما يحتوى الجزء الثانى الوارد بعنوان (سياسة الاتحاد العام التونسى للشغل ونضاله) على قسمين هو الاخر، يركز قسمه الاول على كفاح الاتحاد السياسى فى حين يركز قسمه الثانى على علاقة الاتحاد العام بالنقابات الاخرى الموجودة بتونس وعلى علاقته بالمنظمتين العالميتين أى الجامعة النقابية العالمية (F.S.M.) والجامعة العالمية للنقابات الحرة (السيزل) (C.I.S.L.) وهو ما يوضح بصورة أجلى موقفه فى القضايا التى كانت محل خلاف وطنيا ودوليا.

الجـــــزء الاول

من الـ « س.ج.ت. »

الى الاتحاد العام التونسى للشغل

القسم الاول

ظـروف نشأة الحركـة النقابيـة التونسية

سوف ندرس فى الفصل الاول من هذا القسم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى نشأت فيها الحركة النقابية التونسية وتطورت، ثم ندرس فى الفصل الثانى الظروف السياسية بينما نتناول فى الفصل الثالث الوضع النقابى فيما بعد الحرب.

وهكذا فان هذا القسم الاول يتناول بالبحث العوامل الموضوعية التى لـم يملك مؤسسو الحركة النقابية الا أن يتأثروا بهـا.

الفصل الاول :

الظروف الاقتصادية والاجتماعية

ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية تفسر الى حد بعيد خصوصية العمل النقابى فى المجتمع المستعمر وهذا ما يجعل دراستها ضرورية ولذلك فاننا سنقدم لوحة سريعة تخص وضع تونس بعيد الحرب العالمية الثانية.

وسوف نحاول الابتعاد عن الجدل المتعلق خاصة بنمط الانتاج. ان محدودية التعمق ستكون مفروضة فى تحليلنا نظرا لنقص الدراسات فى هذا المجال.

ويمكن القول ان هناك نظاما اقتصاديا مزدوجا : فنجد من جهة اقتصادا عصريا من الصنف الرأسمالى يتحكم فيه الاروبيون، ومن جهة أخرى نجد اقتصادا من الصنف ما قبل الرأسمالى يقوم على علاقات انتاج متميزة يعتبرها البعض من خاصيات النمط الاقطاعى (1).

أ ـ الاقتصاد الاوربى :

احتل هذا النوع مكانة ممتازة نظرا للهيمنة الفرنسية على جهاز الدولة. والاستعمار الفلاحى شاهد هام فى هذا الميدان.

1 ـ الفلاحة :

يستأثر المعمرون بما يقارب خمس الاراضى المزروعة التى تمثل مساحتها الجملية حوالى 4 ملايين هكتار. ويقول ج. بونساى أن الاوربيين وحدهم يملكون 774000 هكتارا (2). ولما كانت هذه الفلاحة تتمتع بوسائل متطورة وتعتمد على القروض فان العلاقات المميزة لها كانت ذات نمط رأسمالى تقوم على استئجار

اليد العاملة، ويظهر ذلك بصفة أوضح في زراعة الحبوب شمالي البلاد وخاصة في منطقة وادي مجردة. وتتعقد الامور بالنسبة الى زراعة الزيتون في وسط البلاد ومنطقة الساحل وصفاقس حيث كادت تقتصر الفلاحة على تلك الزراعة.

فأغلب الاوروبيين يلجؤون الى أشكال أخرى من استغلال الاراضي واستصلاحها كالمغارسة والمساقاة. وفي بعض الاحيان يتبع عقد المغارسة بعقد مساقاة فيواصل المغارسي تقديم عنايته بالارض وينال من المحصول جزءا يختلف باختلاف حالة شجرة الزيتون وعمرها حيث يسلم الملاك أرضه، للمغارسي، كي ينشيء بها الاشجار وعندما تثمر يتقاسماها أنصافا. الا أن بعضهم يعمل على تفليحها مباشرة دون اللجوء الى التقسيم والمشاركة، لكن « هذه الطريقة ترتفع كلفتها الى حوالي المرتين عن كلفة «المشاركة» فتتطلب بذلك رؤوس أموال طائلة » (3). وهنا نلاحظ أن الفلاحة القائمة على المضاربات التجارية، هي التي كانت تحظى باهتمام رؤوس الاموال الفرنسية.

ولا تعطي الاحصائيات الرسمية تقسيم أصول الزيتون حسب الجنسيات الا الى غاية 1951. حيث كان يملك الاوروبيون 1974.000 أصل زيتون من جملة 16.128.000 (4) علما بأن نصيب الاوروبيين من انتاج الزيت يفوق نصيبهم من أصول الزيتون. أما في ميدان الصيد البحري فان الفرنسيين لم يلعبوا دورا في استغلال ثروات البحر الا بعد الحرب العالمية الثانية وعند تحسبهم من هيمنة الايطاليين على هذا القطاع. وقد كان عدد صيادي السمك الاوربيين سنة 1946، 1055 فقط وفي جميع أنحاء البلاد منهم 695 فرنسيا ولكن نصيبهم كان هاما نظرا لسيطرتهم على معظم سفن الصيد من نوع الجياب (البلانصي).

الصيد البحري بتونس (الانتاج بحساب الطن) (5)

نوع الصيد	1938	1945
الصيد الساحلي	4.397	2.808
الصيد بالجيبية	2.838	2.129
أنواع أخرى	2.286	3.244
صيد الاسفنج	114	151

2 ـ الصناعــة :

لقد احتل قطاع « صناعة » المناجم مكانة هامة، مثلما هو الشأن فى أى اقتصاد من النمط المستعمر. وقد أحكم عدد صغير من الشركات الكبرى قبضته على هذا القطاع الذى شهد بعض الازدهار خاصة وأن القوانين المسماة « بتشريعات المقاطعات الجديدة » كانت تشجع على اكتشاف المناجم واستغلالها.

ـ ونجد مناجم الفسفاط فى المرتبة الاولى بالنسبة الى الثروات الباطنية، وأهم تلك المناجم موجودة فى منطقة قفصة جنوب غربى البــلاد (المتلــوى، الرديف، أم العرائس) وكانت تستغلها شركة صفاقس ـ قفصة، وهناك مناجم أخرى كالقلعة الجــرداء فى الشمال الغــربى.

ـ مناجم صغيرة لمعدن الرصاص فى نقاط متفرقة وخاصة فى الشمـــال والوسط، ومنجم للحديد بالجريصة والفحم بالوطن القبلى. وملاحــات بتــونس وسوســة وصفاقس وجرجيس.

ولا تحول هذه المواد على عين المكان الا بالقدر الادنى حسب ما يستوجبــه « المنطق » الاستعمارى لذلك كانت الصناعة التحويلية ضامرة ثم تأثرت بصفــة جدية عند الحرب . ولعل أهم الصناعات المتخصصة التى كانت موجودة بعيـــد الحرب هى : ترسخانة فيرى فيل (منزل بورقيبة حاليا) والورشات الخاصة بشركات النقل البرى والحديدى. والمصانع التى تهتم بالمصالح العمومية كمراكز توليـــد الكهرباء ومصنع الغاز. وكانت صناعة الاغذية هى الاكثر انتشارا اذ نجد عــددا كبيرا من معاصر الزيت ومصانع الصابون وبعض المطاحن ومصانع (القرنة). واذا استثنينا شركة صنع الثلج والجعــة الموجودة بتونس فان بقية المؤسســات ذات حجــم صغيــر.

وقد كانت الصناعة تعيش وضعية صعبة بعد الحرب باستثناء صناعة مواد البناء وحضائر البناء التى تمثلها مقاولات صغرى يديرها فرنسيون وايطاليون وبعض التونسيين وهذا يفسر بما تركته الحرب من خراب. فالملاحات تعمـــل ببطء وانتاج الفسفاط لم يصل الى مستوى ما قبل الحرب الا بعد مدة طويلــة : 24.800 طن سنة 1946 بينما كان 45.700 طن سنة 1938 (6). من هنا يظهر لنا أن المؤسسات الصناعية الكبرى كانت قليلة جدا ومنها ترسخانــة فريفيل التى

تشغل 3000 عامل عندما تكون فى أوج انتاجها، ومصنع التبغ الذى يشغل 600 عامل، وحضائر شركة صفاقس-قفصة المتناثرة وأكبرهـا منجم المتلـوى الذى يشغـل ألفى عامـــل.

وقد تركزت الصناعة بالمدن الكبرى وخاصة منها الساحلية وتونس وهذا ما خلق عدم توازن بين الشريط الساحلى وداخل البلاد وبين شمال البلاد وجنوبها وبين المدينة والريف. ولم يمس الاستعمار الجنوب كثيرا بهـذه الصناعـات لان الفسفاط ينقل خاما على الخط الحديدى الى صفاقس حيث تكرر منه كمية صغيرة جدا، ومنها يصدر الى الخارج، وعليه فان هذه المدينة قد غنمت من الاستعمار.

ب ـ المجتمـع الاوربـي :

يبين لنا تعداد سنة 1946 أن نسبة الاوروبيين من جملة السكان 7،4٪ أى ما يعادل 239.600 أوروبى من بينهم 144.000 فرنسى تمثل نسبتهم الى جملـة السكان 4،5٪. ولا يفوتنا أن نضيف الى هؤلاء المستعمرين من كان يعيش خـارج البلاد ويحكم قبضته على شؤونها الفلاحية والصناعية والنقل بحكم سيطرتـه المصرفية. فنجد مثلا أن كبار المساهمين فى صفاقس-قفصة كانوا يملكون ضيعة ذات 26000 هكتار بالاضافة الى الخطوط الحديدية الرابطة بين صفاقس والجنوب وورشات الاصلاح والصيانـــة.

وقد ساهم الاستعمار فى خلق بورجوازية أوروبية قوية فى كل أنحـاء البلاد قدرها بول صباغ فى 1950 بألفين أو ثلاثة. وكانت هذه البورجوازية أساسا فلاحية فهى تتصـرف فى الضيعـات الشاسعة وتتمتـع بالقدرة على الاقتـراض وبالتـالى فهـى تستعمـل التقنيـات المتطـورة. ويمكـن القـول بوجـود بورجوازية صغيرة صناعية وخاصة بوجود بورجوازية تجارية ارتبطت غالبـا باستغلال منتوجات البلاد وتسويقها (كالزيت والحبوب والخمور والصوف والتمور والاسفنج ...) واعتمدت أيضا على تجارة المواد المستوردة بالجملة (هذا النـوع الاخير من البورجوازية مرتبط بالبورجوازية الام فى فرنسا).

ويتكون القسم الاكبر من الاروبيين النشيطين من الطبقات المتوسطة (من 35000 الى 40000 شخص حسب تقدير صباغ) وتحتوى هذه الطبقات أساسـا

على متوسطى الفلاحين وصغارهم وصغار الصناعيين وبعض أصحاب سفن الصيد وكذلك أرباب المهن الحرة والموظفين ... وقد تجمع العمـال الاوروبيون (150000 سنة 1950) فى بعض القطاعات منها شبة الخطوط الحديدية، وترسخانة فيريفيل. ولا يجب أن يخفى علينا هذا التنوع الظاهر فى صلب الاوروبيين أمرا هـاما وهو أن كل من انتسب الى البلاد الاستعمارية قد نال الحظوة من الاستعمار وان كان بدرجات متفاوتة. فلئن غنم البورجوازى الكبير من انخفاض ثمن اليد العاملة، فان (المعمر) قد اغتنم فرصة تقهقر الفلاح التونسى وحظى الموظف بارتفاع فى الاجر، وللعامل امتيازات على نظيره التونسى من حيث الاجر والتقاعد والترقيات والمنح ... مما جعل أكثر العمال الفرنسيين اطارات ينتمى أغلبهم الى ما يمكن تسميته « بالارستقراطية العمالية ».

وليست الامتيازات المذكورة هى الوحيدة التى تربط هذا المجتمع الاوروبى. فمن حيث السكـن، نرى للاوربيين مدنا خاصة بهـم تختلف تخطيطـا عـن المدينة ذات الطابع التقليدى أو عن الارباض وأحياء المسلمين. ويتجاوز التناقض نمط المساكن اذ فى تقابل نوعين من المدن يتقابل مجتمعان غريبان عن بعضهمـا البعض كل له حضارته ونسق حياته. فالاوروبى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية هو الاجنبى عرقا ودينا، وهو بتعبير أهل البلاد « رومى »، وهو المهيمن سياسيا والمزاحم بل وحتى المغتصب، ومن هنا كان لا بدّ له أن يشرع حضوره.

ج ـ الاقتصاد التونسى :

نشير فى البداية الى أن تقسيمنا الذى افترضناه والقائم على ثنائية الاقتصاد الفرنسى والاقتصاد التونسى لا يعنى بتاتا أننا سنتحدث عن قطاعين منفصلين ومختلفين تمام الاختلاف. فالرأسمالية قد تغلغلت فى كل البلاد. ويجب أن نفهم من الرأسمالية أنها اقتصاد يقوم على التسويق وعلى تقسيـم أقصى للعمـل الى جانب كونها علاقات انتاج متميزة. ان نمط الانتاج ما قبل الرأسمالى الذى كان سائدا قبل الحماية يحتل مرتبة أقل أهمية مما كان عليه فى تركيبة اجتماعيـة واقتصادية قد دخلت عليها الكثير من التغييرات، ولا شك أن الاستعمار الفرنسى قد حد من تطـور رأس المال المحلى فمثـلا القروض الممنوحـة الى التـونسيين لا تستجيب الى الحاجيات. فبقيت أغلبية الفلاحين والصيادين وصغار التجـار

تصارع بما لديها من امكانيات، وتعيش تحت رحمة المرابين.

1 ـ الفلاحـة :

رأينا أن الاستعمار قد استحوذ على الكثير من الاراضى الخصبة، وهنـاك بورجوازية تونسية قليلة العدد كانت تستعمـل الالات والوسائل العصريـة وتشغل اليـد العاملة المأجـورة.

عـدد الجـرارات الفلاحيـة فى تـونـس (7)

الجنسية	فى 1949/12/31
أوروبيون	3697
تونسيون	1364
شـركات	638

اذن فعلاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية كانت منتشرة بكثرة.
فبالنسبة الى زراعه الحبوب نجد نظام (الخماسة) منتشرا خاصه فى الشمال و (الرباعة) أساسا فى الوسط والجنوب : ويتمثل ذلك فى أن صاحـب الارض يعطيها لشخص يخدمها وتقسم الصابة الى خمسة أقساط فى الحالة الاولى والى أربعة فى الحالة الثانية ولا حق للذى خدم الارض الا فى قسط واحد فى كلتـا الحالتيـن.

وفيما يخص زراعة الزيتون التى هـى فى أوج تطـورها فى الوسط فان التونسيين يستعملون طريقـة (المسـاقـاة).

ولما كانت شجرة الزيتون لا تنتج الا بعد 15 سنة، ولما كان أغلب انتاجها موجها الى السوق، فقد شهدت اهتزازات قوية وساعدت حالتها تلك على احتكـار الملكيـة.

ان ضعف الفلاحة التونسية لم يكن من نقص المكننـة حتى فى أراضـى « الاقطاعيين » فحسب ولكن ذلك ناجم أيضا عن قلة استعمال الاسمدة وطبعا عن

علاقات الانتاج المذكورة التى لا تساعد على تحسين الانتاجية. وعليه فان المردود كان منخفضا علاوة على أن الاراضى الواقعة فى المناطق الممطرة كانت بأيدى الاستعمار.

متوسط المردود سنة 1946 (بحساب القنطار/الهكتار) (8)

فى	قمح صلب	قمح لين
مزارع التونسيين	1,5	5
مزارع الاوربيين	11	12

والفلاحة التونسية شديدة التأثر بالتقلبات المناخية. فلئن كانت الامطار بمنطقة الشمال كافية فهى على عكس ذلك ببقية البلاد اذ تميزت منطقة صفاقس فى منتصف الاربعينات بجفاف أثر على انتاج الزيت وبمناطق أخرى أثر على قطعان الغنم. هذا الى جانب الاختلال الذى أحدثه الاستعمار فى التوازن التقليدى بين الزراعة وتربية الماشية.

ولقد أدت كل هذه العوامل مجتمعة الى نقص فى الانتاج الفلاحى. اذ تناقص انتاج الزيت فيما بين 1939 و 1947 من 846 الى 106 ألف قنطار. كما تناقص انتاج القمح الصلب فى نفس الفترة من 2900 الى 1400 ألف قنطار (حسب أرقام أوردها بيان الاحصاء السنوى لتونس سنة 1947).

وفى ميدان الصيد البحرى كنا أشرنا الى أن الصيد بالجياب لم يمارسه الا القليل من التونسيين. فنشاط التونسيين كان مقتصرا على صيد الاسماك الساحلية المتعددة الانواع مستعملين فى ذلك « الشباك » وعلى صيد الاسفنج وفى كلتا الحالتين فان عدد الصيادين محدود. ونجد أيضا نوعا من المصيدات المثبتة فى البحر (شرافى) خاصة فى جزر قرقنة وفى الشابة وقد يمتلكها أهل القرية أو العائلة الواحدة شياعا ولا يمتلكها الافراد الا فيما ندر. وطريقة استغلالها تكون من قبل شخص واحد (أو مجموعة من الاشخاص عادة 2 أو 3) ويكونون أقارب وتحتاج هذه الطريقة الى قارب صغير وبعض المال لشراء جريد النخيل الذى يكون (الشرفية)

والتعاون هنا هو القاعدة لان (الشرفية) تحتاج الى تجديد جريدهـا كل سنة وصيادو قرقنة مثلا مضطـرون الى قطـع 18 كلم وحتى 30 كلم من بعض النقاط البعيدة للسفر الى صفاقس حتى يسوقوا انتاجهم. وعليه فان من مصلحتهم التعـاون فيمـا بينهم طيلـة السنـة.

وفى جزر قرقنة، حيث ولد الكثير من الزعماء النقابيين وحيث يعيش جل السكان من البحر فان اقتصاد السوق وتقسيم العمل لم يتقدما كثيرا ومهمـا وجدنا فى هذه المنطقة من أشجار التين أو العنب فقلما نجد أشخاصا متفرغيـن للنشاط الفلاحى. فالبحارة او نساؤهـم هم الذين يتعهدون أرضهـم. والانتاج الفلاحى لا يسوق أبدا لانه لا يفى حتى بحاجة العائلة.

2 ـ الصناعات التقليـدية :

ان كلا من « المعلم » و « القلفة » و « الصناع » كانوا فى تنظيـم حـرفى مهنى يشرف عليه أمين ويكون عارفا بالصناعة ومنتخبا من قبل زملائه تتمثـل مهمته فى فرض احترام تقاليد (الصنعة) وتسعير المنتوج والمحافظة على تقنيـات الصنع وفض النزاعات بين الاعراف أنفسهم ومع حرفائهم أو بين الاعراف وصناعهم وله كذلك صلاحيات ترقية (القلفة) الى (معلم).

وقد كانت أزمة الصناعة التقليدية عامة على البلاد وذلك من أثر الاقتصـاد الرأسمالى، فاكتساح المنتوجات الفرنسية السوق المحليـة (سواء منها المصنـوع بفرنسا أو بتونس)، والتغيير الذى طرأ على التقاليد والاذواق أدى الى تغييـر طريقة العيش. وكل ذلك كان أساسا لهذه الصعوبات التى تخبطت فيها الصناعات التقليدية.

وكان لوقف المبادلات الناجم عن الحرب، الاثر الكبير فى أزمة بعض الصناعات القائمة على المواد الاولية المستوردة مثل الحرير والقطن أو صناعة الالات الفلاحية المعدنية، ولكن ذلك قد أعطى نفسا لفروع الصناعات التى تعتمد مواد أوليـة تنتجها البلاد، بل شهدت ازدهارا لانها عوضت النوع الانف الذكر. فظهـرت بذلك اختصاصات جديدة فى الصناعة التقليدية. ولم يعد صناع الحلفاء يكتفـون بنسج (الشوامى) لمعاصر الزيتون بل تجاوزوا ذلك الى صنع الحبال وما تفرع

عنهـــا ... وبداية من سنة 1945 وبعد عودة المبادلات تخبطت الصناعات التقليدية من جديـد فى الازمــــة.

3 ـ الصناعات التحويليـة :

لقد تحول جانب من « الاقطاعية » الفلاحية ومن البورجوازية التجاريـــة الى بورجوازية فلاحية وقلما وقع التحول الى البورجوازية الصناعية. ففى مناطـق الزيتون كالساحل مثلا، انجذبت البورجوازية الفلاحية الى معاصر الزيتون التى كادت تمثل الى حد ما النشاط الوحيد ذا الطابع الصناعى ولقد سهلت ظـروف الحرب امتداد نشاط هذه البورجوازية الى صناعة (القرنة) ثم مصانع الصابون. على أن هذه القطاعات كانت تعتمد على يد عاملة موسمية لمدة تدوم من شهريـن الى ستــــة.

كما يمكن أن نشير الى وجود بعض النشاطات التى بقيت متأرجحة بيـــن الصناعات التقليدية والصناعة الحديثة ومنها مثلا : كبرى ورشات النجارة وورشات صناعة أدوات الفلاحة (المحاريث خاصة)، وورشات النسيج الالية التى تشغـل من 15 الى 20 عاملا وبعض المصابغ. ولكن تلك النشاطات قد تضررت كثيرا عند انقطاع المبادلات حيث أصبحت تشكو من قلة الخشب والحديد والفولاذ وخاصــة الفحم الحجـرى، وهو ما يؤكد أن مجال نمـو بورجوازيـة محلية يبقى محـدودا فى ظـل اقتصاد ذى طابـع استعمـارى.

4 ـ التجـارة :

لما كان التجار الاوربيون قد تحكموا فى جل التجارة الداخلية وتوقفـت بعض الخطوط فى التجارة الدولية اثر الاستعمار فان التجارة الخارجية التونسية قد اتخذت طابع التجارة الاستعمارية الذى تجلى قبل الحرب العالمية الثانيـــة بمدة والذى يؤكده النظام القمرقى المعمول به ودخول بعض التقنيات الاوربية.

ومثل أى مستعمرة فاننا نجد تصدير المنتوجات المعدنية والمنتوجات الفلاحية الاقل تصنيعا، ونجد فى المقابل توريد المنتوجات المصنعة أو نصف المصنعة.

جـــدول الصـــــادرات (9)

(بملايين الفرنكات)	1938	1949	1951	1952
حبوب	192,5	6067	3353	6511
زيت زيتون	308,1	3064	3810	3316
خمور	176,5	2471	2197	2026
حلفاء	50	1435	5528	3486
مجموع المنتوجات الفلاحية	727,1	13037	14888	15339
فسفاط	132,6	4025	6154	6044
حـــديد	107,1	1236	2049	3521
رصاص وزنك	58,9	2267	3675	3579
مجموع المنتوجات المعدنية	298,6	7528	11878	13144
المجموع العام	1.025,7	20565	26766	28483
التصدير الكلى	1.353	27396	37906	40180
٪ المواد الاولية من الصادرات	75.8	75	70,6	70,8

ولقد عرفت التجارة الخارجية فى سنوات الحرب بعض التغييرات تبعا لتوقف المبادلات التى لم تستأنف شيئا فشيئا الا بداية من سنة 1945. وهذا الانقطاع أو بالاحرى هذا البطء فى المبادلات الءتجارية قد سهل فى خلق صناعة الصابون :

فمعاصر (القرنة) وكذلك مختلف المؤسسات الصغرى نصف الصناعية قد جندت لصناعة الصابون. ونشير كذلك الى ظهور صناعة تصبير الغلال والخضر التى كانت شبه منعدمة قبل الحرب والى غاية 1948 على الاقل « نجد ثلاث مدابغ واثنتا عشر مصنعا للجلد وخمسة مصانع للاحذية » (10) وقد انخفض نشاط هذه المؤسسات منذ أن عادت الواردات الفرنسية الى تونس بصفة طبيعية. وكان لذلك أثر سلبي على المنتوجات التونسية. ففى سنة 1945 عاد مستوى الانتاج الى ما كان عليه سنتى 1928/27 كما أن نسبة الانتاج حسب الفرد قد انخفضت الى 108 باعتبار القاعدة 100 فى 1910، مع مراعاة التطور الديموغرافى (11).

وعرفت الصناعات التقليدية ركودا بل تدهورا فى كثير من الاحيان. وذلك دون أن تشهد الصناعات التحويلية تطورا يذكر. وكل ذلك كان فى صالح الواردات. وقد نتج عن ذلك عجز في الميزان التجارى : بحيث لم تكن الصادرات تغطى أكثر من 70٪ من الواردات، الا فيما شذ من السنوات. وعليه فان تبعية تونس الى السوق العالمية قد كانت عائقا فى سبيل تنميتها. ومن جهة أخرى نجد أن توسيع السوق الداخلية الناتج عن تسرب نمط الانتاج الرأسمالى، قد ضاعف من حدة هذه التبعية خاصة وأن هذا النمط « يخضع بقية الانماط الى سيطرته ويجعلها دائرة فى فلكه دون أن يقضى عليها نهائيا » (12).

د ـ المجتمع التونسى :

تمسح تونس 125.180 كلم2 وتعد 3230952 ساكنا، يمثل التونسيون 2903900 أى ما يعادل 89،9٪ من مجموع السكان منهم 87،7٪ من المسلمين و 2،2٪ من اليهود (13) وقد أدى الاستعمار الى تفتيت المجتمع التونسى وذلك بتكسير التوازن الهش للمجتمع التقليدى. ونتج عن ذلك اختلال فى التوازن بين نسبة الولادات التى شهدت ركودا ونسبة الوفايات التى تقهقرت أمام تطور الوسائل الصحية وما يمكن أن نسميه « باستيراد » نوع من الطب الناجع الى حد ما. ولكن الزيادة السريعة فى السكان لم تتبعها زيادة مناسبة في القوى العاملة فى وقت شهد القطاع العصرى مكننة بينما تخبط القطاع التقليدى فى أزمة. وبقيت نسبة القوى العاملة على ما هى عليه طوال الفترة التى تهمنا، الامر

الذى جعل مشكل البطالة يتفاقم فأصبح يمس من 250.000 الى 300.000 شخص حسب الاحصائيات الرسمية و 500.000 حسب الاتحاد العام ... (14).

ونعلم أن 50٪ من التونسيين سنهم دون العشرين وفى كفالة الكبار لذلك فان الحجم المأسوى لهذه الكارثة قد أكد ضخامة سوء التغذية، وهذا ما أشار اليه الدكتور BURNET مدير معهد باستور بتونس بعيد الحرب.

ونقص مواطن الشغل بالمدن يفسر أهمية عدد السكان فى الريف.

ويمثل الريفيون بين 70 و 75٪ من مجموع سكان البلاد وأغلبهم من المزارعين الذين يقارب عددهم المليونين. والسمة المميزة فى الريف هى تزايد ظاهرة التفقير التى تسارعت بحكم تسرب الرأسمال النقدى والاجحاف الاستعمارى. وقد استغل الاستعمار فرصة شبه انعدام الملكية الخاصة خارج الشريط الضيق المحيط بالمدن، فأخرج الناس من أراضيهم بمراسيم جعلت للغرض.

ومن هنا يصبح من الانسب أن نتحدث عن تشريد المزارعين.

وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب الحرب وما صاحبها من التخريب ومصادرة الحبوب والماشية وارتفاع الاسعار، أضف الى ذلك سنين الجفاف التى أتت بعد الحرب والتى توضح لنا الصعوبات التى مر بها الفلاحون الصغار. وكان من نتائج الاستعمار فى مناطق زراعة الزيتون أن تضاعف عدد الملكيات الصغيرة لان طريقة (المغارسة) تجعل (المغارسى) يملك بعد 12 أو 15 سنة بضع عشرات من الزياتين، ويصعب تحديد ملامح هذه الشريحة الاجتماعية لاننا نجد من جهة فئة شبه بروليتارية تملك أرض غير كافية وتجبر على ايجار قوة عملها، ومن جهة أخرى نجد فلاحين مترفهين نسبيا.

وعدد الملكيات الصغيرة مرتفع كذلك فى واحات الجنوب ولكنه يتناقص فى جهات الشمال خاصة فى أراضى وادى مجردة حيث قام المعمرون باستغلال مباشر للارض.

بقى أن نشير الى أن بعض كبار (الاقطاعيين) قد انقلبوا الى بورجوازيين كبار يملكون أراضيا شاسعة. وفى بعض الاحيان كبرت أراضيهم حتى على حساب أراضى الاوروبيين (15). ولكن الرفاهة التى تعيشها هذه المجموعة التى لا تتجاوز الالف وأغلبها يعيش فى المدن لا يمكن أن تنسينا الفاقه التى كان عليها الريف التونسى.

وقد أثرت الصعوبات فى الريف مع تناقص القدرة الشرائية لدى أغلب الشعب على المدن. وان انتكاسة الصناعة التقليدية التى لم تعوضها صناعة تحويليه جعل عدد العمال المأجورين يكبر وخاصة عدد أنصاف العمال من الهامشيين الذين تزايد عددهم بفعل النزوح والازدياد السكانى. وقد نتج عن ذلك زياده لا تكاد تذكر فى القوى العاملة من الرجال التى بقيت على ما هى عليه طوال الفترة التى نحن بصددها. اذ نجد مثلا فى سنة 1953 حسب ما ورد فى تقرير مؤتمر الاتحاد الاقتصادى سنة 1956 أن عدد النشيطين من الرجال بلغ 994.000 يشتغل 65٪ منهم فى القطاع الاساسى (فلاحة ومناجم بنسبة 1،3٪ فقط) بينما ينشط فى قطاع الصناعة 11٪، وبنفس النسبة نجد النشيطين في قطاع الخدمات (16).

ان عدد الاجراء التونسيين بقى محدودا حيث قيمه بول صباغ (17) خلال سنوات 1950 بين 200.000 و 250.000 أجير بما فى ذلك الاجراء الريفيون والاجراء الذين يعيشون البطالة الجزئية، والعمال الذين يشتغلون بانتظام فى القطاعات التى ركزها الاستعمار كالمناجم والصناعات التحويلية والنقل لا يمثلون الا قلة زادت الحرب فى تقليص عددهم. ويصح هذا خاصة فى صناعة استغلال المناجم « حيث نجد أن معدل عدد العمال فى هذا القطاع سنة 1946 يناهز العشرة الاف عامل بينما كان سنة 1930 بنفس العدد تقريبا فى مناجم الفسفاط فقط وا كثر من 6000 فى مناجم الرصاص والزنك» (18). ونجد عددا كبيرا من العمال الذين يشتغلون من شهرين الى ستة حسب قيمة الصابة وذلك فى عملية الجنى أو غيرها من الفلاحية وفى معاصر الزيت والقرنة بالنسبة الى بعض المناطق كصفاقس والساحل خاصة.

ولم يسلم الحرفيون من مثل هذه الهزات، فالضنك الذى كان يشكوه المعلم أدى الى فاقة (لصانع) حيث أصبح يقتر عليه الاجر. والذين يشتغلون عند تجار التفصيل أو بالبنوك يتقاضون أجورا تفوق أجور العمال المختصين فى الصناعة بقليل.

والموظفون الاداريون التونسيون لا تمكنهم مرتباتهم الا من عيش متواضع مع وجود الشواذ. ولقد كان عدد الاطارات التونسية قليلا، ففى سنة 1951 لا نجد الا 5 مهندسين تونسيين مقابل 428 مهندسا فرنسيا و 137 عون اشراف مقابل 845 فرنسيا و 1560 عونا اداريا وموظفا مقابل 28675 (19) من الفرنسيين.

وتبرز أقلية من كبار التجار في خضم تجار التفصيل من أصحاب الدكاكين في الاسواق، وتعيش هذه الاقلية حياة كريمة. ولكن وضعيتهـا (الكمبرادوية) لا تجعلها امنة من عواقب سيطرة الطغمة المالية الاوروبية. وزيادة على ذلك، فان البورجوازية الصناعية الجنينية التي انحدر جزء منها من تلك الفئة، تجد نفسهـا محدودة التصرف في مؤسسات يتحكم فيها الفرنسيون. ولئن كان تداخـل النشاطات الفلاحية والتجارية والصناعية يسهل على البورجوازية الكبرى تحويل تمويلاتها من قطاع لاخر فتحمي بذلك نفسها من الازمات، فان الوضع الاستعماري كان يحد من طموحاتهـا.

وهذا يؤدي بنا الى الحديث عن معارضة تكاد تكون شاملة لكل المجتمع التونسي في مواجهة الاستعمار. وتختلف هذه المعارضة باختلاف الاوساط الاجتماعيـة التي عبرت عن عدم رضاها بمواقف وأشكال مختلفة.

ويعتبر المجتمع التقليدي في الريف أهم ضحايا هذا الوضع. فالتناقض بين المدينة والريف قد استفحل لان ابتزاز المدن للارياف أصبح أكثر جلاء مجسمـا خاصة في الاداءات النقدية، وفي الفارق المتزايد بين أسعار الصناعة وأسعـار الفلاحة. وعليه لا يجب أن نندهش من أن التعلق بالقيم العربية الاسلامية متمكن بصفة خاصة في الارياف التونسية وأهمها الجنوب والوسط الاقل تمدنا حيث لم يتغلغل القطاع العصري الا قليـلا.

وفي المدن المنجمية بالجنوب فان الارياف التي كانت تحيط بها والتي تغمرها بسيل لا ينقطع من مزارعين أصبحوا مأجورين حديثا، جعلتها راضخة لسيطرة الفكر التقليدي. أما بالنسبة للمدن الكبرى الساحلية والشمالية فان القيـم التقليدية كانت تتحصن داخل المدينة العتيقة التي هي ليست ارثا عن القديـم فقط ولكنها تمثل حسب تعبير ج. بارك : « خلوة ذات مدلول كبير... » وتمثل المدن العتيقة الاقتصاد الحضري التونسي بصناعه التقليديين وصغـار تجـاره، هؤلاء الذين تأثروا بمزاحمة الاقتصاد العصري، وتمثل كذلك على مستوى البناء الفوقي، قيما مميزة وثقافة وحضارة ارتبطت بنماذج من أشخاص أفرزهم هذا الواقع كالايمـة وأمناء الاسـواق والقضـاة.

وقد ضاعف النزوح في حجم المدن العتيقة وأحاط بالمدن الكبرى حزامـا

من الاحياء البائسة أهمها الاحياء القصديرية المحيطة بتونس العاصمة، وربض صفاقس الذى يجمع خاصة نازحى جـزر قرقنة.

ان القطاع العصرى الذى تركز فى المدن الكبرى قد فتح الطريق أمـام الثقافة الغربية وأمام قيم المستعمر وأخلاقه. والبروليتاريا التونسية تلوح وكأنها مكانا وسطا بين الريف الذى نزحت منه أغلبيتها والمدينة التى تعمل بها وبالتالى بين النمط الاقتصادى التقليدى الذى لفظها والنمط العصرى الذى يشغل أغلبيتهـا. وهذه البروليتاريا متنوعة تنوعا نسبيا بحكم انحدارها من جهات اختلفـت فى مدى التأثر بالاستعمار وفى تنظيمها الاجتماعى. ونشير فى هذا الصـدد الى الاختلاف الجلى بين الشمال والمناطق الساحلية من جهة وبين الوسط والجنوب مـن اخـرى.

وتمثل جهة قفصة بعمال مناجمها نموذجا لبروليتاريه وسط وجنوب البلاد التونسيه مثالا على ذلك فيما يتعلق بعمال المناجم. وليس من المدهش ان نـرى الطابع الريفى مميزا لهؤلاء العمال وان نجد ضروب التضامن التقليدى العشائرى والجهوى قائمة عندهم. هذا بالاضافة الى وجود الجزائريين والطرابلسية وينحدر عمال النقل خاصة منهم عمال الرصيف ومحطات تونس من الجنوب حيث يخيـم عدم الاستقـرار لنقص الامطار وقلة المداخيل. والعمال الذين لهم شغل قـار (فى الصناعات التحويلية والنقل ..) يبدون كأنهم محظوظون.

ولقد بالغ (ف. فانان) مبالغة لا تخلو من الصدق عندما قال : « البروليتاريا هى نواة الشعب المستعمر الاكثر دلالا من قبل النظام الاستعمارى (20). الا أنه عندما أصبحت معارضة المجتمع التونسى للاستعمار جماعيه ـ الا اذا استثنينـا بعض (الكمبرادوريين) المتغربين ـ فان الأجراء الذين مسهم غلاء الاسعار،قـد كانوا مستعدين الى التعبئة من أجل استنكار النظام الاستعمارى.

هـ ـ الاسعـــار :

لقد كان لاضطرابات الحرب ثم للمشاكل الاقتصادية وللجفاف الاثر البالغ فى ارتفاع الاسعار، وعليه فاننا اذا ما اتخذنا المؤشر (مائة) للدلالة على أثمـان التفصيل سنة 1939، فاننا نجده قد بلغ 429 فى 8 جوان 1944 (21) وهذا الرقم طبعا ليس الا مجرد اشارة. فلا ننسى أن الامر يتعلق بالاسعار الرسمية ويكفى

ان نطلع على جرائد تلك الفترة لكى نقتنع بالارتفاع المشط للاسعار. وأسعار السوق السوداء التى انتشرت فى كل مكان قد أصبحت تساوى ضعف الاسعار الرسمية، وقد مست السوق السوداء القمح والسمك ومنتوجات غذائية أخرى وحتى العملة الصغيرة. فـ : 120 فرنك من الورق تبدل بـ 100 فرنك من النقود المسكوكة النحاسية (22) ولا نستطيع أن نقيم مدى السوق السوداء الا اذا ما اعتمدنا على بعض الشواهد : « أمام مخبزة الشابة يبدأ الصف على الساعة الثالثة صباحا ونجد صفوفا تتكون من 300 الى 400 شخص ولا ينال نصيبه الا نفر قليل (...) وفى جبنيانة لا توفر السلط الى كل المتساكنين الا حصة ذات 50 كلغ وكانت حصة الشابة 150 كلغ فهل هذا يكفى لسكان يعدون بضعة الاف نسمة » (23). وفى الشيحية التى تبعد 6 كلم عن مدينة صفاقس وتعد 10.000 ساكن تقريبا، أغلبهم من الفلاحين الصغار والعمال نجد أن « خبازى المنطقة لا يتلقيان الا 170 كلغ من الدقيق لكل منهما » .(24). وسيتواصل هذا الارتفاع كما يبينه الجدول أسفله الذى يمثل تغيرات مؤشر أسعار التفصيل بتونس(25) وقد اتخذنا المؤشر القاعدى 100 لسنة 1938 وهو تقريبا نفسه سنة 39.

السنة	المعدل السنوى للمؤشر	التغير من سنة الى أخرى
1945	512	
1946	766	+ 49,6 %
1947	1115	+ 45,5 %
1948	1672	+ 50,0 %
1949	2124	+ 27 %
1950	2204	+ 4 %
1951	2661	+ 12 %
1952	2764	+ 12 %
1953	2834	+ 2,5 %
1954	2876	+ 1,5 %
(ماى) 1954	2895	استقرار
(ماى) 1955	2886	

ولا بد أن نشير الى أمر هام « ان الفترة بين جانفى وجويلية من كل سنة تتسم ببعض الانخفاض الذى يمكن أن نصفه بالموسمى وتتبعها فترة تمتاز بقفزة فى الاسعار من جويلية الى ديسمبر » (26).

و ـ الاجور :

نلاحظ فى هذا المجال الفرق فى ثمن اليد العاملة المعمول به فى كل من الدولة المستعمرة والمستعمرات. وهو ما يمثل مصدرا للارباح الاضافية بالنسبة الى المستعمرين. ونستثنى فى هذا الصدد طبعا العمال الاوروبيين الذين استجلبهم الاستعمار ومكنهم من أجور تتجاوز الاجور فى بلادهم. وهذا ما جعل الهوة تتباعد بين العمال أصيلى البلاد والعمال أصيلى البلد المستعمر.

وقد جمدت الاجور أثناء الحرب : ففى 4 سبتمبر 1943 صدر أمر يحدد نظام الاجور.

ومن ذلك الوقت سمح للسلط العمومية بالاعلان عن قوانين تخص مكافآت أجراء الصناعة والتجارة والمهن الحرة وتحدد هذه القوانين نسبة الاجور الدنيا الخاصة بكل صنف من المهن وذلك اعتمادا على رأى لجنة مختصة تتركب من ممثلى كل من الادارة ونقابات العمال والاعراف، وقد شهدت هذه النسب من ذلك التاريخ تصحيحات مختلفة حسب الجهات وذلك من خلال الامر المؤرخ فى جوان 1944 الذى سن لاول مرة الفوارق الجهوية فقسم تونس الى منطقتين من حيث الاجور : تضم المنطقة الاولى تونس وبنزرت وسوسة وصفاقس وضواحى كل منها بينما تضم المنطقة الثانية بقية التراب التونسى.

ويعطينا الجدول أسفله تطور الاجور بداية من سنة 1946 ولا يجب أن نغض الطرف عند دراسته عن تدهور القدرة الشرائية التى وقعت على الاجور فى الفترة الفاصلة بين 1938 و 1944.

تطور الاجور منذ 1946 (تجارة ـ صناعة ـ مهن حرة) (27)

تاريخ اصدار الاوامر	تاريخ التطبيق	الزيادات المتتالية من فترة الى أخرى (القاعدة 1944): الاجور الدنيا القانونية	الزيادات المتتالية من فترة الى أخرى (القاعدة 1944): المنح الاضافية	المنحة الخاصة بتونس العاصمة وأحوازها
46-3-14	46-2-27	٪30	—	
46-7-28	46-7-1	٪ $\frac{30}{130}$ = 23،07٪ (زيادة بنسبة 60٪ بالنسبة للاجر الاصلي السابق للترفيع بـ 30٪	% 60	
47-7-25	47-8-1	6 فرنك لساعة العمل الفعلية		
47-9-18	47-7-28	0،5 فرنك لساعة العمل الفعلية	—	0،5 فرنكا للساعة
48-1-8	48-1-1	٪30	% 30	
48-9-27	48-9-1	٪25 (منحة خاصة بغلو المعاش)	—	4 فرنكات لنصف اليوم
50-1-19	50-1-1	المنطقة 1 = ٪10 المنطقة 2 = ٪5	—	10 فرنكات لنصف اليوم
50-10-18	50-10-1	حدد الاجر الادنى بـ : المنطقة الاولى = 60 فرنكا للساعة المنطقة الثانية = 47 فرنكا للساعة	% 17	14 فرنكا لنصف اليوم وأصبحت 22 فرنكا بداية من 1ـ6ـ1952
50-12-2	50-12-1	حد الاجر الادنى بـ : المنطقة 1 = 51 فرنكا للساعة المنطقة 2 = 40 فرنكا للساعة	% 60	12 فرنكا لنصف اليوم
54-3-14	54-3-15	٪10 بالنسبة لمن يتقاضى 60 فرنكا أو أقل للساعة الواحدة فى شكل منحة وقتية موحدة	—	34 فرنكا لنصف اليوم

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي :

1) ان الاجور المذكورة هي الاجور الرسمية، ونحن نعلم أن الاجور الفعلية تكون في كثير من الحالات أقل من القانونية بكثير.

2) ان ما ذكر سابقا لا مدلول له الا بالنسبة للعامل الذي له موطن شغل قار، وهو لعمري أمر نادر.

3) ان التشريع المتعلق بالشغل يكاد يكون منعدما بتونس، فنظام المنح العائلية الهزيلة يعتبر حديثا حيث أنه صدر في 8ـ6ـ1944.

ولقد كانت الاجور الفلاحية أكثر انخفاضا، ففي سنة 1944 كان العمال الفلاحيون يتقاضون ما بين 35 و 40 فرنكا في اليوم أي ما يعادل ثمن 5 خبزات (28) ولا ننسى أن هؤلاء لا يعملون في الغالب الا ثلاثة أشهر تقريبا بالاضافة الى أن مرسوم 29 أفريل 1937 يسمح للادارة بأن تفرض مقاييس الاجور الدنيا، ومرسوم 23 فيفري 1950 يرى حرية تحديد المكافآت الخاصة بالعمال الفلاحيين بالاتفاق بين الاطراف المعنية وهذا ما يعطي لكبار المعمرين « حرية تفقير العمال بصفة شرعية » (29). ولمزيد فهم مسألة العلاقة بين الاسعار والاجور نستطيع أن نقارن مثلا بين تطور الاسعار من ناحية وتطور أجر عامل غير مختص وعامل اخر مختص فيما بين سنتي 1944 و 1955 فنلاحظ أن الاسعار قد تطورت خمس مرات ونصف تقريبا بصورة متصاعدة بينما لم يتطور أجر العامل الاول الا بحوالي أربع مرات ونصف في حين اقتصر تطور أجر العامل المختص على ما يقارب ثلاث مرات ونصف فقط (30).

وفيما يخص الاجور الحقيقية فان الدراسات التي بين أيدينا تنطلق دائما من المؤشر العام لاسعار التفصيل وهذا لا يعكس بدقة المصاريف العائلية فهو يعتمد على السلع الغذائية أو على بعض الابواب المختلفة كالتدفئة والتنوير والصابون بينما يهمل مصاريف اللباس والكراء والنقل ... على أنه يمكن أن يعطي فكرة دقيقة الى حد ما نظرا الى ضعف مصاريف المواد التي لم يذكرها المؤشر العام في بلد تمثل فيه المصاريف الغذائية غالبا حدود 90 في المائة من مداخيل العائلة. وهذا « لابيدي » الذي اعتنى بتتبع المؤشرات الاقتصادية في تلك الفترة يضع

الجدول التالى الخاص بتطور الاجر الادنى لعامل بناء والاجر الادنى لعامل مختص على آلة ميكانيكية ولهما نفس الوضع العائلى (أى لكل منهما طفلان) :

الاسعـار والاجـور الحقيقيـة (على قاعدة 100 فى 1939) (31)

	مؤشر الاسعار	الاجر الحقيقى للعامل	الاجر الحقيقى لعامل مختص
1939	100	100	100
8 جوان 1944	429	109	97
1 أوت 1948	1630	108	80
1 أكتوبر 1951	2480	111	83
15 مارس 1954	2800	108	74

ان هذا الجمود أو بالاحرى هذا التناقص الذى حصل للاجور الحقيقية لدى التونسيين سيكون له الاثر العميق على الطبقة الشغيلة التونسية فى وقت شهدت فيـــه الاوضاع السياسية انقلابا عنيفـا.



الفصل الثانى :

الظـروف السيـاسيــة

لقد جعلت الحرب العالمية الثانية من المسألة التونسية قضية من قضايـــا الصراع الـــدولى وجرتهـا كما يقـول (جاك بـارك) الى « غيـــاهـــب جدليـــة الساحة الدولية » ولم تتخلف هذه الحرب عن التأثير بعمق فى الحياة السياسية فى تونس وساهمت بوضوح فى استفاقة ألوعى الوطنى.

أ ــ الحرب العالمية والتناقضات فى صفوف الامبريالية والمثل الديمقراطية :

لقد هزت الحرب العالمية الثانية أركـان الحضور الفـرنسى بتـونس التى حشرت فى معارك لا قبل لها بها، وساعدت على اذكاء الشعور برفض الاستعمار من قبل كل الفئات فى تونس، ولقد برهنت هذه الحرب من جديد على امكانيـــة قطع الصلة بالامبراطورية الفرنسية كما أثبتت الحقيقة العميقة للامبرياليـــة وكشفت للشعوب أن الحرية لا تعطى ولكنها تفتـــك ...

ولقد حركت الحرب المضادة للفاشية القيم الديمقراطية والشعور الوطنى لدى الشعوب فجعلتها تتوق الى الاستقلال. ومن هنا فانها قد حسستهم ضد كل مـــا يمكن أن يمس بحقوقهم الوطنية وأصبحت القوى الكبرى المعادية للفاشيـــة تسارع بالاعتراف بهذه الحقوق حتى تكتسب تأييد الشعوب المضطهدة. ويعتبـــر الميثاق الاطلسى من جملة الاعلانات التى تهدف الى اذكاء شعور التعاطف مـــع

الولايات المتحدة الامريكية لدى هذه الشعوب المقهورة فى شعورها الوطنى من طرف القوى الاستعمارية. كما نجد فى اعلان الرئيس ترومان الذى يحتوى على 12 نقطة مسألة حق الشعوب فى تقرير المصير تحتل مكانة بارزة (32) ولا ننسى أن زعيم العالم الرأسمالى يعتبر حصول هذه الشعوب على استقلالها شرطا لتسرب أكثر نجاعة من الناحية الاقتصادية وحتى الثقافية ولم يمنعه هذا من الحصول على تيار واسع من التعاطف ولذلك لم تتخلف أنقلترا عن اقتفاء اثاره رغم أهمية امبراطوريتها الاستعمارية زد على ذلك ظهور نزعة معادية ضدها لدى العرب نظرا لسياستها تجاه الشرق الاوسط والعالم العربى قبيل الحرب العالمية الثانيه ولهذا « أبدى الانقليز تعاطفهم مع الوحدة العربية (اعلان عدن 29 ماى 1941) وأعانوا دول الشرق ضد فرنسا (الاستقلال التام للبنان 1943 وسوريا 1945). ومن نتائج هذا النشاط تكوين جامعة الدول العربية التى أمضى ميثاقها فى القاهرة فى 22 مارس 1945 بتأييد من بريطانيا » (33). وهذا ما جعل محتوى المنشور الصادر فى نوفمبر 1944 عن الحزب الدستورى الجديد (34) قريبا من الحقيقة. فهو يعلن أنه وقع استدعاء « زعيمنا » من طرف ممثل الولايات المتحدة الذى يريد أن يطلع على جزئيات القضية التونسية، كما يعلن أن قنصل بريطانيا استدعى قائد الحزب الدستورى الجديد بصورة رسمية ليستفسر عن حالة الشعب التونسى وعن مطامحه وليعبر له عن أن موقف بريطانيا مطابق لموقف الولايات المتحدة فى خصوص المسألة التونسية.

ولا نندهش عندما نجد بريطانيا العظمى تستقبل بورقيبة سنة 1951 فى لندن وعندما تمكنه محطة ب.ب.س. من القاء خطاب باللغة العربية موجه الى الشعب التونسى، وطوال اقامة بورقيبة هنالك فانه قد خطب فى مجلس اللوردات وفى المعهد الملكى للشؤون الخارجية. على أنه من الخطا أن نولى أهمية كبيرة لهذه الوقائع التى لا يجب أن تنسينا تشابك المصالح الاستعمارية الفرنسية الانقليزية حيث وضعتها موازين القوى العالمية الجديدة فى موقع صعب.

ولقد انقسم العالم الى شقين بعد الحرب العالمية الثانية. وتجسم هذا الانقسام بخلق الكومنفورم (5 أكتوبر 1947) الذى يجمع الى جانب الحزب الشيوعى السوفياتى وأحزاب الجمهوريات الشعبية الحزبين الشيوعيين الفرنسى والايطالى

اللذين أطردا من الحكم فى بلديهما. واذا كان هذا الشق يعلن التزامه بالمساواة الاجتماعية فان الشرق الغربى المقابل له يرفع شعار الحرية ويسمى نفسه « بالعالم الحر »، ووجدت القوى الاستعمارية القديمة (فرنسا وأنقلترا) نفسها مضطرة الى قبول الزعامة الامريكية والى اثبات تعلقها بالمثل الديمقراطية خاصة منها الحريات وحق الشعوب فى تقرير مصيرها. بينما كانت تتجاهل تطبيق هذه المثل فى مستعمراتها.

وهذا ما صعد غضب الشعوب المستعمرة التى فقدت كل ثقة فى القوى الاستعمارية وأصبحت تريد اقتلاع استقلالها بالكفاح المسلح مثلما هو الشأن بالنسبة الى الشعب الفيتنامى الذى بدأ يخوض فى نهاية 1946 حربا تحريرية ضد الاستعمار الفرنسى وقد كان لهذه الحرب وغيرها الاثر الكبير فى تشجيع بقية الشعوب المستعمرة على النضال.

ب ـ استيقاظ الروح الوطنية بتونس :

لقد اقتضت الحرب العالمية الثانية أن يتحول المستعمر من عنصر سلبى الى عنصر فاعل فى التاريخ عندما أبرزت التناقضات الداخلية للاستعمار وجعلتها تحتل صدارة الاحداث.

ففى تونس أعطت هذه الحرب الفرصة للزعماء الوطنيين ليربطوا الصلة من جديد مع شعبهم، ومن هنا فان الحزب الدستورى الجديد الذى منع من النشاط بعد حوادث 9 أفريل 1938، استطاع أن يعيد تنظيم هياكله وأن يتسرب داخل تنظيمات مثل (الهلال الاحمر التونسى) الذى تكون فى جانفى 1943. وقد ساعده على ذلك عودة زعمائه الى الوطن بعد أن أطلقت قوات المحور سراحهم.

ولم تلبث تونس أن « تحررت » (7 ماى 1943) حيث أطرد الحلفاء قوات المحور ثم نفوا باى البلاد بعد أسبوع. بينما وجد بعض قادة الحركة الوطنية ملاذا مناسبا فى قنصلية الولايات المتحدة الامريكية التى « جعلت من مقاومة الاستعمار أحد أركان سياستها أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها » (35) ولم يكن نفى المنصف باى ليمر دون أن تكون له تأثيرات عميقة على البلاد. وقد نتج عن ذلك تنامى « حركتين متباينتين بتونس » خلال تلك الفترة (36).

فعلى المستوى القضائى : دعمت فرنسا مراقبتها للحكومة وذلك باعطاء صلاحيات الباى للكاتب العام ومنها صلاحيات مراقبة الوزراء (مرسوم 44 ـ 43) وكانت هذه الوصاية مطابقة لما يريده الفرنسيون بتونس ولكن دون أن تلبى رغباتهم بصفة تامة فى المساهمة فى كل الشؤون. وهذا ناتج عن فقدان ثقة فرنسا فى الباى وحاشيته حيث قيل أنه مؤيد للوطنيين. وقد أعطت اصلاحات 1945 و1947 المساواة العددية بالمجلس الكبير بين التونسيين والفرنسيين ونفس المساواة فى حكومة الحماية حيث سيوجد من وقتئذ نفس عدد الوزراء التونسيين والمديرين الفرنسيين (37).

ومن جهة أخرى فان نفى المنصف باى قد خلق تيارا سماه البعض « المنصفية » وهو تيار يعنى التعلق برجل أصبح رمزا للقيم التى تثبت أصالة الشعب. وقد نشطت حركة من الرفض شملت كافة الشرائح الاجتماعية نظرا لخيبات الامل المتتالية التى منيت بها. وكان لا بد للتضحيات التى قدمت أثناء الحرب وحتى بعدها من ثمن بقى منتظرا طوال تلك المدة دون جدوى مما أدى الى ظهور حركات احتجاج متواصلة فلقد جعلت كل من تصريحات الدول العظمى ودستور فرنسا لسنة 1946 (الذى يعلن أن فرنسا تكون مع شعوب ما وراء البحر اتحادا يقوم على المساواة فى الحقوق والواجبات بدون تمييز بين الاجناس والاديان) الشعب التونسى يبنى الكثير من الامال المتبوعة بالكثير من خيبات الامل. فقد ظهر أن الاتحاد الفرنسى هو الاخر خديعة. و « الارستقراطية التونسية » التى كانت تمسك ببعض مراكز القيادة ـ أو أنها تظن ذلك ـ قد بدأت هى الاخرى تتحرك. فقد ألقى نائب الرئيس الجديد للقسم التونسى بالمجلس الكبير (الطاهر بن عمار) خطابا فى نهاية سنة 1943 « ولم ينشر نصه فى الصحافة لتلافى ردود فعل الفرنسيين » (38).

ولم يتأخر رد فعل « البرجوازية المحافظة »، ففى 13 ديسمبر 1943 شن مدرسو جامع الزيتونة اضرابا أيده الدستور القديم والجديد وكثير من التجار والاعيان وربما حتى الباى الجديد. وقد أحرز هذا الاضراب فعلا على اجماع تام بما أن الحزب الشيوعى قد أيده أيضا. وأصدر كل من الحزب الاصلاحى والحزب الدستورى القديم فى بداية سنة 1944 عرائض تطالب بعودة المنصف باى.

غير أن هذا الحزب الدستورى الجديد الذى يستقطب خاصة الاوساط البورجوازية الصغيرة، هو أكثر المنتفعين بهذا الوضع وذلك ناتج عن أهمية البورجوازية الصغيرة من حيث العدد ومن حيث وضعها كطبقة وسطية وهو ما جعلها تلعب دورا رئيسيا فى الكفاح الوطنى، ولقد كانت جل اطارات هذا الحزب أصيلة الساحل تلك المنطقة الحساسة فى الوسط التونسى حيث لا يظهر التناقض بين المدينة والريف بصفة جلية، وهذا ما مكن هذه الاطارات من أن تكون مشعة ومسموعة فى المدينة والريف على حد السواء وفى مختلف مناطق البلاد. وعليه فان « الحزب الدستورى الجديد » قد استوعب منذ البداية المثقفين الجدد ومجموعة من فلاحى وحرفيى الساحل الذين شعروا بتهديد الاقتصاد الاستعمارى. واستوعب كذلك الفلاحين الذين أخرجوا من الارض وموظفى المصالح العمومية وبعض صغار الحرفيين والمستخدمين وعددا لا يحصى من البطالين (39).

ومن جهة أخرى فان الحزب الدستورى الجديد سوف يلعب على التناقضات بين الدول الاستعمارية فكانت مطالبه معتدلة ومطابقة للمثل الديمقراطية التى يعلن عنها المعسكر الغربى ولا تعرض المصالح الاساسية لهذا المعسكر للخطر. وقد كتب مراسل نيويورك تايمز فى القاهرة فى 30 جوان 1946 : « يحاول عرب شمال افريقيا أن يقنعوا بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بطموحاتهم ويعتمدون فى ذلك على أن أمن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى يقتضى بأن تكون منطقة شمال افريقيا قوية امنة ومستقلة ومرتبطة بنظام دفاعى متوسطى تحت سلطة الامم المتحدة. ويزعمون أيضا أن منطقتهم معرضة للدخول فى مجال النفوذ السوفياتى تبعا لتشيع محتمل فى فرنسا. فتصبح هذه المنطقة، بناء على ذلك، قاعدة سوفياتية » (40).

وقد اعتمد هذا الاتجاه السياسى أسلوب التفاوض مع السلط الاستعمارية الفرنسية، ملوحا بشعارى : معاداة الشيوعية والاعتدال، وذلك فى فترة عرفت التعبئة وراء مطلب الاستقلال أوجها رغم تصاعد العنف. ان هذا التفاوض كان محكوما عليه أن يؤدى الى بعض النتائج لان هناك بعض القوى السياسية التونسية الاخرى قد بدأت تقوى وأن البعض منها يشرف على تجاوز « نخبة الحزب المؤلفة أساسا من محامين وتجار صغار ». (41)

وسيجعل هذا الاتجاه من الحزب المخاطب المفضل بالنسبة الى السلط الاستعمارية نظرا الى أن أفراده قد تبنوا الثقافة الغربية من جهة وأنهم عموما قريبون من الشعب لانهم كانوا ينحدرون عادة من أوساط شعبية.

ولا نستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة لحركة « الفلاقة » التي لها ميولات شرقية ويظهر أنها قائمة على التعلق بالقيم العربية الاسلامية. ويمثل هؤلاء الفلاقة المزارعين الذين أزيحوا عن الارض. وقد ظهروا من 1946 الى 1948 في الساحل بمنطقة زرمدين. « ولكن حركة الفلاقة لا تظهر ضخامتها الا بداية من 4 مارس 1952 »(42). وربما امتدت هذه الحركة من الساحل الى مناطق حامة قابس ومطماطة وقفصة في بداية سنة 1953. ثم وصلت الى منطقة القيروان واتجهت حتى الى تونس وبنزرت. وقد شكلت هذه الحركة سنة 1954 انذارا حقيقيا للسلطات الاستعمارية. « ولم يكن عدد هؤلاء الفلاقة قبل ذلك حسب احصاء السلط الفرنسية الا 300 أو 400 رجل ثم وصل هذا العدد في شهر أوت الى 1200 رجل يضاف اليهم نفس العدد تقريبا من الممونين والحراس وأعوان الاتصال » (43) ويتسارع الانتداب فيصل هذا العدد الى 2000 في سبتمبر ثم 3000 في نوفمبر (44).

ويدل هذا على فشل سياسة القوة التي كرستها مذكرة 15 ديسمبر 1951 حيث رفضت الحكومة الفرنسية مبدأ استقلال تونس الداخلي. وقد وقع الاعتراف بهذا المبدأ في التصريح الذي أعلنه منداس فرانس بقرطاج في 31 جويلية 1954. ومن هنا فتحت الطريق أمام المفاوضات التونسية الفرنسية التي بدأت في سبتمبر 1954 بباريس وأفضت الى امضاء الاتفاقية التي تقضي بالاعتراف بالاستقلال الداخلي للبلاد (مع استثناء الجيش والخارجية...) في 3 جوان 1955. وقد حددت هذه الاتفاقية علاقة تونس بفرنسا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. والحقيقة أن السلطات الاستعمارية قد مكنت التونسيين من مطلب كان محل اجماع لديهم منذ 1944 وذلك في مقابل نزع سلاح الفلاقة الذي حصل عليه الدستور الجديد في ديسمبر 1954. وهذا بعد شهر من اندلاع الثورة الجزائرية وفي وضع عالمي امتاز بهزيمة (ديان بيان فو).

وعند العودة الى أكتوبر 1944 نجد أن لجنة تضم ممثلي أغلب الاتجاهات

السياسية التونسية : (الدستور القديم والجديد ـ الحزب الاصلاحي ـ وبعض المثقفين المستقلين) قد طالبت بالاستقلال الداخلي وفي 30 نوفمبر ظهرت لائحة تطالب بالاستقلال الداخلي للوطن التونسي. وقد تحولت هذه اللائحة نفسها في 22 فيفري 1945 الى « بيان الجبهة التونسية » الذي لقي تأييدا بالمظاهرات بتونس في أفريل وماي من نفس السنة وببقية البلاد في سنة 1946. وفي تاريخ 10 أوت 1946 انبثقت « الجبهة الوطنية التونسية » التي ضمت الشيوعيين أيضا ثم في نفس الشهر وبالتحديد يوم 23 الموافق 27 رمضان التأم «مؤتمر الاستقلال» بتونس حيث لوح الحاضرون بشعار الاستقلال، الاستقلال، قبل أن تتدخل الشرطة وتوقف المؤتمر.

والجدير بالذكر أن (روبار شومان) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي قد تحدث عن الاستقلال باعتباره الهدف البعيد لتطور تونس، وذلك خلال مأدبة أقيمت في (تيونفيل) THIONVILLE يوم 10 جوان 1950. وفي 17 أوت من نفس السنة أمضي اتفاق تونسي فرنسي يقضي بتشكيل حكومة جديدة يترأسها محمد شنيق وتضم في صفوفها الامين العام للحزب الجديد صالح بن يوسف الذي زكاه حزبه. وكان المقصود آنذاك هو التفاوض حول تغيير المؤسسات بصفة مرحلية تؤدي ى الاستقلال الداخلي. ولا شك أن الاصلاحات التي أتى بها مرسوم 8 فيفري 1951 قد اكتفت بتخفيف حدة مراقبة المقيم العام. ولكن المفاوضات قد خلقت وضعا ساعد على « تحالف » الوطنيين مع الباي الذي كرسه في 15 ماي 1951 عندما عرض مطالب الوطنيين : سلطة تنفيذية تونسية وبرلمان تونسي يقومان على قواعد ديمقراطية. وقد أعطى الامين باي لهذه المطالب الصبغة الشرعية عندما لم يعد يعتبر مغتصبا للعرش بعد موت المنصف باي في 1 سبتمبر 1948، وأصبح بذلك الممثل الشرعي والرسمي للدولة التونسية، ومكن القضية التونسية من أن تصبح مسألة تمس العلاقات بين الدول. وقد أصبح شنيق قويا بهذا الدعم مما مكنه من أن يتقدم الى الحكومة الفرنسية بمذكرة في 31 أكتوبر 1951 تطالب بالاستقلال الداخلي وتحتوي على الاتفاق حول حفظ مصالح فرنسا ورعاياها بتونس. وفي 13 جانفي 1952 طار كل من صالح بن يوسف ومحمد بدرة الوزيران بحكومة شنيق الى باريس حيث يوجد مقر الامم المتحدة، وذلك لعرض القضية التونسية أمام مجلس الامن. ولم يقبل هذا المطلب في أول الامر (15 أفريل)

ولكن سجلت المسألة فى جدول أعمال الجلسة العامة فى 15 أكتوبر 1952 ونوقشت من 4 الى 12 ديسمبر وأفضت المناقشات الى حل تبنته أغلبية قوية يتمثل فى دعوة كل من تونس وفرنسا الى التفاوض من جديد.

وفى داخل البلاد قدم المقيم العام مشروعا للباى يقضى بالسيادة المزدوجة الفرنسية التونسية فى تونس. وقد عرض الباى هذا المشروع على مجلس متكون من أربعين شخصية تمثل أهم التيارات ودعى هذا المجلس الى الانعقاد يوم 1 أوت 1952 فرفض المشروع كما رفضه كل من الحزب الشيوعى التونسى والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى ذى الاتجاه الشيوعى رغم عدم مشاركتهما فى هذا المجلس. كما رفض الجميع اصلاحات مارس 1954 التى أعلن عنها المقيم العام. ان عدم تشريك الشيوعيين فى العمل المشترك رغم تأييدهم آنذاك للقضية التونسية يدل على احتراز له أهميته فى تاريخ الحركة العمالية اذ هو يدفعنا الى التساؤل عن تطور العلاقات بين مفهومى الوطنية والشيوعية بتونس فى الفترة التى نحن بصدد دراستها.

ج ـ الوطنية والشيوعية :

لا جدال فى أن الدور الذى لعبه الاتحاد السوفياتى والشيوعيون فى المعركة ضد قوى المحور قد دعم الحركة الشيوعية العالمية. ففى هذا العالم الجديد الذى تولدعن الحرب نجد فى نهاية 1945 « 14 مليونا من الشيوعيين المنظمين فى أحزاب خارج الحدود السوفياتية فى مقابل ما يناهز المليون قبيل الحرب »(45).

وفى المغرب العربى تطورت الاحزاب الشيوعية بصفة حرة بكل من الجزائر وتونس بداية من 1943 « فقد كانت لهم الجرائد والموارد المالية والتنظيم المحكم. وقد قاموا بجهود مكثفة فى مستوى الدعاية سواء عن طريق الصحافة أو السينما ... » (46) وقد ظهر الحزب الشيوعى بتونس خلال سنة 1943 منافسا له قيمته عندما سمح لجريدته « المستقبل الاجتماعى » بالظهور من جديد وعندما أصبح زعيمه تونسيا وهو على جراد. ولكن خلال تجمع أقيم يوم 7 نوفمبر 1943 سمح على جراد لنفسه بأن يصف المنصف باى « بالعمالة والفاشية » على رؤوس الملا (47). فساهم فى جعل حزبه المتضرر الكبير فى قضية المنصف باى. وعليه

فان عزلة الحزب الشيوعى ستستفحل شيئا فشيئا. وستساعد الملابسات العالمية على استغلال الدين كحاجز يعزل الحزب الشيوعى عن الجماهير التى ترى فى الدين الملاذ وهو ما أسماه ماكسيم رودنسون بالهوية أو بالدفاع عن القيم ذات الطابع الوطنى كرد فعل على الاتجاه الاروبى الامبريالى (48) وقد كان من الصعب ربط مفهوم الاممية البروليتارية بتأييد الشعوب المضطهدة فى وقت تدعم فيه الشعور الوطنى بكل من فرنسا وتونس. وبالاضافة الى ذلك، ونظرا الى أن الحزب الشيوعى بتونس يجمع كثيرا من الفرنسيين ويشكو نقصا فى الاطارات التونسية، فانه كان يتصرف كما لو كان فرعا للحزب الشيوعى الفرنسى حيث أنه يكاد يتبنى مختلف مواقفه نقطة نقطة. وقد ركز الحزب الشيوعى الفرنسى كما يقول وينستوك فى كتابه « الحركة الثورية العربية » اهتمامه على تكوين الجبهة المناهضة للفاشية الامر الذى جعله « يعمل على جلب الديمقراطيات الغربية الى هذه الجبهة على حساب وقوفه مع نضالات الشعوب المستعمرة » وفعلا فان ما أكده (توراز) فى برنامج الحزب المقدم فى المؤتمر العاشر (جوان 1945) نص على ضرورة « خلق الظروف لقيام اتحاد حر قائم على الاخوة بين الشعوب المستعمرة وفرنسا ...» وقد أكد على مبدأ حرية تقرير المصير ولكنه أضاف قائلا « بأن حق الطلاق لا يعنى وجوبه » (49) وبداية من سنة 1944 شارك الحزب الشيوعى الفرنسى فى الحكومة بادخال اثنين من أعضائه فى « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى » ولقن مناضليه أن سكان شمال افريقيا من صالحهم ربط مصيرهم بمصير فرنسا الجديدة (50).
فليس من المدهش اذن أن نجد الحزب الشيوعى بتونس يرد الاعتبار للنشيد الفرنسى (لامارسياز) حيث أنشدها مناضلوه جماعيا فى التجمع الذى أحيوا فيه مشاركة الحزب الشيوعى الفرنسى فى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى فى 17 أفريل 1944 (51). لذلك فانه قد وجد نفسه مورطا بصورة أو بأخرى مع هذا الحزب فى الاضطهادات الاستعمارية التى قامت بها الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم منذ تحرير فرنسا الى سنة 1947 والتى كانت تضم وزراء شيوعيين فى صفوفها. فمثلا رغم الاضطهاد الوحشى الذى سلط على أهالى قسنطينة (ماى 1945) حيث قتل الاف الجزائريين، بقى الوزراء الشيوعيون فى الحكومة (52). ولئن أبدى (توراز) أسفه للقمع الذى قامت به فرنسا فى كل من سوريا ولبنان فى نفس السنة، فانه كان يفعل ذلك بعنوان «حرمة فرنسا بين الامم» « ومصالحها»(53)

وفى الندوة التأسيسية للكومنفورم أوكل تقرير جدانوف للحزبين الشيوعيين الايطالى والفرنسى مهمة خاصة تتمثل فى « الامساك براية الدفاع عن استقلال بلديهما وسيادتهما » (54) وذلك حتى بعد اقصاء الوزراء الشيوعيين عن الحكومة الفرنسية سنة 1947. وتجدر الاشارة فى هذا المضمار الى أنه لم يقع استدعاء أى حزب من الاحزاب الشيوعية فى البلدان المستعمرة (حتى الحزب الشيوعى الصينى رغم أهميته) الى حضور هذه الندوة. وهو لعمرى أمر ذو مغزى عميق.

ولم يكن للحزب الشيوعي بتونس بد من اقتفاء أثر الحزب الشيوعى الفرنسى وذلك مع اعترافه من هنا فصاعدا بوجود «الامة التونسية». فلقن مناضليه «بأن الشيوعيين التونسيين يعتقدون أن مشكل الساعة فى الظروف الحالية ليس الاستقلال بل استئصال اثار الفاشية وسحق القوى الاجتماعية التى ولدتها وأيدتها كالشركات الاحتكارية وكبار الاستعماريين والاقطاعيين » (55).

ولقد كانت المهمة الاساسية للحركة الشيوعية العالمية تتمثل في « المعركة من أجل السلام » وذلك للتصدى الى « الاعتداء المباشر » الموجه من الامبريالية ضد الاتحاد السوفياتى (56).

وقد ظهرت حركة « من أجل السلام » سنة 1948 وأفضت الى اجتماع بباريس ثم براغ من 20 الى 25 آفريل من سنة 1949 (حيث انعقد مؤتمر « مجاهدى السلام » العالمى الاول).

وفى خضم « الحرب الباردة » لم يتخلف الحزب الشيوعى بتونس عن تعديل موقفه محاولا بذلك الخروج من عزلته فنادى بتوحيد القوى الوطنية، ونشير فى هذا الصدد الى ما أعلن عنه فى جانى 1952 : (ان شعبنا سيواصل كفاحه من أجل التحرر من نير الامبريالية الفرنسية التى تضطهده منذ سبعين سنة ... ان النضال الموحد لشعبنا يجب أن يشتد لينتشل الوطنيين الدستوريين منهم والشيوعيين، النساء والرجال والشباب من السجون والمحتشدات دون أى تمييز اجتماعى أو عرقي أو سياسى. ان وحدتنا فى جبهة وطنية تونسية هى الضامنة لانتصارنا ضد العدو الامبريالى) (57).

غير أن هذا الحزب سوف يتصادم مع الاتجاه الذى يعلق أهمية على تأييد الولايات المتحدة. وهذا الاتجاه يرفض أى شكل من أشكال التحالف مع الشيوعيين

حتى لا يؤدى ذلك الى قطع الصلة بالامريكيين، وقد صرح بورقيبة لجريدة (تونس سوار) يوم 12 فيفرى 1952 بأن السلطات الفرنسية أرادت من وراء ايقاف قيادتى الحزب الدستورى الجديد والحزب الشيوعى بصورة متزامنة أن تقنع الامريكيين بتعامل الحزب الدستورى مع الشيوعيين وأردف قائلا : « ان هذا خطأ كبير لاننى فى زيارتى الاخيرة الى أمريكا التقيت بعدة شخصيات سياسية ونقابية فهمت جيدا اتجاه حزبنا واقتنعت بأن أحسن سد ضد الشيوعية فى المجال الاجتماعى يمثله الاتحاد العام التونسى للشغل بينما يمثله فى المجال السياسى الحزب الدستورى الجديد » (58). ولم يكن من السهل مواجهة الشيوعية التى تنادى بالمساواة بمجرد رفع شعارات وقيم مستوردة من الغرب كالبرلمانية هذه القيم التى لم تكن أغلبية الشعب التونسى تتمثلها لذلك اتجه الوطنيون التونسيون الى القيم العربية الاسلامية.

د ـ الوطنية، القومية العربية، التضامن الاسلامى والتضامن ضد الامبريالية :

اعتمد الحزب الدستورى منذ تكوينه بعد الحرب العالمية الاولى على القيم العربية الاسلامية. وقد اعتمدت قيادة الحزب التى كانت من البرجوازية التقليدية والتى بقيت فى الحزب الدستورى القديم بعد انشقاق 1934، على التأثير الدينى لربط علاقاتها بالجماهير وكانت تعد نفسها مؤتمنة على الثقافة العربية والماضى العربى للبلاد.

ولقد حاول الحزب الدستورى الجديد أن يعتبر نفسه ممثلا للوطن التونسى بمكوناته الاجتماعية والثقافية مستغلا بذلك الفراغ الذى تركه الشيخ الثعالبى زعيم الدستور القديم بعد نفيه ثم بعد وفاته فى أكتوبر 1944. وقد اقتنع الزعماء الوطنيون بأن لا مناص من اعتبار الاسلام عامل تعبئة (59). ويظهر أن التعلق بالاسلام مرتبط وثيق الارتباط بالتعلق بالعالم العربى، ففى يوم 12 ديسمبر 1943 مثلا وعندما مر أميران سعوديان بالعاصمة التونسية، فزارا جامع الزيتونة، رفع الطلبة الشعارات التالية « منصف باى »، « تحى الوحدة العربية » (60).

وعليه فان كلا من الوطنية والقومية العربية وحتى الايمان بالبعد المغربي للقومية « تتداخل ولا تتناقض » (61) وقد قام بورقيبة برحلته الى الشرق بعيد تكوين الجامعة العربية بالقاهرة فى 22 مارس 1945. كما حمل زعيم الحزب الدستورى الجديد سنة 1951 صوت تونس الى مؤتمر الشعوب الاسلامية الذى انعقد في كراتشى (62).

والحقيقة أن الاعلان عن التضامن العربى أو الاسلامى لا يحل مشكل نوعية السياسة التى يجب انتهاجها لتجعل من هذا التضامن واقعا ملموسا، وبداية من مارس 1947، ظهرت بعض التناقضات بين الاتجاهات فى تونس حول القضية الفلسطينية. وبعد ردود الفعل الشعبية ضد قرار الامم المتحددة القاضى بتقسيم فلسطين كون الزيتونيون « لجنة الدفاع عن فلسطين العربية » وذهب بعض المتطوعين خاصة فى ماى 1948 للقتال فى فلسطين. وبينما تردد الحزب الدستورى فى هذا الامر معتبرا أن الاولوية للقضية التونسية نجد أن الزيتونيين الذين كانوا تحت قيادة الفاضل بن عاشور والشاذلى بن القاضى يحرضون على « الجهاد » من أجل فلسطين. ولقد دعمت عودة المتطوعين فى جوان 1948 موقف الحزب الدستورى حيث أصيبوا بخيبة أمل من جراء كيفية استقبالهم وبسبب الوضع فى الشرق العربى.

ونجد أن البعد المغربى للقومية قد غنم من الشعور العربى والاسلامى لدى الجماهير وأن له أساسا أمتن نظرا للمستعمر المشترك والواقع الجغرافى والعلاقات المميزة التى ربطت دول المغرب العربى عبر التاريخ.

ونشير الى أنه « تكونت سنة 1916 فى برلين لجنة من أجل استقلال الجزائر وتونس » (63). وتكونت فى باريس فى 1927 جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا ثم بعدها جمعية نجم شمال افريقيا التى كان أكثر أعضائها من الجزائريين وفى سنة 1937 نسجل عملا مغربيا مشتركا : اضراب يوم 20 نوفمبر 1937 أعلنه الحزب الدستورى الجديد وقيام اضطرابات فى المغرب للاحتجاج على الممارسات القمعية التى قامت بها الحكومة الفرنسية بالجزائر. ومهما قيل فان الشعور بالتضامن المغربى قد سجل تقدما واضحا بعد الحرب العالمية الثانية.

وبداية من نوفمبر 1945 طالب بورقيبة انذاك فى القاهرة بأن تكون افريقيا الشمالية ممثلة فى مجالس الجامعة. وفى سنة 1947 عقد مؤتمر مغربى بالقاهرة

انبثق عنه مكتب تحرير المغرب العربى. والجدير بالتذكير ان المناضل الوطنى الجزائرى أحمد توفيق المدنى كان يقيم بتونس فى مارس 1947.

ولم تكن الشعوب الاسلامية هى وحدها التى تكافح ضد الإمبريالية لذلك اتجه الوطنيون التونسيون الى نوع اخر من التضامن وهو ذلك الذى يجمع بين الشعوب المكافحة ضد الاستعمار. ففى جوان 1948 كان الحزب الدستورى ممثلا فى « مؤتمر الشعوب لمناهضة الاستعمار » الذى انعقد فى بيتو Puteaux بمبادرة من بعض اشتراكى اليسار المناهضين للاستعمار فى كل من فرنسا وأنقلترا والهند وافريقيا السوداء .. ونجد من بين المنخرطين حزب الاستقلال المغربى والاتحاد الديمقراطى الجزائرى والاتحاد العام التونسى للشغل الذى يهمنا بصفة خاصة.

ولا شك أن الحركة النقابية بتونس ستتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية. ولهذا سنتناول بالدرس فى الفصل الثالث الوضع النقابى بعيد الحرب العالمية الثانية حتى نفهم تطور هذه الحركة.



الفصل الثالث :

الوضـــع النقـــابى بعيد الحـــرب

ان انقلاب الظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جعـل الحركة النقابية فى وضع دقيق جدا. فلم يعد من السهل بالنسبة لها، التوفيـق بين مصالح الاجراء التونسيين ومصالح الاجراء الفرنسيين العاملين بتونس ومـن هنا نجد أنفسنا أمام تجميد العمل النقابى « الفرنسى التونسى » وهذا سيكون له تأثيره على الكنفدرالية العامة للشغل (س.ج.ت) التى كانت تعتبر أهم مركزية عماليـة فى فرنسا وفى تـونس.

أ ـ الحركة النقابية الفرنسية التونسية فى طريق مسدود

ان تلك التحـولات التى تناولناها انفا قد جعلت هذه الحركـة عاجـزة عن الاستجابة لما يصبو اليه العمال التونسيون. وفعلا فعلى المستويات الاقتصاديـة أو الاجتماعية أو السياسية أصبحت الاهتمامـات الاساسيـة لكل من الاجـراء التونسيين والفرنسيين متباينـة.

فمشكلة البطالة تهم خاصة التونسيين وحدهم وتجعلهم ينظرون الى زملائهم الفرنسيين كمنافسين لا يحتمل حضورهم، زد على ذلك فان دخول الريفيين والحرفيين الى سوق الشغل بعد افلاسهم قد ضاعف عدد العمال الذين ليس لهم أى تكوين نقابى ولا تفتح على الثقافة الغربية. وقلما كانوا يتصلون بزملائهـم الاجـانب الذيـن

يعتبرونهم محظوظين. وقد شعر التونسيون من جهة أخرى بعدم المساواة في مجال التعليم خاصة في ظروف الحرب التي أبرزت ما للتكنولوجية من أهمية. فمثلا في سنة 1947 كانت نسبة عدد التلامذة التونسيين (المسلمين فقط) في التعليم الثانوي تساوي تقريبا 1/30 من عددهم في التعليم الابتدائي، بينما كانت هذه النسبة تساوي 1/5 تقريبا فيما يتعلق بالفرنسيين. ويكفي التذكير بأنه حسب تعداد 1946 كان الفرنسيون يمثلون 4،5٪ من مجموع السكان والتونسيون المسلمون يمثلون 87،7٪ حتى نفهم عدم التوازن في عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية وخاصة الثانوية.

ويظهر من خلال ذلك أننا أمام مشكل يعتبر له أولوية بالنسبة للتونسيين المسلمين، بينما لم يكن له من معنى لدى الفرنسيين المقيمين بتونس طوال الفترة التي نحن بصدد دراستها، لان نسبة التعليم عندهم كانت مرتفعة ففي سنة 1951 نجد أن نسبة الاطفال الفرنسيين الذين يزاولون الدراسة تساوي 94٪ من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة، بينما لا تكاد تصل هذه النسبة عند التونسيين المسلمين الا الى 12٪ (هذا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعليم الحر الذي كان يمثل 20٪ من المجموع) (64).

ان الاختلاف لم يعد مقتصرا على الاهتمامات الاولية بل تعداه الى المصالح التي أصبحت متعارضة تعارضا تاما، كما هو الشأن بالنسبة للوظيفة العمومية حيث نجد الموظفين الفرنسيين يعملون على تثبيت امتيازاتهم (مثل منحة الثلث الاستعماري (65) التي مكنها منهم ميثاق « فلاندان ») بينما كان يطالب الموظفون التونسيون بالمساهمة أكثر في الادارة وبتطبيق مبدأ «نفس الاجر لنفس العمل». أفلا يحق أن نقول أن حظوظ حركة نقابية فرنسية تونسية مشتركة باتت منعدمة خاصة اذا علمنا أن « الموظفين التونسيين لا يمثلون الا الربع من بين الاطارات العليا في الادارة » (66) ؟ فهل من العمل النقابي في شيء أن يقع اقتصار بعض المراكز الشاغرة على أبناء المنخرطين الفرنسيين دون غيرهم.

لقد كان أمام هذه الحركة اما أن تظهر أمام التونسيين تواطؤها مع السلطات الاستعمارية واما أن تمس مصالح المنخرطين الفرنسيين. هذا هو الوضع الذي وجدت فيه هذه الحركة نفسها خاصة أمام المرسومين التاليين الذين بقيا حبرا

على ورق. أولهما المؤرخ فى 7 فيفرى 1936 والذى ينص على أنه لا يحق للموظف الفرنسى أن يرسم الا بعد أن يثبت معرفة دنيا للغة العربية. وثانيهما المؤرخ فى 3 جوان 1937 الذى يعطى للتونسيين نصف المراكز التى تسدد دون مناظرة فى مرحلة أولى ثم الثلثين فى مرحلة انتقالية (67).

فلا عجب اذن أن توجد جامعة للموظفين التونسيين منذ 1936، وأن تلعب دورا هاما فى الحركة النقابية التونسية.

زد على ذلك أنه قلما نجد الاجراء التونسيين والفرنسيين ينتمون الى نفس الصنف حتى وان احتلوا نفس المراكز والخطط فللاوروبى من الامتيازات ما يجعل العمل فى نقابة مشتركة أمرا عسيرا. وبينما كان الاعراف التونسيون الذين يملكون مؤسسات ذات طابع حرفى يشغلون خاصة اليد العاملة التونسية، نرى أن المصالح التى أعطتها الدولة الى الشركات الكبرى (الكهرباء ــ الغاز ــ النقل ...) تستقطب عددا هاما من اليد العاملة الاروبية.

وبصفة عامة يتمركز الاجراء الفرنسيون فى قطاع الخدمات ببلاد تميزت بأهمية القطاع الزراعى وهذا ما جعل عدد الفرنسيين الموظفين أكثر من عدد الفرنسيين العمال. ففى سنة 1952/1951 نجد من جملة 144.000 فرنسى بتونس 12.000 عامل من بينهم 1.500 عامل غير مختص. ومقابل ذلك نجد من جملة 28.592 موظفا 16.841 من الفرنسيين (68).

وهذا سيساهم بلا شك فى رفض العنصر الفرنسى لاى نقد يوجه ضد حضوره بتونس، فحتى تلك الشريحة من العمال الفرنسيين المناهضين للرأسمالية لا يرون أى تغيير محتمل الا فى اطار ما يحصل فى فرنسا من تحولات. هذا بينما كان الاجراء التونسيون مدفوعين الى الاعتقاد بأن الحل يكمن فى القطيعة مع الاقتصاد الاوربى أو على الاقل فى تغيير طبيعة العلاقة معه. أفلم يكن هؤلاء الاجراء هم أنفسهم الحرفيين أو صغار الفلاحين الذين أفلسوا وأصبحوا يعملون لدى أعراف تونسيين متضررين هم أيضا من شدة مزاحمة هذا الاقتصاد !؟ وعلى كل فلعل الانتعاش الذى سمحت به الحرب لبعض قطاعات الاقتصاد التونسى هو الذى أوحى بهذا الحل.

ومن مظاهر القطيعة بين التونسيين والاجانب، امتعاض أصحاب العربات المجرورة من مزاحمة أصحاب الشاحنات. ومن الطبيعى أن هذه المزاحمة التى

جرتهم الى البطالة تأتى فى مستوى أول قبل التناقضات التى بينهم وبين أعرافهم التونسييـــن.

وفى القطاعات التى يعمل بها الاجراء التونسيون مع الفرنسيين، وخاصة فى الوظيفة العمومية فان الترقية تعنى أخذ مكان العنصر الاجنبى.

وبعبارة اخرى ففى الوقت الذى كان الاجراء التونسيون يتصورون ان التقدم الاقتصادى لا يتم الا بالقطيعة مع فرنسا او بالتخفيف من كثافة العلاقات معها، فان الاجراء الفرنسيين لا يتصورون التقدم الا اذا نبع من تغيير فى فرنسا ذاتها.

وبالطبع فان الرأسمالية التى ارتبطت بالاستعمار قد أصبحت مرفوضة. ولكن لم يكن ذلك دائما فى اتجاه البديل الاشتراكى. فالذين يقدسون الماضى العربى الاسلامى يذهبون الى حد البحث عن نمط المجتمع المثالى منه.

ومهما يكن من أمر فانه من الواضح أن الاتجاه نحو الاستقلال قد جلب اليه أغلبية الاجراء التونسيين بينما تواصلت لدى الفرنسيين اليقظة الوطنية التى تولدت لديهم عند الكفاح ضد النازية. وبدأت الطبقة العاملة الفرنسية التى ساهمت مساهمة نشيطة فى الدفاع عن فرنسا بتنظيم صفوفها من جديد. وهكذا نجد أنفسنا أمام قوميتين متقابلتين شحذتهما الحرب.

ومن هنا فان التونسى كان مدعوا أن يتجاوز المطالب المادية فى الحركة النقابية. فكثيرا ما كان فرحات حشاد يتحدث عن المعركة من أجل «كرامة» العامل التونسى. وقد قال الفاضل بن عاشور المدرس بجامع الزيتونة فى اجتماع ضم النقابيين التونسيين بصفاقس سنة 1946 « لئن كان هدف العمل النقابى الاوربى الكفاح ضد البؤس المادى فان هدفنا هو الكفاح ضد كل أشكال البؤس»(٦٩)

ولقد ضعف أمر التوازن العابر الذى خلقته الس.ج.ت. بين العنصرين الفرنسى والتونسى، عندما وقفت الحركة المطلبية بالايالة فى حدود المطالبة بسحب الاصلاحات الاجتماعية التى تقع بفرنسا على تونس (70).

والجدير بالذكر أن ال(س.ج.ت.) التى واجهت الحرب قد عرفت منذ ذلك الوقت تطورا هاما. فالى أى مدى ساهم هذا التطور فى حل المشاكل المذكورة أو فى تعقيدها.

ب ـ الس.ج.ت. من فترة ما قبل الحرب الى ما بعدها

بعد امضاء معاهدة عدم الاعتداء الالمانيـة السوفياتيـة فى 23 أوت 1939 أطرد المناضلون والقادة الشيوعيون من ال(س.ج.ت.) وذلك بأغلبية أصوات المكتب الكنفدرالى (18 سبتمبر 1939) والهيئة الادارية (25 سبتمبر).

وقد شهدت ال(س.ج.ت.) فى هذه الفترة صعوبات « فعدد المنخرطين قـد انحدر الى أقل من مليون بعد أن كان أكثر من 4 ملايين منخرطا سنة 37/36»(71) وتتفاقم الازمة عند هزيمة فرنسا واحتلالها. ورغم تعاون بعض القواد القدامى لهذه المنظمة (بيلان مثلا) (72) مع حكومة (فيشى) فان الامر المؤرخ فى 9 نوفمبر 1940 قد حل ال(س.ج.ت.) فى نفس الوقت الذى حل فيه الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ولكن ال(س.ج.ت.) أعادت تنظيم هياكلها فى نطاق السرية.

ومنذ ذلك الوقت شاركت الحركة النقابية الفرنسية فى المعركة ضـد الاحتلال الالمانى. وتبلغ هذه المشاركة أوجها فى تاريخ 18 أوت 1944 عندمـا أصدرت كل من ال(س.ج.ت.) والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين الامـر بالاضراب العام من أجل التحرر وهو ما مهد السبيل للانتفاضة الوطنية الفرنسية.

وقد أدت هذه المعركة بالمنظمتين الى المشاركة فى « المجلس الوطنى للمقاومة » الذى أسس فى ماى 1943. فمثل ال(س.ج.ت.) لويس سايان Louis Saillant والكنفدرالية قاسطون تيسياى G. Tessier وستلعب الحركة النقابية عند التحرر دورا تزداد أهميته شيئا فشيئا. فهناك نواب نقابيون من المنظمتين المذكورتين فى المجلس الاستشارى المؤقت واخرون فى « لجان تطهير » الهياكل المهنية والادارية. وكانت انذاك « معركة الانتاج » هى مركز الاهتمامات النقابية رغم وجود بعض المطالب المحدودة فى المجال الاجتماعى :

- أسبوع الاربعين ساعـة.
- اعادة تنظيم الضمان الاجتماعي.
- المندبـون النقابيون (73).

فالمقصود اذن هو « اعادة بعث الاقتصاد الفرنسى » واعادة بناء صناعتـه « على

أسس أكثر عقلانية تضمن أكثر ما يمكن من الانتاج ». وفي تقرير قدمه أمين ال(س.ج.ت.) بينوا فراشون B. Frachon وهو مناضل شيوعي في 10 سبتمبر 1944 الى مجلس الاطارات النقابية في مقاطعة باريس، ينادي بتكوين (لجان وطنية للانتاج) ويدعو العمال الى مضاعفة الجهود لمزيد الانتاج. والحقيقة أنه قد وضح أن اعادة البناء لا يجب أن تكون لصالح الطغمة المالية والصناعية ولكنه يضيف أن هذا المشكل لا يحل الا اذا استشير الشعب في النظام الذي يرغب فيه.

من الواضح اذن أن الطابع المطلبي لم يكن يحتل الصدارة في العمل النقابي. ويذهب بعض المؤرخين الى أن « قادة ال(س.ج.ت.) في 44/1945 كانوا يعادون كل حركة مطلبية » (74). ومن جهة أخرى نرى أن بعض زعماء ال(س.ج.ت) يذهبون الى نعت الاضراب بأنه « سلاح الشركات الاحتكارية الكبرى » (75).

ومن جملة تطورات ال(س.ج.ت.) أثناء الحرب ظاهرة التسييس. ولم تبرز هذه الظاهرة فقط في محتوى المهام الاساسية التي طرحتها على نفسها بل حتى في تداخل المسؤوليات السياسية والنقابية. فمثلا النقابي (روبار لاكوست) الامين العام السابق لجامعة الموظفين يسير وزارة الانتاج الصناعي من سبتمبر 1944 الى نوفمبر 1945. ونقابي اخر (كريستيان بينو) الذي عاد من المنفى في ماي 1945، قد كلف بوزارة التموين وكلاهما قد أصبح نائب الفرع الفرنسي للاممية العالمية في أكتوبر 1943. ونشير الى أن هذه الظواهر لم تكن معزولة، ففي قيادة ال(س.ج.ت.) ذاتها نميز بوضوح نزعة شيوعية لها الاغلبية يقودها (بينوا فراشون) ونزعة قريبة من الحزب الاشتراكي.

وليس هذا الوضع خاصا بال(س.ج.ت.) فحركة الجمهوريين الشعبيين عند تكوينها قد أقامت علاقات طيبة مع الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين « التي قبل عدد من مناضليها أن يكونوا ضمن قائمة المترشحين عن تلك الحركة » (76).

ولا نحتاج الى الاشارة الى أن هذه النزعة التسييسية في الحركة النقابية سيكون لها تأثير في تونس رغم أن الاحتلال الالماني لفرنسا سوف يقطع الصلة ما بين الاتحاد الاقليمي بتونس وقيادة ال(س.ج.ت.) بفرنسا.

ورغم الصعوبات التي خلقتها الحرب فان فرع ال(س.ج.ت.) الموجود بتونس

واصل بعض أنشطته حتى بعد أن حلت حكومة (فيشى) المركزية العمالية الام بفرنسا وهذا ما دفع المقيم العام الاميرال استيفا Esteva الى حله بأمر مؤرخ فى مارس 1941 ولكن يظهر أن الاطارات النقابية قد حافظت على اتصالاتها خاصة بتونس العاصمة رغم القمع الذى سلط على المناضلين وهذا ما يفسر العودة السريعة الى النشاط النقابى بعد « تحرير » تونس من النازية فى ماى 1943.

فمنذ أكتوبر 1943 التأم مؤتمر الاتحاد المحلى بتونس العاصمة بممثلين عن 32 نقابة تعد 8 الاف منخرط. وكان الاتحاد الاقليمى يضم 7 اتحادات محلية عند التئام مؤتمره يومى 18 و 19 مارس 1944 فأصبح يضم 10 اتحادات محلية فى شهر أوت. والى غاية هذا التاريخ فان عدد النقابيين قد تطور بالطريقة التالية وذلك حسب الارقام التى استقيناها من جريدة « مستقبل تونس » والتى مكنتنا من وضع الجدول التالى (77) :

التواريخ	الاتحاد المحلى بتونس العاصمة		بكامل تونس	
	عدد النقابات	عدد المنخرطين	عدد النقابات	عدد المنخرطين
عند « التحرير »	3	2000	4	+ 2000
فى مؤتمر الاتحاد الاقليمى	70	12000	120	19062
أوت 1944	90	23000	200	41000

وكما هو الشأن في فرنسا فان الحرب قد أعطت الاولوية للمعركة السياسية ففى 14 جوان 1940 أعرب وفد عن الاتحاد الاقليمى الى قنصل أنقلترا على تعاطف العمال التونسيين مع بريطانيا العظمى وتمنى لها النصر. وتماما مثلما هو الشأن فى فرنسا فقد لعب المناضلون الشيوعيون بتونس دورا هاما فى العمل السرى، مما جعل تأثيرهم على النقابات حاسما عندما أعيدت الحريات النقابية بتونس فى ديسمبر 1943. فالشعار الذى نادت به جريدة « مستقبل تونس » لسان الحزب

الشيوعى بتونس كان هو نفس الشعار الذى نادى به « الاتحاد الاقليمى » وهو : (ربح الحرب هو هدف العمال الاول) (78).

وقد كتبت هذه الجريدة فى خصوص مؤتمر 18 ـ 19 مارس 1944 الذى كرس الهيمنة الشيوعية فى الهيئة الادارية « للاتحاد الاقليمى » (اذ وقع انتخاب 17 عضوا شيوعيا على 21) تقول : «مجهود الحرب، اصلاح الاجور تلك هى المشاكل التى طغت على مؤتمر الشغل هذا » (79). وان أولوية شعار « مجهود الحرب » لا تترك أى مجال للشك. فقد كتبت نفس الجريدة فى 8 أفريل 1944 تقول : « المجهود الحربى، والسياسة الاجتماعية الجريئة تحت هذا الشعار المزدوج سوف تدور احتفالات غرة ماى فى افريقيا الشمالية » وفى عدد 15 ماى نجد بها العنوان التالى « المهمة الاساسية هى ربح الحرب ». وفى 20 ماى يتوضح العنوان أكثر : « الهدف الاساسى هو صرع الهيتليرية » والحقيقة أن هذه الاستراتيجية قد تتفق مع ما يبتغيه العمال الفرنسيون بتونس. ولكن الى أى حد كانت تهم الاجراء التونسيين ؟

أفلا يشعر هؤلاء الاجراء بخيبة أمل عندما يجدون القادة النقابيين ينادون الى الالتفاف حول الحكومة ؟! وهل يشعرون بأن الامر يهمهم عندما يطالبون بالعمل يوم 1 ماى 1944 « لربح حرب التحرير وللتأكيد على الارادة القوية لصرع الفاشية العدو رقم واحد للطبقة العاملة فى العالم والعدو الممقوت بالنسبة الى الشعوب الاسلامية » ؟! (نداء الاتحاد الاقليمى) (80).

وقد أشار حسن السعداوى الى هذا الاشكال رغم أنه مناضل شيوعى وكاتب عام مساعد للاتحاد الاقليمى فكتب : « بالنسبة الى التونسى سواء كان مناضلا نقابيا أو غيره فانه يجد لغة غريبة وأجنبية فى الدعاية التى تبثها ال(س.ج.ت.) فمثلا هل من المفروض ان تؤدى « هزيمة هتلر الى نهاية الاستغلال المقيت لكل الشعوب » ؟ (81)

ولم تتغير هذه السياسة خلال سنة 1944 وطوال سنة 1945 وحتى بعد ذلك، ولقد كانت كل المناسبات فرصة لتذكير الاجير التونسى بوجوب مساهمته فى تحرير فرنسا ثم فى مجهود الانتاج.

والتأمت بالجزائر يوم 10 جوان 1944 الندوة النقابية الخاصة بافريقيا الشمالية وكورسيكا. وقد مثل الاتحاد الاقليمي بتونس (ج بروبان) الكاتب العام ومساعده حسن السعداوي. وكان الهدف من هذه الندوة تنسيق النشاط بين مختلف المنظمات النقابية في اتجاه المجهود المتواصل من أجل حرب التحرير.

وحتى في المناسبات القليلة التي كانت فيها ال(س.ج.ت.) غير متفقة مع السلط الفرنسية، فان مواقفها التي تزعم انها ذات اتجاه توحيدي بين الفرنسيين والتونسيين لم تكن تستجيب الى مطالب الاجراء التونسيين...

وعندما لاح لل(س.ج.ت.) ان التوفيق بين مطالب التونسيين والفرنسيين حتى في الميدان الاجتماعي أصبح أمرا صعبا لوحت في المقال الاول بشعارات سياسية لا يجد فيها الاجير التونسي ضالته. وحسن السعداوي نفسه لم يكن مقتنعا بالامر عندما كتب سنة 1944 « ان سياسة المجهود الحربي تخص انتصار الحلفاء ولكن هل يمكن ان تهم تونس التي تعتبر مستقبلها في الاستقلال الوطني؟ أليس من التناقض بالنسبة الى العمال : ان يساعدوا فرنسا في معركتها التحريرية وفي نفس الوقت يحررون تونس من الاحتلال الفرنسي ؟ » (82).

وان هذا التسييس الذي اصبح شيئا فشيئا جليا قد وضع ال(س.ج.ت.. في تناقض صارخ مع ميثاق (أميان) لسنة 1906. ومن الواضح أن ال(س.ج.ت.) قد تجاوزته منذ مدة. لكن النقابيين التونسيين الذين كانوا يتساءلون في حيرة عن مسار الحركة النقابية الفرنسية لم يتورعوا عن انتقادها في ذلك. وبالفعل فهل يمكن لبعض هؤلاء النقابيين الذين كانوا يؤمنون بدور ال(س.ج.ت.) المنبثقة عن ميثاق (أميان). والذين رفضوا الانخراط في جامعة القناوي سنة 1936 وفاءا لها، والذين أصبحوا مستعدين للسكوت عن تعاون النقابات مع الجيش بعنوان « التضامن بين الشعب والجيش» (83) أن يقبلوا بـ « أن لا تحتفل الحركة النقابية للسنة الثانية على التوالي بعيد غرة ماي متعللة بعدم التنقيص في المجهود الحربي، بينما بقيت أيام الاعياد الاخرى عطلا » (84).

لقد كان من المفروض أن ينتبه هؤلاء النقابيون الى أن الامر كان يتعلق « بحماس مفرط أظهرته حركة نقابية فقدت كل استقلالية وبحماس كان يرمي الى ابراز الشعور الوطني لدى بعض المناضلين في بعض الاحزاب السياسية » كما

كان هذا الامر يتعلق بما يسمى «بالمعركة الخفية بين الحزب الشيوعى الفرنسى والفرع الفرنسى للاممية العمالية من أجل السيطرة على قيادة الحركة النقابية فى هذا البلد» (85) وهو ما كان يثير سخط النقابيين التونسيين خاصة وأن المسألة تتعلق بحزبين موجودين بالحكومة.

وعلى هذا الاساس فيبدو أنه ليس من السابق لاوانه أن نؤكد أن الظروف قد تجمعت لتجعل الحركة النقابية التونسية، التى ستشهد ولادتها واكتمالها فى القسم الثانى من عملنا، حركة قادرة على أن تمس الشرائح العريضة للاجراء التونسيين أو على الاقل تمسهم أكثر من التجربتين السابقتين.

على أنه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا العامل الذى سوف يقلص من نسق تطور الحركة النقابية بتونس وهو ضخامة القطاع الزراعى.



المصادر والمراجع بالقسم الاول

(1) Paul Sebag, La Tunisie - Essai de monographie, Paris, éditions sociales, 1951

(2) Jean Poncet, La Colonisation et l'Agriculture Européenne en Tunsisie depuis 1981, Paris, Mouton et Co. La Haye, 1962 pp. 317 - 319.

(3) Jean Despois, La Tunisie Orientale, Sahel et Basses Steppes, Paris, Ed. P.U.F. 1955, p. 356

(4) صباغ، مذكور ص 74

(5) Jules Lepidi (لبيدى) ,L'économie tunisienne depuis la fin de la guerre, Service des Statistiques, Tunis, 1955, p. 47

(6) Bulletin économique de la Tunisie 1947 - 48

(7) لبيدى، مذكور ص 34

(8) J. Lepidi, Evolution de la situation économique en Tunisie de 1938 à 1947 dans « Bulletin économique de la Tunisie » 1947 - 48, p. 15

(9) Tableau extraitde R. Barre, « L'Economie de la Tunisie », Revue d'Economie politique », 1954 n° 2, p. 201

(10) Chamakh Mohamed Ezzeddine, Les grands problèmes sociaux et l'évolution du syndicalisme ouvrier en Tunisie, thèse pour le doctorat (ès-sciences économiques) soutenue le 5 Juin 1953 sous la direction de Mr Gaston Leduc, Faculté de droit de l'Université de Paris, P. 55

(11) Samir Amin, L'économie du Maghreb, Tome I, la Colonisation et la décolonisation, Paris, Ed. de Minuit, 1966 p. 46

(12) Samir Amin, Le Développement inégal, Paris, Ed. de Minuit, 1973, p. 17

(13) Annuaire statistique de la Tunisie 1947, Résultat du recensement de 1946

(14) انظر خاصة التقرير الاقتصادى لمؤتمر الاتحاد المنعقد سنة 1956، ص 19 (النص الفرنسي)
J. Rous, Tunisie ... Attention, Paris, éd. des Deux Rives, 1952, P. 23

(15) ديبوا، مذكور ص 367 يشير الكاتب الى وجود بعض الحالات فى منطقة صفاقس
انظر أيضا بحثنا لنيل شهادة الكفاءة فى البحث،
« Les débuts du syndicalisme Tunisien de 1944 au 5 Août 1947 à Sfax » fait sous la direction de Mr A. Nouschi, Université de Nice, Décembre, 1971, P. 20 - 21

(16) نسب مأخوذة من جدول ورد فى التقرير الاقتصادى لمؤتمر الاتحاد المنعقد سنة 1956 ص 21، ووضع الجدول انطلاقا من الاحصائيات الرسمية

(17) صباغ، مذكور ص 165 ـ 166

(18) Pierre Georges, Problèmes de la Tunisie Contemporaine, La Pensée, 1946 n° 7 (Avril - Mai - Juin) p. 53

(19) الاتحاد، مشاكل تونس الاجتماعية، بدون تاريخ (1952) ذكر هذه الوثيقة ج. روس مذكور ص 24 (نص فرنسي)

(20) Frantz Fanon, Les damnés de la terre, Paris, Ed. Maspero, 1956, p. 64

(21) ج. لبيدى، الاقتصاد التونسى منذ نهاية الحرب – ص 91 (ذكر سابقا)

(22) (الديبيش التونسية) Dépêche Tunisienne, du 1er Avril 1944

(23) (مستقبل تونس) L'Avenir de la Tunisie n° 3, du Samedi 1er Avril 1944

(24) مستقبل تونس، عدد 6 – السبت 22 أفريل 1944

(25) – (26) ج. ليبدى، عدد 6 مذكور ص 86

(27) نفس المصدر، ص 89

(28) مستقبل تونس، عدد 3 – 1 أفريل 1944

(29) الشامخ، مذكور ص 73

(30) أخذت .هذه النسب عن « La Tunisie par le Graphique» واستعمل الاتحاد هذه الوثيقة فى التقرير الاقتصادى لمؤتمره المنعقد سنة 1956، ص 16

(31) لبيدى، مذكور ص 91

(32) Edward Szymanski (سزيمنسكى) , le problème de l'indépendance de la Tunisie après la seconde guerre mondiale, Pologne, 1962, p. 10

(33) Maxime Rodinson, Marxisme et monde musulman, paris, Ed. du Seuil, 1972 p. 495

(34) Histoire du mouvement national tunisien. Pour préparer la troisième épreuve. Le Néo Destour brisse le silence 1944 - 49
نصوص جمعها وعلق عليها محمد الصياح. مركز التوثيق القومى، تونس 1972

(35) Henri Grimal, La décolonisation 1919 - 1963, Paris, Armand Colin, 1965, p. 149

(36) نفس المرجع، ص 326.

(37) نفس المرجع، ص 327

(38) Roger Casemajor (كازمجور) , L'action nationaliste en Tunisie du Pacte fondamental de M'hamed Bey à la mort de Moncef Bey 1857 - 1948. (Archives du gouvernement tunisien) p. 230

(39) Jean Duvignaud in les nationalimes maghrébins ... p. 94

(40) الصياح، مذكور ص 276

(41) Félix Garas, Bourguiba et la naissance d'une nation, Paris, Ed. Julliard, 1956 P. 148

(42) نفس المرجع، ص 229

(43) نفس المرجع، ص ص 234

(44) André Souyris, le mécanisme de la révolution tunisienne (1934 - 1954), « Revue de Défense Nationale », 1er octobre 1956, p. 1954

(45) Fernando Claudin, la crise du mouvement communiste du Komintern ou Kominform, traduction de Carlos Semprun, Paris, Ed. Maspero, Tome 2, 1972 p. 362

(46) سزيمنسكى، مذكور ص 25

(47) كازمجور، مذكور ص 25

(48) M. Rodinson, Islam et Politique, « Le Monde », 23 Septembre 1969

(49) Maurice Thorez, œuvres, Editions sociales, Tome II, p. 132

(50) دروس المدرسة الاساسية للحزب الشيوعى الفرنسى، درس الامة الفرنسية، باريس 1944 ص 12

(51) الديبش التونسية، 17 أفريل 1944

(52) ف. كلودان، مذكور ص 394 ـ 395

(53) M. Thorez : œuvres, choisies, T. II pp. 351 - 352

(54) (الكومنفورم) 1947 Texte officiel dans Conférence du Kominform

(55) الحزب الشيوعى لتونس ـ المدرسة الاساسية، الدرس الثالث : الشيوعيون والامة، ص 20 21 (نص فرنسى)

(56) انظر خاصة سوسلوف (Souslov) ، تقرير قدم فى اجتماع الكومنفورم فى المنتصف الثانى لشهر نوفمبر 1949 ذكره، ف. كلودان ص 66

(57) تصريح الحزب الشيوعى لتونس، ليمانيتى L'Humanité 18 ـ 1 ـ 1952

(58) بورقيبة، تونس وفرنسا، باريس ـ منشورات جوليار Julliard 1954 ص 298
مقابلة صحفية لتونس ـ سوار Tunis-Soir 12 ـ 2 ـ 1952

(59) L. J. Duclos, J. Duvignaud et J. Leca, Les nationalismes maghrébins, Paris Fondation Nationale des sciences politiques, 1966, p. 10

(60) كازمجور، مذكور ص 233

(61) Ch. A. Julien, L'Afrique du Nord en marche - Nationalisme musulman et souveraineté française, Paris, Ed. Julliard, 1952, p. 25

(62) Henry de Montety (هنرى دى مونتيتى) , Les données du problème Tunisien Revue « Politique Etrangère » Janvier - Mars, 1951 (p. 447 - 466) p. 451

(63) André Nouschi (أ. نوشى) , la naissance du nationalisme algérien (1914 - 1954) Ed. de Minuit, Paris 1962, p. 27

(64) الاتحاد، مشاكل تونس الاجتماعية، ذكر هذه الوثيقة ج. روس ـ مرجع مذكور ص 25

(65) تمنح وثيقة « فلاندان » الموظفين الفرنسيين جرايات مساوية للمعمول بها فى فرنسا تضاف اليها زيادة بنسبة 33٪ تسمى « الثالث الاستعمارى »

(66) الشامخ، مذكور ص 164

(67) نفس المرجع ص 167

(68) Roger Stéphane (ر. ستيفان) (Il n'y a pas de problème sous solution, la «Nef» cahier n° 2, mars 1953, (pp 191 - 193), p. 192

(69) الاخبار الصفاقسية عدد 34 ـ 20 مارس 1946 (Les Nouvelles Sfaxiennes)

(70) وثيقة من المكتب المؤقت لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب بتاريخ 6 نوفمبر 1944، الملحق الثانى لبحثنا فى شهادة الكفاءة ص 119

(71) André Barjonet (أ. برجونات) La C.G.T., Ed. du Seuil, Paris, 1968, p 42

(72) كان « بيلان » كاتب الدولة للانتاج الصناعي والشغل في حكومة « فيشي »

(73) Mr Droz (دروز) , Cours Capès - Agrégation n° 4 Année universitaire 1972 - 1973, Paris I, Sorbonne

(74) Georges Lefranc (ج. لوفران) , Le syndicalisme dans le monde, Presses universitaires de France, Paris, 1966, 6eme Ed. p. 95 (1ere Ed. 1949)

(75) و (76) نفس المرجع ص 96

(77) عدد 21، 5 أوت 1947

(78) مستقبل تونس، عدد 1 ـ 18 مارس 1944

(79) عدد 2 ـ 25 مارس 1944

(80) نداء الاتحاد الاقليمي بمناسبة عيد الشغل (1 ماى)، مستقبل تونس عدد 7 ـ 29 أفريل 44

(81) « Le Travailleur » (الشغال) n° 6, cité par par Pierre Mamet (ب. مامي) les expériences syndicales en Tunisie de 1881 à 1956, Diplôme présenté sous la Direction de M. Berque, Paris, 1963, p. 137.

(82) مستقبل تونس عدد 18 ـ 15 جويلية 1944

(83) مستقبل تونس، عدد 5 ـ 15 أفريل 1944. تجدر الملاحظة أن العديد من النقابيين الذين سيصبحون من قادة الاتحاد العام بقوا بالس.ج.ت. فيما بين 1936 و 1938. وبذلك رفضوا الانخراط في جامعة بلقاسم القناوي مثل فرحات حشاد والبرصالي وغيرهما ..

(84) وثيقة صادرة عن المكتب المؤقت لاتحاد النقابات المستقلة، نوفمبر 1944، ملحق عدد 2 لبحثنا في شهادة الكفاءة ... ص 121

(85) نفس المصدر

القسـم الثانـى

الحركة النقابية الوطنية تنشأ وتتعزز

يتكون هذا القسم من ثلاثـة فصول.

سنخصص الفصل الاول للبحث عن جذور الاتحاد العام التونسى للشغـل، وسنحاول فى الفصل الثانى ابراز الطابع الوطنى لهذه المركزية العمالية وتطورها، بينما نركز الفصل الثالث على طرافة الحركة النقابية التونسية وأبعادهـا، فالى أى مدى كانت هذه الحركة امتدادا للحركة النقابية الفرنسية. وما هى المجالات التى استطاعت فيها أن تقطع معهـا؟

الفصل الاول :

جـذور الاتحاد العام التونسى للشغل

سنتناول بالتحليل فى بداية هذا الفصل التجربة النقابية التونسية الاولى وهى جامعة عموم العملة التونسية التى كونها محمد على سنة 1925، ثم ندرس النقابة التونسية المستقلة الاولى لما بعد الحرب وهى نقابة موظفى وعملـــة شركة صفاقس ــ قفصة. ونختم هذا الباب بدراسة اتحاد النقابات المستقلة للجنوب.

أ ــ بادرة : جامعة عموم العملة التونسية .

يرتبط اسم هذه المركزية العمالية التونسية ارتباطا وثيقا باسم محمد علي، وننسى عادة حتى فى الاوساط النقابية التونسية أنه وقع احياؤها سنة 1936 من طرف بلقاسم القناوى. وتهدف الاسطر القليلة التالية الى معرفة مدى تأثير جامعة محمد علي ثم جامعة القناوى (36 ــ 1938) فى الحركة النقابيــة الوطنيـــة

1 ــ جامعـــة محمـــد عـــلى :

تكونت هذه المركزية العمالية فى ظروف صعبة مرت بها البلاد التونسية، فهى لا تزال تعانى مخلفات الحرب العالمية. وشهـــدت أسوأ سلسلة محـــاصيل فلاحية منذ 50 سنة (مابين 1920 ــ 1924) (1) وعرفت تضخما ماليا كبيـــرا ارتفعت فيه الاسعار فى ظرف سنة واحدة 1923 ــ 1924 بـ 29٪ (2) فاندلعت اضرابات عشوائية جرت جماهير عمالية هامة أغلبهم غير منخرطين فى نقابات تلك الفترة (النقابات التابعة للكنفدرالية العامة الموحدة للشغل أو للكنفدرالية

العامة للشغل) والملفت للنظر أن النقابات التونسية المستقلة قد نشأت فى خضم الاضرابات وفى وقت لم يكن معترف فيه بحق الاضراب وتكوين النقابات. قام عمال رصيف تونس بأول اضراب هام يوم 13 أوت 1924 وأطرته لجنة اضراب تولدت عنها أول نقابة مستقلة يوم 17 أوت. واندلعت اضرابات مساندة فى بنزرت فى نفس اليوم، قام بها عمال الرصيف والمطاحن، وعم الاضراب كامل المنطقة الصناعية للشمال : 2000 مضرب فى تونس - 564 فى بنزرت (3).

وقدمت الحركة العمالية التونسية يوم 11 سبتمبر فى بنزرت شهداءها الاولين : مقتل عاملين من عملة الرصيف، وجرح أو ايقاف 40 اخرين. وتحصل عمال الرصيف على جزء من مطالبهم وابتداء من شهر أكتوبر تكونت عدة نقابات تضم عمالا وحرفيين تونسيين.

وأعلن رسميا عن ميلاد جامعة عموم العملة التونسية يوم 19 جانفى 1925 ولم يحل ذلك دون مواصلة حركة الاضرابات. ففى نفس اليوم أعلن عمال شركة الجير والاسمنت بحمام الانف دخولهم فى اضراب، ولحق بهم عمال هنشير بوتنفيل (Potinville) . وألقى القبض على قادة الجامعة يوم 5 فيفرى 1925، وبذلك تنتهى أول تجربة نقابية تونسية رغم تظاهر الآلاف من العمال التونسيين يوم 7 فيفرى أمام الاقامة العامة مساندة لهم. ويمكننا هذا العرض التاريخى الموجز من تحديد الطريقة المتبعة لشن الاضراب : يندلع الاضراب من أجل مطالب تتعلق بالاجور ويعلن عنه فى قطاعات وجهات مختلفة مع فارق زمنى بسيط. الامر الذى يعطيه طابعا تضامنيا عماليا.

ولقد استمد النقابيون التونسيون قوانين جامعتهم وطرق تنظيمها من الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) وأعلنوا أن منظمتهم النقابية مفتوحة لكافة الاجراء « بدون تمييز فى الجنس أو الدين من أجل الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية ». (البند الاول من القانون الاساسى).

ومع ذلك تميزت هذه الحركة العمالية بأشياء تسترعى اهتمامنا :

☐ **أهمية القائد :**

احتل القائد فى هذه الحركة النقابية أهمية كبيرة. لقد كان الشغالون التونسيون

يجدون أنفسهم أمام طرق تنظيمية غريبة نسبيا، ولم تظهر فى صفوفهم اطارات نقابية وطنية كافية، خاصة وأنهم كانوا يجدون صعوبة فى الاندماج داخل النقابات الفرنسية التى لم تكن تستعمل لغتهم الوطنية (العربية). ولذلك فان أول ما فكر فيه قادة جامعة عموم العملة هو استعمال اللغة العربية للاتصال بقواعدهم بل حتى الاستشهاد بايات قرآنية (محمد على عند مخاطبته عمال المناجم). وهو ما يعتبر اثباتا للهوية الوطنية التى يؤكدها الرسم المميز لشعار الجامعة الموجود على بطاقة الانخراط (عامل يحطم قيوده وهو يرتدى البرنس). ومن المعروف أن محمد على الحامى هو أبرز قادة هذه الجامعة : ولد محمد على بحامة قابس سنة 1896 وكان أبوه مزارعا، نزح الى العاصمة ثم هاجر الى الشرق الاوسط حيث اشتغل فى تركيا لدى (أنور باشا*) سائقا ثم كاتبا خاصا له. وانتقل الى المانيا سنة 1921 حيث سجل نفسه بجامعة برلين لدراسة الاقتصاد. ثم حاول عند عودته الى تونس فى 1924 أن يؤسس تعاضديات انتاج واستهلاك فدعا الحرفيين وصغار التجار الى ذلك. ولكنه تخلى عن هذا المشروع مع اندلاع الحركة الاضرابية (1924) فكون صناديق التعاون وكرس جهوده لجامعة عموم العملة التونسية.

□ نوعية المنخرطين والمناضلين :

تعكس هذه النوعية الطابع الاستعمارى للحياة الاقتصادية والاجتماعية التونسية، فنلاحظ أهمية نقابات عمال السكك الحديدية وعمال الارصفة الذين يمثلون حلقة وصل بين اقتصادين، وهنا تكمن أهميتهم فى العمل النقابى.

□ التوزيع الجغرافى :

لم تشمل هذه التجربة الا الجهات الصناعية مثل تونس وبنزرت أما فى صفاقس وسوسة فقد انخرط فيها عمال السكك الحديدية والرصيف. بينما لم ينجح محمد على فى تأطير عمال المناجم بقفصة الذين مازالوا يعيشون بعقلية المزارع.

---

* أنور باشا (1882 ــ 1922) : قائد عسكرى تركى، تعرف على محمد على الحامى عند مروره بتونس ليشارك فى الحرب ضد ايطاليا عند غزوها لليبيا سنة 1911. تولى قيادة الجيش التركى فى القوقاز الدردنيل أثناء الحرب العالمية الاولى.

لم تكن الحركة النقابية التونسية فى ذلك الوقت الحركة الحضرية الوحيدة ولا الاكثر أهمية ولذلك سرعان ما قضى عليها من طرف « مجمع القمع » الذى ضم الحزب الدستورى القديم (تكون سنة 1920) ويمثل البرجوازية التونسية، وفرع الحزب الاشتراكى الذى يمثل الاصلاحيين التونسيين، وكذلك الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T.) وبطبيعة الحال الادارة الاستعمارية، وانفردت الكنفدرالية العامة للشغل الموحدة (C.G.T.U.) الشيوعية بمساندة الحركة النقابية التونسية وقد حوكم مدير جريدتها «المستقبل الاجتماعى» فينودورى مع قادة هذه الحركة نتيجة تنديده بأعداء جامعة عموم العملة التونسية.

ونظرا لقصر عمرها لم تتمكن الجامعة من الانخراط فى احدى النقابتين العالميتين الموجودتين فى ذلك الوقت وهما الفدرالية النقابية العالمية بأمستردام. والاممية النقابية الحمراء بموسكو، ويظهر أنه وقع اختلاف فى هذا الموضوع بين قادة الجامعة.

أما فيما يخص مفهوم العمل النقابى لدى محمد على فيذكر فرحات حشاد أنه « يكاد يتطابق تماما مع طبيعة بلادنا وأنشطتها ومواردها. بلد فلاحى وحرفى أكثر منه صناعى، فالحركة النقابية التى كان يحلم بها محمد على تعتمد أساسا على النظام التعاضدى فى الانتاج والاستهلاك » (4).

2 ـ جامعة عموم العملة التونسية من 1936 الى 1938 :

قامت التجربة النقابية التونسية الثانية فى ظروف مغايرة كثيرا للتجربة الاولى. فهى لا تتشابه الا فى الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة حيث لا تزال تونس تعانى من مخلفات الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929.

فقد صدر مرسوم من الباى يضمن حرية العمل النقابى فى تونس يوم 16 نوفمبر 1932 هذا من الناحية القانونية أما من الناحية السياسية فقد ارتقت الجبهة الشعبية للحكم فى فرنسا، وتطورت القوانين الاجتماعية بهذا البلد، الامر الذى جعل العمال التونسيين يشنون اضرابات سنة 1936 يطالبون فيها بتعميم هذه القوانين فى تونس.

واندلع أول صدام فى صفاقس يوم 14 جوان 1936 فى معمل الفسفاط الرفيع

(رينــو) ثم عمت الشرارة تونس وبنزرت ومراكز صناعية أخرى، وسرعــان ما ظهرت النتيجة. حيث نشرت المراسيم المتعلقة بالتشريع الاجتماعى يــوم 7 أوت 1936 : أسبوع عمل بـ 40 ساعة، عطل خالصة الاجر فى الصناعــة والتجارة والمهن الحرة، العقود المشتركــة ...

وشملت حركات الاضراب جماهير هامة بلغ عددهم « 21.000 مضربا سنة 1936 و 26.000 سنة 1937 » (5).

لقد تبدلت الظروف محليا وخارجيا، فانبثق عن مؤتمر الحزب الدستورى بقصر هلال فى مارس 1934 « حزب دستورى جديد » يمثل البرجوازية الصغيرة الثورية ذات الفكر الغربى الى جانب « الدستور القديم » الذى يمثل البرجوازية التقلدية (6). أما على الصعيد العالمى فقد شهدت أوربا صعود الفاشية من جهة ووصول الجبهة الشعبية للحكم من جهة أخرى. وانعكس ذلك على السياســـة الشيوعية، حيث حصل تحول كان من نتائجه توحيد الكنفدرالية العامة للشغل والكنفدرالية العامة للشغل الموحدة. وفى نفس الوقت تكون فرع للنقابـــة الفرنسية للعملة المسيحيين فى تونس (C.F.T.C.)

ولذلك تميزت هذه الجامعة التي عقدت مؤتمرها التأسيسى يوم 27 أفريل 1937 بميزات خاصـــة :

□ نوعيــة المنخــرطين :

ضمت الجامعة الجديدة عمال المناجم والفلاحة والتجار المتجولين وباعة السوق المركزية بتونس ... بالاضافة الى عمال الرصيف والكرارطية والاوساط العمالية الاخرى التى أثــر فيها محمد عــلى.

□ التوزيع الجغــرافى :

انتشرت هذه الحركة فى تونس وبنزرت وكذلك فى المناطق الزراعية مثــل سوق الاربعاء وسوق الخميس وماطر وقنطرة الفحص ثم الوطن القبلى وخاصة فى المناجم التى لم تنخرط فى التجربة النقابية الاولى، ولكن لم تنتشر الا بصعوبة فى الساحل فلم تتكون الا نقابات العمال الفلاحيين فى النفيضة وعمال معاصر الزيت فى سوسه كما أنها لم تستطع أن تستوعب عددا كبير من العمال فى صفاقس

حيث تمكنت الكنفدرالية العامة للشغل .C.G.T من استقطاب عدد هام من مناضلي نقابة محمد علي فأسندت مراكز قيادية للبعض منهم وتبنت جزءا من مطالبهم، ومثال ذلك انتخاب تونسي كمندوب للعمال في مغازة مونوبري. وكانت العلاقات متوترة بين الجامعة والكنفدرالية.

وسرعان ما تعكرت علاقاتها أيضا مع الحزب الدستوري الجديد حيث امتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الاضراب العام الذي قرره هذا الحزب ليوم 20 نوفمبر 1937 احتجاجا على القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب خاصة بعد قرار مؤتمره المنعقد في أكتوبر من نفس السنة والقاضي بالتخلي عن سياسة التعاون مع حكومة الجبهة الشعبية، عند ذلك حاول افتكاك قيادة المركزية النقابية في مؤتمرها الخارق للعادة المنعقد يومي 29 و 30 جانفي 1938 عن طريق مناضليه المتواجدين في صلبها مثل حسن النوري الكاتب العام للاتحاد الجهوي في بنزرت. ولكن لم ينتج عن تدخل البعض منهم مثل الهادي نويرة والمنجي سليم وصالح بن يوسف الا انقسام عدة نقابات وحل البعض منها خاصة الاتحاد الجهوي ببنزرت من طرف الادارة الاستعمارية.

وهكذا لم تستطع هذه المركزية الصمود حيث وجدت نفسها معزولة فقضي عليها على اثر الهجمة الشرسة التي قامت بها الادارة الاستعمارية ضد الحزب الدستوري الجديد.

نعتقد أننا لا نزال نجهل الكثير من المعطيات عن هذه الجامعة التي بقي الصمت والنسيان يحيطان بها وهو لعمري أمر لا يخلو من دلالة، فقد اكتفى حشاد في المقال الذي ذكرناه في هذا الفصل بالقول حول هذه التجربة :«لكن استفاقت الحركة النقابية التونسية سنة 1936 لكي يحاربها من جديد نفس الاعداء وهم الاستعمار والكنفدرالية العامة للشغل، فتسقط في 9 أفريل 1938 » (7). ويروي مسؤول اخر في الاتحاد العام التونسي للشغل ـ بقي ما بين 1936 و 1938 في الكنفدرالية العامة للشغل ـ كيف كان يتندر بكرارطية المطوية الذين لم يستطع التصويت أن يحسم بينهم اذ كانوا منقسمين الى شقين متعادلين، شق مناصر للحزب الدستوري واخر مناصر للشيوعيين. ولكن عندما نعرف أن هؤلاء الكرارطية يمثلون القوة الضاربة لبلقاسم القناوي، وأن هذا الاخير ـ حسب رأي الراوي ـ

يريد أن يكون فوق الصراعات. وأن الشيوعيين قد بقوا فى الكنفدرالية العامة. أفلا يمكن لنا أن نفهم من كل ذلك أن بلقاسم القناوى كان يريد أن يجلب أنصار الشيوعيين اليه مهما كان الثمن ؟ ألا يوحى لنا ذلك بأنه يريد أن يبتعد عن الدستور ؟ اذن أفليس من الجدير أن نرجح هذه الفرضية على تلك التى تتردد فى بعض الاوساط والتى تحاول أن تفسر القطيعة بين الحزب الدستورى وبلقاسم القناوى بارادة هذا الاخير تحويل الجامعة الى منظمة حرفية بحتة ؟ ولكن فى كل الحالات يبقى جوهر القضية فى هذه التجربة مرتبطا باختلاف الرؤى فى العلاقة بين الحزب والنقابة.

ب ـ نقابة موظفى وعمال شركة صفاقس ـ قفصة التونسية :

من الطبيعى أن يكون عمال يتمتعون بحد أدنى من المؤهلات المهنية أول نقابة مستقلة فى مجتمع يسير نحو انجاز ثورته الصناعية. وتنطبق هذه الحقيقة تماما على نقابة السكك الحديدية كما يتضح من عملنا هذا (8). فلا بد لكى يعى العمال بأهمية دورهم فى نظام الانتاج ومصالحهم المشتركة أن يتوفر حد أدنى من المهارة الصناعية ومن تمركز الصناعات.

1 ـ الجذور القريبة :

يمكن اعتبار جامعة عموم العملة التونسية لمحمد على الجذور البعيدة لهذه النقابة التونسية. ولكن يعود السبب المباشر لتكوين هذه النقابة فى صلب شركة صفاقس ـ قفصة الى السياسة العنصرية التى تنتهجها ادارتها حيث تميز بين المستخدمين الفرنسيين وزملائهم التونسيين واستمرت هذه السياسة طيلة الفترة التى ندرسها، وكشفت عنها رسالة توجه بها محامى من صفاقس الاستاذ جورج دنيار دى فيجى Maître G. Dasnières de Veigy الى المقيم العام الفرنسى وهى بتاريخ 24 جانفى 1942، وهى تمثل أول تحرك قامت به مجموعة من العمال التونسيين للدفاع عن مصالحم أثناء الحرب.

ومن أبرز مظاهر هذا التمييز صعوبة ترسيم التونسيين بالمقارنة مع زملائهم

الفرنسيين والاوروبيين بصورة عامــة.

2 ـ تكويـن النقـابـة :

انعقدت الجلسة التأسيسية لنقابة موظفي وعملة شركة صفاقس ـ قفصة التونسية يوم 16 جانفي 1944 وقد قام مسعود على سعد الموظف بهذه الشركة بالدور الاول في تكوينها، وانتخب كاتبا عاما لها. ونرجح أن العمال جلبوه الى الحضيرة النقابية لتمكنه نسبيا من اللغة الفرنسية. ويشرح مسعود على سعـد سبب تكوين هذه النقابة « بمعاداة بعض قادة نقابة السكك الحديديـة الذيـن رفضوا انخراط التونسيين بها » (9).

تتكون اللجنة التنفيذية من كاتب عام وهو مسعود ويبلغ من العمر 46 سنة، وكاتب عام مساعد محمد المكني، مكلف بالارساليات، عمره 38 سنة، أمين مال، رابح عاشور عون اداري وعمره 41 سنة، أمين مال مساعد سعيد صويعي عمره 36 سنة وهو أيضا مكلف بالارساليات، وستة مساعدين من بينهم محمد ملاك. يبلغ معدل الاعمار في هذه الهيئة 42 سنة، أكبرهم سنا هو عضو مساعد يشغل خطه أمين مخزن في الشركة ويبلغ من العمر 49 سنة، وأصغرهم سنا هو الكاتـب العام المساعد. يقطن كافة أعضاء اللجنة في أحواز المدينة العتيقة « الربض » على بعد كلمتر أو كلمترين ونصف، باستثناء الكاتب العام. كل من الكاتب العام وأمين المال وأحد الاعضاء المساعدين من أصيلي جزر قرقنة. لا نجد ضمن الاعضاء العشرة الا موظفا واحدا، وينتمي اثنان منهم الى صنف المكلفين بالارساليــات وتشتغل البقية في مهام ثانوية (عون ـ شاوش) ...

وينكون مجلس النقابة من 20 عضوا ينتمي اثنان فقط للمصلحة المركزية.

3 ـ المطالـــب :

ما هو الهدف من تكوين هــذه النقابة المستقلة ؟

لقد حددت القوانين المصادق عليها في الجلسة العامة المنعقدة يوم 16 جانفي الاهــداف التاليــة :

أ ـ مواصلة العمل من أجل تحسين الوضعية المادية والمعنوية لكافة أعوان شركــة صفاقس ـ قفصة.

ب ـ العمل من أجل تحسين مستواهم المهنى والاجتماعى ... (الفصل 3) فكان هدف النقابة الدفاع عن المصالح المهنية لمنخرطيها فقط. ويبرز هذا الطابع المهنى المحض فى كل الرسائل الموجهة للسلطات. وبالفعل ينص الفصل عدد 42 من القانون الاساسى على ما يلى : « تحجر كل المناقشات السياسية أو الدينية ». وتجنب مؤسسو هذه النقابة كل المفردات التي يمكن أن تتحمل عدة تأويلات. فقد نقلوا قوانينهم عن الاتحاد المحلى لنقابات المنطقة الخامسة للاتحاد الاقليمى للكنفدرالية العامة للشغل (10). ولكن دون تبنى الفصل الثانى من قوانين هذا الاتحاد والذى ينص على : « ب ـ الدفاع عن الديمقراطية بكل الوسائل المتاحة لديه ». ولعل هذا السبب هو الذى جعلهم يشطبون على عبارة « مصالح معنوية » خلال الاجتماع الذى انعقد يوم 28 جانفى 1944 فيصبح الفصل على النحو التالى : « تهدف النقابة الى : أ ـ مواصلة العمل من أجل تحسين الوضعية المادية لكافة أعوان الشركة ...»

وأهم مطالب الجلسة العامة التأسيسية هى :

1 ـ تطبيق قانون أساسى وحيد يجعل الاعوان التونسيين والفرنسيين على قدم المساواة فى الحقوق.

2 ـ تحسين الوضعية المالية للاعوان المتقاعدين التونسيين التابعين لشركة صفاقس ـ قفصة.

3 ـ ترفيع أجور المتعاونين المبتدئين الذين لا يتقاضون كأجر يومى الا 40 فرنكا بينما يتراوح هذا الاجر فى القطاع الخاص بين 60 و 70 فرنكا يوميا.

4 ـ اعتبار السنوات التى قضاها الاعوان التونسيون الخمس المؤهلين للترسيم فى التقاعد، وهى السنوات التى قضوها فى الفترة الفاصلة بين «تصنيفهم» و « تأهيلهم ».

5 ـ ارجاع كل الاعوان الذين وقع تشغيلهم من جديد بعد انتهاء الاحداث فى تونس الى وضعيتهم المهنية القديمة. ويجب تعميم هذا الاجراء الذى لم تطبقه الشركة الا جزئيا حتى لا تحرم البقية من الاقدمية (11).

ونجد نفس هذه المطالب فى رسالة بتاريخ 4 فيفرى 1944 موجهة الى الطاهر

بن عمار رئيس القسم التونسى فى المجلس الكبير. مع اضافة اقتراح تحويل شركة صفاقس ـ قفصة الى شركة « حكومية » (12).

4 ـ طرق عمل النقابة وعلاقاتها بالسلط :

كان الكاتب العام للنقابة يهتم كثيرا بارساء علاقات جيدة مع السلط. فيظهر أن مسعود على سعد كان يحرص على الاستفادة من مساندتها للتحصيل على المؤونة لفائدة منخرطى نقابته حتى يستطيع الضغط على الشركة، ويعتقد أن الطابع الحرفى المحض للمطالب يمكنه من الحصول على هذه المساندة. وبالفعل فقد انبثقت عن هذه الجلسة العامة الاولى رسالة موجهة للمقيم العام تؤكد تعلق النقابة بفرنسا وبالجنرال دى قول « الذى استطاع أن يكسب تعاطف الشغالين بتونس معه لحسه الكبير بالعدل والحق » وقد رفعت الجلسة بهتافات « تحيا فرنسا » « تحيا تونس » (13).

وكانت النقابة تقوم بمساعى لدى سلطات مختلفة لتحقيق أى مطلب كان : قايد صفاقس، مدير الاشغال العامة، مدير الشركة، الكاتب العام المساعد للحكومة التونسية والمقيم العام الذى وجهت اليه المئات من الرسائل والذى كان يشكره مسعود على سعد «على الخدمات الجليلة التى قدمها لنقابته» كلما زار مدينة صفاقس.

لقد كانت هذه النقابة مستعدة للقيام بكل التنازلات للمسؤولين. ومثال ذلك ما قررته جلستها العامة المنعقدة بتاريخ 22 أكتوبر 1944 من تحوير لقانونها الاساسى بطلب من الكاتب العام المساعد للحكومة التونسية روديار Rodieres مقابل الاعتراف الرسمى بها ـ وكان من نتائج هذا التحوير فصل أعوان الشحن والمناجم وهنشير الشعال عنها ليكونوا نقابات خاصة بهم. وبذلك لم تعد تضم نقابة مسعود على سعد الا أعوان المصلحة المركزية للاستغلال والورشات والخزن والمواد الغذائية والسكك بالاضافة الى فرع موجود بقفصة (الفصل 10). وبذلك اكتفت بتنظيم العمال الذين لهم مستوى أدنى من الاختصاص. قامت النقابة بكل هذا بغية الحصول على بعض الامتيازات كاعتراف السلط بها. بينما لم تعبأ الشركة لهذا الامر، فلم يستطع الكاتب العام الاتصال بمديرها للمرة الاولى الا يوم 6 جوان 1945 (14).

كما يظهر أن السلطات نفسها لم تضع عراقيل أمام النقابة. وهكذا سجلت الجلسة العامة المنعقدة يوم 8 جويلية 1945 تحقيق عدة « انتصارات » منهـــا المساواة بين التونسيين والفرنسيين فى اقتناء بعض المواد، وارجاع الاعــوان المطرودين أثناء الحوادث الى وضعيتهم المهنية السابقة، تأهيل قدماء المحاربيــن الاعوان للترسيم، المساواة بين «المؤهلين» و «المرتبين» فى المنح العائلية، التمتع ببطاقات تخول لصاحبها الحصول على المواد الغذائية والملابس بدون الرجوع الى المشيخة وكذلك على وصل (بونو) للقماش والصوف.

كما كانت هذه النقابة تتجنب القيام بالاضراب فى أغلب الحالات بحثا عن التجاوب مع الاعراف، فسعت دائما لابراز « تقديرها » للادارة. ومثال ذلك رفضها المشاركة فى اضراب نظمته الكنفدرالية العامة للشغل مساندة لعمال فرنســا، وفسر مسعود على سعد هذا الرفض «بحياد نقابته» وذلك فى الجلسة العامة المنعقدة يوم 16 ديسمبــر 1945.

وكانت هذه النقابة تعمل أيضا على القيام بدور تضامنى، فقررت اللجنة التنفيذية حسب ما ورد فى محضر جلسة الاجتماع الذى انعقــد يوم 22 أفريــل 1944 اتخاذ الاجراءات التاليــة :

« 1 ـ دفع اعانة تقدر بـ 500 فرنك عند وفاة أحد الزوجين.

2 ـ دفع اعانة تقدر بـ 200 فرنك للرفاق الذين لا يتمتعون بمنحة الامومة التى تعطيها الشركة عند كل مولود جديد ...»

5 ـ المنخــرطــون :

□ عـــــددهم :

بلغ عدد منخرطى هذه النقابة 322 منخرطا حسب ما سجلته اللجنة التنفيذية فى اجتماعها ليوم 30 جانفى 1944، وارتفع الى 600 حسب ما سجلته نفس اللجنة فى اجتماعها يوم 12 ماى من نفس السنة ـ ونعتقد أن العدد الجملى قد يبلـغ 700 منخرط. ثم تنقطع الدلائل على تطور عدد المنخرطين الى غاية 15 أفريل 1946 حيث تكشف رسالة وجهها الكاتب العام للمراقب المدنى على انخفاض هذا العدد الى 530 فقط. وربما يعود هذا الانخفاض الى انفصال العاملين فى الشحن وهنشير

الشعال والمناجم اثر الاجتماع العام الذى عقدته النقابة يوم 28 أكتوبر 1944.

□ التوزيع الجغرافى

لا يتمركز المنخرطون فى صفاقس فقط. بل نجد فرعا للنقابة في قفصة يديره كاتب عام وكاتب عام مساعد وأمين مال وأمين مال مساعد (الفصل 10)، كما نعلم أنه أرسلت الى قابس 46 بطاقة انخراط خلال سنة 1944.

□ جنسيتهم :

لم تضم هذه النقابة فى صفوفها العمال التونسيين فقط، رغم أنهم كانوا يمثلون الاغلبية الساحقة. فقد سجلت بارتياح الجلسة العامة المنعقدة يوم 28 ماى 1944 حضور رفاق فرنسيين انخرطوا حديثا فيها.

ولعل هذا الحدث هو الذى جعل الجلسة العامة تلك تحور القانون الاساسى للنقابة حيث وقع تغيير الاسم فأصبحت تسمى النقابة التونسية لموظفى وعملة شركة صفاقس ـ قفصة عوض النقابة التونسية لموظفى وعمال شركة صفاقس ـ قفصة التونسيين. وكان ذلك بداية تفتح النقابة على العملة الفرنسيين، وقد أصدرت نداءا الى العمال الفرنسيين فى السكك الحديدية بتاريخ 19 فيفرى 1944 تدعوهم فيه للانخراط بها.

كما قامت الجلسة بتغيير ثان يخص هدف النقابة. حيث أصبح : « مواصلة العمل من أجل تحسين الوضعية المادية لكافة الاعوان » (بدل الوضعية المادية والمعنوية). ولعل الطابع الحرفى البحت هو ألذى جلب هؤلاء الفرنسيين لنقابة مسعود على سعد، وبذلك خيروها على الكنفدرالية العامة للشغل التى أصبحت تحت هيمنة الحزب الشيوعى بداية من مارس 1944 حيث يعتبر العداء للشيوعية وتجنب العمل السياسى رد فعل طبيعى بالنسبة لانسان محظوظ.

□ نوعية المنخرطين :

نجد على 54 منخرط، 3 عمال و8 عمال مساعدين و15 عاملا يدويا مختصا و28 عاملا يدويا، وذلك فى 31 ديسمبر 1944.

يتجلى لنا اذن بصورة واضحة أن هذه النقابة لم تجمع الا نسبة ضئيلة من البروليتاريا التونسية. كما أننا لا نجد ولو تلميحا بسيطا للظاهرة الاستعمارية.

فلا تزال اذن الطريق نحو حركة نقابية وطنية طويلة جدا اذ لا نزال بعيدين عن تجميع كافة فئات الاجراء فى مختلف مناطق البلاد وبعيدين عن التغيير النوعي فى المطالب النقابية. ويظهر أن قيادة هذه النقابة كانت عاجزة عن القيام بمثل هذه المهام التى لم تفكر فيها بتاتا.

ولكن سوف تلعب هذه النقابة دور الريادة في خلق حركة نقابية وطنية مستقلة ستبدأ بتنظيم نفسها في جنوب البلاد، وساعدها على ذلك عامل خارجى تمثل فى الانقسام العميق الذى حدث فى صلب الكنفدرالية العامة للشغل.

ج ـ اتحاد النقابات المستقلة للجنوب :

1 ـ بـدايات غامضـة :

كان فرحات حشاد رائد الحركة النقابية الوطنية التونسية المستقلة يعيد بناء نقابات الكنفدرالية العامة للشغل فى المنطقة الخامسة بمعية المناضل الشيوعى محمد النافع الذى سيصبح الكاتب العام للحزب الشيوعى التونسي، فى نفس الوقت الذى كان فيه مسعود على سعد يؤسس النقابة التونسية لموظفى وعملة شركة صفاقس ـ قفصة التونسيين. وقد بدأ حشاد هذا العمل منذ سنة 1943 حيث كون نقابة أعوان البلدية بمعية الحبيب عاشور. ونقابة الاشغال العامة التى جمعت زملاء حشاد، ونقابة البناء، وكذلك نقابة معاصر الزيت..

أصبح فرحات حشاد كاتبا محاسبا فى مصلحة الاشغال العامة عن طريق مناظرة نظمت سنة 1940 بصفاقس، وذلك بعد طرده من شركة النقل بالساحل حيث كان عضوا فى نقابتها. وانخرط فى صفوف الكنفدرالية العامة للشغل منذ سنة 1936 وكان يناشد التونسيين للانخراط فيها بما فى ذلك عمال شركة صفاقس ـ قفصة. فقد ورد فى محضر الجلسة العامة للنقابة التونسية لشركة صفاقس ـ قفصة المنعقدة يوم 12 مارس 1944 « أن الرفيق فرحات من الاتحاد المحلى، قد قدم عرضا واضحا حول الحركة النقابية ودعا لوحدة الجميع للتغلب على كافة العراقيل ». لقد كان حشاد يبحث عن الوحدة ودعا « المستقلين » للانخراط فى الكنفدرالية العامة للشغل. ولم يبد مسعود على سعد اعتراضا على ذلك اذ بعث برسالة الى الاتحاد المحلى يوم 8 فيفرى يعلمه فيها بتكوين نقابته (15) كما بعث رسالة أخرى بتاريخ 29 فيفرى 1944 تتضمن مشروع تحوير القانون

الاساسى للنقابة التونسية حتى تصادق عليه الكنفدرالية العامة للشغل (16)
ولكن كيف نفسر الانقسام اذن ؟ تحدث مسعود على سعد بمرارة فى رسالة موجهة للكاتب العام لنقابة شبكة السكك الحديدية (17) بتونس بتاريخ 24 فيفرى 1944 عن : « الخلاف المؤسف الذى كان سببا فى انقسامهم، ويقترح عقد جلسة عامة لايجاد حل لهذا الخلاف » وقد وافق الاتحاد المحلى التابع للكنفدرالية العامة للشغل على هذا الاقتراح (18). ولكن رفضه شالون Chalon الكاتب العام للنقابة المحلية للسكك الحديدية ـ وسوف نرى شالون هذا فيما بعد يمضى على اتفاق مع مسعود يوم 12 مارس 1944 يقضى بدمج النقابتين التونسية والفرنسية، وينص هذا الاتفاق على ما يلى :

« 1 ـ المساواة بين التونسيين والفرنسيين فى عدد أعضاء اللجان الفنية.

2 ـ المساواة بين التونسيين والفرنسيين فى عدد أعضاء مجلس الادارة. وتكون تركيبته دائما على النحو التالى :

ـ كاتب عام ـ كاتب عام مساعد	أحدهما تونسى
ـ كاتب ـ كاتب مساعد	أحدهما تونسى
ـ أمين مال ـ أمين مال مساعد	أحدهما تونسى (19)

ولكن لا يمكن تطبيق هذا الاتفاق الا بعد موافقة نقابة شبكة السكك الحديدية ويتفطن مسعود على سعد أن شالون لم يعلم الكاتب العام لهذه النقابة. فرأى فى ذلك مناورة خسيسة من طرفه. فلشالون هذا « الاشتراكى » علاقات حميمة بالاوساط المالية وهو مرشح لكى يصبح متفقد شغل فى صفاقس ـ ولكن فى الاثناء برز عنصر جديد هام عقد الحالة أكثر وحمل المجلس النقابى الخاص بنقابة مسعود على سعد « على رفض كل اتفاق مع نقابة شالون وعلى عدم مسايرة أى حزب سياسى » (20).

وبالفعل فقد تمكن الشيوعيون من الهيمنة على قيادة الاتحاد الاقليمى التابع

للكنفدرالية العامة للشغل فى مؤتمره المنعقد يومى 18 و 19 مارس 1944. (انتخاب 17 مناضلا شيوعيا فى الهيئة الادارية التى تضم 21 عضوا). وقد فشل فرحات حشاد المعروف لديهم بنزعته الوطنية فشلا ذريعا فى هذا المؤتمر (21). كما تم تعويض الاشتراكى بوزنكى Bouzanquet رفيق حشاد فى النضال فى منصب الكتابة العامة للاتحاد ببروبان Poropane المناضل الشيوعى الذى كان يرأس الاتحاد المحلى بفرى فيل Ferryville (منزل بورقيبة) منذ سنة 1927. وطغت السياسة الشيوعية فى هذا المؤتمر الذى انعقد تحت شعار « الانتاج ثم الانتاج من أجل الحرب » وهو شعار أطلقه كل من طوراز Thorez وفراشون Frachon فى فرنسا ووقع ترديده فى تونس. وقد عبر حشاد اثر المؤتمر عن خيبة أمله وعلى عزمه على مغادرة الكنفدرالية العامة للشغل. فسارع صديقه الحبيب عاشور ببعث رسالة الى رئيس بلدية صفاقس بتاريخ 23 مارس 1944 يعلمه فيها « عمال البلدية قد قرروا بالاجماع حل نقابتهم فى الاجتماع الذى عقدوه يوم 23 مارس 1944. واتخذوا هذا القرار على ضوء التقرير الذى قدمه نوابهم فى المؤتمر » (22). وبرروا موقفهم هذا بمخالفة الكنفدرالية العامة للشغل لميثاق أميان Charte d'Amiens (23) وهو الميثاق الذى صادق عليه مؤتمر الكنفدرالية المنعقد من 8 الى 14 أكتوبر 1906 والذى ينص خاصة على : « أن الكنفدرالية تضم كافة العمال الواعين بضرورة الكفاح من أجل القضاء على النظام الرأسمالى وذلك بقطع النظر عن انتمائهم لاى مدرسة سياسية » (24).

هل كان ينوى حشاد تكوين نقابات مستقلة بعد خروجه من الكنفدرالية العامة للشغل ؟ يستبعد ذلك، اذ يقر بنفسه بأن الحركة النقابية فى صفاقس سوف تشهد ركودا الى غاية أكتوبر 1944 (25). وتكشف لنا بعض الشهادات عن تردد حشاد، وخاصة رفيقه الحبيب عاشور وكان هذا الاخير يركز دائما على الصعوبات المالية التى سوف تعترضهم لتكوين نقابات. وهو أمر لا يمكن أن يغيب عن مناضل قديم فى صفوف الكنفدرالية العامة للشغل مثل حشاد. ومن المؤكد أن فكرة اعادة تكوين جامعة عموم العملة التونسيين لمحمد على كانت فى الافق. اذ وقعت عدة اتصالات بين بعض العناصر النقابية ومن ضمنهم الكاتب العام « للنقابة التونسية لموظفى وعملة شركة صفاقس قفصة ». ويذكر مسعود على

سعد أن حشاد قال له فى احدى لقاءاتهما : « اذا كنت تريد أن يكون العمال التونسيون قادرين على القيام بأى شىء فيجب أن نجمعهم فى صلب نقابة واحدة». فيجيبه مسعود بأنهم هم الذين يمثلون النقابة التونسية الوحيدة. فعليكم اذن أن تلتحقوا بنا ـ وقد يكون حشاد أقبل على مسعود على سعد وصافحه بعد مؤتمر الكنفدرالية قائلا له أن الوقت قد حان لننسى الماضى ونعمل جميعا فى صلب نقابة تونسية مستقلة (26).

ويذكر بعضهم أن حشاد قد حدث بعض النقابيين عن العلاقات التى يمكن أن توجد بين الكنفدرالية ونقابة تونسية ينوى تكوينها، وكان ذلك خلال تجمع عام نظمه الحزب الشيوعى بتونس فى صفاقس قبل انعقاد مؤتمر الكنفدرالية(27).

وعلى كل حال لم يشرع فرحات حشاد فى عملية تكوين اتحاد نقابات الجنوب المستقلة الا مع نهاية شهر أكتوبر. واستغل فى ذلك الظرف الذى تدهورت فيه العلاقات بين الادارة الاستعمارية من جهة والحزب الشيوعى بتونس والكنفدرالية العامة للشغل من جهة أخرى. وقد حررت المناشير المعلنة عن تكوين المكتب المؤقت لهذا الاتحاد يوم 6 نوفمبر. وكان حشاد كاتبه العام ويعاضده مسعود على سعد.

2 ـ العلاقات مع السلط :

يعتقد العديد من الناس أن السلطات قد حاولت منع انبعاث حركة نقابية تونسية. ويعتمد أصحاب هذا الرأى على اعتراضها لعقد تجمع نقابى عام كان مقررا ليوم 5 ديسمبر 1944.

ومع ذلك فان عدة مؤشرات تدعونا لرفض هذا الرأى أو لتعديله. فلقد رأينا من قبل حسن العلاقات التى كانت تجمع بين الكاتب العام للنقابة التونسية لشركة صفاقس ـ قفصة والسلط. فهل كانت هذه الاخيرة ترى فى النقابات التونسية المستقلة منافسا للكنفدرالية وللحزب الشيوعى بتونس ؟ يبدو أن الامر يفيد السلطة والاعراف. ونحن نميل الى مثل هذا الاعتقاد، خاصة وأن أحسن طريقة لخنق أى نقابة فى ذلك العهد هو قطع المؤونة عنها ـ وهو الاجراء الذى لم تتخذه السلط تجاه النقابات المستقلة. بل على العكس من ذلك فقد قام قايد صفاقس بمساعدتها على تجديد بطاقات المعاش والملابس كما تذكر الوثيقة

الصادرة عن هذه النقابة فى شهر جوان 1945 والتى تشير بأن الاتحاد قد تحصل من السلطات الجهوية على اعانة تقدر بـ 500 قنطار من الحبوب وكمية من الملابس القديمة والخبز لفائدة عائلات العمال المعوزين، كما وقع تمثيل « المستقلين » فى لجنة مراجعة الاجور يوم 26 فيفرى 1945.

فكيف نفسر اذن تحجير التجمع النقابى العام ليوم 5 ديسمبر ؟ نعتقد أنه يجب البحث عن السبب فى الظروف السياسية الخاصة لذلك الوقت، ولا يمكن لنا أن نعزو هذا الامر الى قرار السلط فى منع تكوين النقابات المستقلة. وبالفعل فقد ساد تونس جو من التوتر ربما أدى الى اندلاع حوادث فى صفاقس، خاصة بعد تأجيل اجتماعات « اللجنة المكلفة بصياغة اصلاحات سياسية لفائدة الشعب التونسى » وهى لجنة تكونت فى 30 أكتوبر « وتمكنت من تجميع ممثلين عن مختلف الاتجاهات السياسية » (28).

3 ـ المطالب :

كتب على بطاقة الانخراط لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب ما يلى :

« ـ اعطاء العمل مكانه المغتصب لحد الان من طرف رأس المال »

« ـ تستمد الحركة النقابية قوتها من جماهير العمال، وهى قوة فى خدمة هذه الجماهير »

« ـ الحركة النقابية حرة أو لا تكون »

فهذه المركزية النقابية منذ انطلاقتها تريد أن تكون بعيدة عن العمل السياسى أو هكذا قدمت نفسها (29). ويؤكد حشاد أن قوانينها سوف تكون مماثلة تقريبا لقوانين الكنفدرالية العامة للشغل « مع فارق وحيد وهو احترامها عند التطبيق » (30) ويعنى بذلك التمسك بالطابع الحيادى للنقابة فى الميدان السياسى. وتعلقت المطالب بادىء الامر بالاجور :

ـ يجب أن تحدد الاجور على نمط واحد فى جميع فروع العمل وفى كافة الجهات وفى نفس الفترة.

ـ تصنيف الاعوان فى كل مؤسسة قبل تحديد المقاييس المناسبة للاجور حتى نتجنب تلاعب المشغل بهذا الامر (31).

ـ مراجعة كامل العقود المشتركة الموقع عليها قبل اندلاع الحرب.

كما طالبت النقابات المستقلة باسناد المنح العائلية لكافة الشغالين، وبتعميم العطل الخالصة الاجر على القطاعات المحرومة منها وتمتيع العمال الفلاحيين أيضا بنفس الحقوق التى يتمتع بها عمال القطاعات الاخرى. كما طالبت هذه النقابات بحقها فى اصدار جريدة خاصة بها « صوت الشغالين » وببناء دار للشغالين وبالاسراع فى انجاز برامج اعادة التعمير وفتح حضائر العمل، كما طالبت بتركيز تفقدية شغل بصفاقس.

4 ـ أساليب عمل جديدة :

يبرز من خلال المطالب طغيان الطابع الحرفى على العمل النقابى ونعتقد أن مسعود على سعد الكاتب العام المساعد لاتحاد نقابات الجنوب قد لعب دورا رئيسيا فى تدعيم هذه الخاصية، ومن الاكيد أنه ساهم فى وضع التقرير الادبى فى غرة جوان 1945 اذ أننا نجد جملا بأكملها من هذا التقرير فى محاضر جلسات النقابة التونسية للسكك الحديدية. وقد وعد مسعود على سعد السلط « بأن لا يكف عن بذل كل المساعى لمنع اخوانه من السقوط فى شراك أى حزب سياسى » (32). وكان اتحاد النقابات المستقلة يفضح لدى الادارة جميع الاعراف تونسيين كانوا أو فرنسيين بدون تمييز. فقد ندد بأصحاب معاصر الزيت الذين « يريدون اقحام صناعتهم فى صنف المهن الفلاحية حتى يتخلصوا من التزاماتهم الاجتماعية » وكذلك بأصحاب الحرف الذين « فرضوا على عمالهم امضاء عريضة تطالب بعدم تطبيق قانون المنح العائلية عليهم » (33). ونشعر فى بعض الاحيان أن اتحاد النقابات المستقلة قد ركز أساسا على الاعراف التونسيين فقد دعا (الادارة فى معرض حديثه عن الريف وعن عمال الفلاحة ـ الى تسليط مراقبة مشددة على القطاع الفلاحى حتى يزول التسلط الاعتباطى **للمستغلين الحقيقيين للانسان**). ولعل ذلك يشير الى الصراع بين الريف والمدينة، اذ تمثل المدينة التى تعيش تحت رعاية الادارة الوجه العصرى للحياة، بينما يمثل الريف الذى يتصرف فيه بعض المتنفذين حسب أهوائهم الوجه التقليدى ـ ولعل مسعود على سعد أراد أن يبرز للادارة الاستعمارية هذا التناقض بين المحافظة والتحديث عبر صراع العمال مع ملاكى الاراضى، وهو يسعى من وراء ذلك الى ربط علاقات أوثق مع السلط.

ولكن لم يشاطره العديد من قادة الاتحاد هذا الرأى، فأدى ذلك الى استقالة

مسعود على سعد من منصبه ثم انفصلت نقابته عن الاتحاد. ووضح أسباب انفصاله هذا في اجتماع انعقد بقفصة قصر يوم 16 سبتمبر 1945 وهي :

« 1 ـ مواقف فرحات حشاد الكاتب العام للاتحاد غير اللائقة وعلاقته العدوانية مع الحكومة ـ وهو الامر الذى عطل كثيرا تحقيق أهم مطالبنا ـ

2 ـ كان الاخ فرحات حشاد يرفض أن يساعده أحد على تسيير شؤون الاتحاد رغم أنه كان غير قادر على ذلك بمفرده.

3 ـ الترفيع في معلوم الانخراط بدون موافقة النقابات المنخرطة في الاتحاد. وهو أمر مخالف لقوانين المنظمة.

4 ـ لا يمكن لبرنامجنا ولخطة عملنا أن يكونا الا معتدلين. ولذلك نعتقد أنه من واجبنا تقديم الشكر لحكومة الجنرال ماست Mast على الامتيازات التى تحصلنا عليها » (34).

ويروى مسعود على سعد أن الحبيب عاشور وبعض رفاقه قد منعوه من أخد الكلمة أمام الجنرال ماست عند زيارته لصفاقس وجعلوا حشاد يلقي خطابا امام المقيم العام (35). وركز في هذا الخطاب على مسألة عدم المساواة بين العمال التونسيين والفرنسيين عند الترسيم، بل وتجرأ على القول بأن العمال التونسيين لا يتمتعون بحقوقهم رغم وجودهم على أرضهم. فقام المسؤولون الفرنسيون بمنع حشاد من اتمام خطابه، ومنذ ذلك الوقت قاطع مسعود على سعد اجتماعات الاتحاد رغم المحاولات التى قام بها حشاد لاقناعه بالعودة الى منصبه. وقد احتدت الخلافات خاصة بينه وبين الحبيب عاشور الذى كان في ذلك الوقت يوطد علاقاته بالحزب الدستورى الجديد. وبالفعل فقد قام الحبيب عاشور بايواء الحبيب بورقيبة زعيم هذا الحزب، وساعده على الهروب سرا من البلاد التونسية على متن مركب شراعى. اذن فلا فائدة من التأكيد أكثر على أن ذلك يعنى اختلافا بين مفهومين للعمل النقابى. فالحادث الذى وقع مع المقيم العام رغم بساطته الظاهرية يوضح المنعرج التاريخى الذى دخلت فيه الحركة النقابية التونسية. وهكذا يمضى مفهوم العمل النقابى الحرفى البحت بلا رجعة. وبالفعل فقد رفض الكاتب العام المساعد للحكومة التونسية روديار Rodieres مقابلة ممثلى اتحاد النقابات المستقلة للجنوب واتحاد نقابات الشمال (تكون فى ماى سنة 1945) يوم 4 جويلية 1945 (36). فلم

تكن الظروف السياسية والاقتصادية مناسبة. ففى حين شهدت الحياة الاقتصادية حركة ارتفاع أثمان موسمية بدأت مع شهر جويلية، عرفت الحياة السياسية استفاقة الحركة الوطنية. فقد كان بورقيبة ورفاقه يصدرون المنشور تلو الاخر فى الشرق الاوسط بينما تعددت الحوادث الدامية بين فرقة « الطابور » المغربية وسكان الحاضرة، وقامت عدة مظاهرات عنيفة تعبر عن « العداوة تجاه السلطات الفرنسية » (37). وشرع الوطنيون فى تنظيم صفوفهم، فكونوا عدة جمعيات مثل جمعية الفلاحين التونسيين وجمعية الشباب المسلم، وجمعية أساتذة وطلبة جامع الزيتونة، وجمعية النساء المسلمات. فلا يمكن الا تتأثر الحركة النقابية بهذا التيار المعادى للاستعمار خاصة وأن الاتحاد يضم عدة مجموعات مستعدة أن تقدم النضال السياسى على النضال الاقتصادى : « الكرامة قبل الخبز ». فلم يعد الهدف من النضال بالنسبة لحشاد « الحصول على رغيف من الخبز وسروال » فحسب. فلم يعد الاتحاد يدعو الشغالين للانخراط فى صفوفه من أجل فوائد مادية بصورة أساسية، لان الامر أصبح يتعلق بقضايا أخرى. ولقد ساعد تطور عدد المنخرطين على تحقيق هذا التحول فى العمل النقابى.

5 ـ مناضلون غير منتجانسين :

عرف اتحاد النقابات المستقلة انطلاقة قوية فى صفاقس. فقد ارتفع عدد منخرطيه ما بين جانفى 1945 وجوان 1946 من 3500 الى 6000 منخرط.

ان هذه الارقام رغم تضخيمها النسبى من طرف الاتحاد تعكس لنا أهمية القفزة التى حققها بعد الانقسام الحاصل داخل الاتحاد المحلى التابع للكنفدرالية العامة للشغل الذى لم ينجح قبيل مؤتمر مارس 1944 حسب ما يذكره مصطفى كريم الا فى « بيع ألف بطاقة و 3000 طابع (تنبرى) » (38).

وكان الاتحاد يتوقع تكوين 10 نقابات جديدة فقط ما بين نوفمبر 1944 و 1 جانفى 1945 فاذا به يتمكن من تأسيس 27 نقابة فى جوان 1945. وأهم النقابات التى تكونت هى نقابة الاشغال العامة والبناء ومعاصر الزيت والكرارطية وعمال المقاهى بالاضافة الى نقابة « البلديين ». أما بالنسبة لعمال النقل فانهم لم ينخرطوا فى الاتحاد اما بسبب اقتصارهم على المطالب الحرفية أو بسبب بقائهم في (س.ج.ت.). وتمثل المشاكل التى أثارتها نقابة السكك الحديدية شاهدا على

ذلك. كما لم يتحمس عمال الرصيف وعلى رأسهم على الزوارى للانخراط (قد يكون شارك في جامعة عموم العملة التونسية لسنة 1925) فى اتحاد النقابات المستقلة واستمروا يعملون فى الكنفدرالية العامة للشغل الى غاية 1947.

وهكذا أصبحت تشق الاتحاد تناقضات ثانوية. حيث انضوت تحت لوائه أصناف عديدة من الاجراء ذات مصالح متنوعة. كما تواجدت فيه أشكال تقليدية من التضامن سمحت بخلق تكتلات داخله. وأثر فيه التعصب الجهوى خاصة بين « الصفاقسية » و « القراقنة ». وانعكس كل ذلك على نتيجة الانتخابات لمؤتمر 15 جويلية 1945. ويبدو أن حشاد لم يتحصل الا على المرتبة 15 بينما كان يمثل فى رأى الجميع باعث اتحاد النقابات المستقلة. وقد يكون على بوصباح قد تحصل على المرتبة الاولى رغم أنه من أصيلى قرقنة، اذ لم يتفطن الى ذلك بعض الناخبين الذين لم يتجاوزوا النظرة الجهوية الضيقة نظرا لاقامته منذ مدة طويلة بمدينة صفاقس. وقد تنازل بوصباح عن الكتابة العامة لفائدة فرحات حشاد، خاصة وأنه زميله فى الشغل ويكن له اعجابا كبيرا نظرا لمعرفته العميقة بالنصوص القانونية (39).

لقد ساهمت الحركة النقابية فعلا فى تجاوز مثل هذه التناقضات بدعوتها للتضامن العمالى. فما انفكت النقابات المستقلة تذكر بأن « لجميع الاجراء مكانهم فى صفوفها بدون تمييز من « أى نوع » (40). وبالفعل كانت الحركة النقابية المستقلة تهدف منذ انطلاقتها الى تجميع « كافة الاجراء فى وطننا موظفين كانوا أو عمالا حتى يتحكموا بأنفسهم فى مصير الحركة النقابية فى تونس » (41).

وهكذا يبرز الطابع الانتقالى للحركة النقابية المستقلة، فقد انطلقت من صفاقس لتنتشر فى كامل البلاد وتضم كافة أصناف الاجراء ولم تكتف هذه الحركة بالدفاع عن المصالح المادية اذ سرعان ما ربطتها بالدفاع عن المصالح المهنية وبالاشارات المتكررة للظاهرة الاستعمارية، وهو الامر الذى لم تقم به النقابة التونسية للسكك الحديدية. اذن فقد كانت هذه الحركة تحمل فى طياتها الحركة النقابية الوطنية التى جسدها الاتحاد العام التونسى للشغل فيما بعد والتى كان من المحتمل أن تحمل اسم « الاتحاد التونسى للنقابات المستقلة » (42) فى مـاى 1945.

الفصل الثاني :

الاتحـاد العام التونسى للشغـل

تجسيد للحركة النقابية الوطنية التونسية

يمكن أن نعتبر الحركة النقابية التونسية قد أصبحت حركة وطنية باعتبارها عمت أغلب مناطق البلاد وضمت مختلف أصناف الاجراء. ونتبين ذلك أيضا من طبيعة مطالبها التى تتمثل فى الدفاع عن مصالح العمال باعتبارهم جزء من مجموعة أكبر وهى « الامة التونسية ». الامر الذى يجعلهـا فى مجابهـة مع السلطـات الاستعمارية عند دفاعها عن طموحات الشغالين الوطنية. وستعبر الممارسـة النقابية عن هذا التوجه أكثر مما تعبر عنه الكتابات.

أ ــ تكوين الاتحاد العام التونسى للشغل :

تكون الاتحاد باندماج اتحاد النقابات المستقلة للجنوب واتحاد النقابات المستقلة للشمال (تكون فى ماى 1945) وجامعة الموظفين التونسيين. وانعقـد مؤتمره التأسيسى يوم 20 جانفى 1946 بقاعة الخلدونية بتونس ــ وحضرت هـذا المؤتمر 50 نقابة مستقلة تتوزع كما يلى : 29 نقابـة تابعـة لاتحاد صفـاقس، 11 نقابة تابعة لاتحاد الشمال، والبقية من مختلف مناطق البلاد، بالاضافة الى 18 نقابة التى تكون جامعة الموظفين التونسيين بفروعها الرئيسية الثلاثة وهى البريد والبرق والهاتف، والتعليم والعدلية ــ (تكونت هـذه الجـامعـة فى ديسمبر 1936 وأعيد بناؤها من جديد اثر الحـرب. وربط حشـاد علاقات مع قادتها مع بداية سنة 1945) (43).

تستمد هذه المركزية النقابية الجديدة شرعيتها القانونية من مرسوم البـاى المؤرخ بيوم 16 نوفمبر 1932 الذى ينص فصله الاول بوضوح على حرية العمل النقابى : « يجوز تكوين نقابات أو جمعيات مهنية بصورة حرة وبدون استرخاص الحكومة من طرف أشخاص يعملون على التـراب التونسى منذ عام على الاقـل، ولهم نفس المهنة أو مهن متقاربة أو مهن مترابطة ». ويضيف الفصل السابـــع : « يجوز بعث اتحاد للنقابات التى تكونت بصورة عادية حسب ما يوضحـه هذا المرسوم. ويتكون هذا الاتحاد بنفس طريقة تكوين هذه النقابات كما تكـون لــه نفـس أهـدافهـــا ».

وكانت قوانين الاتحاد التى وافق عليها مؤتمره مطابقة للقواعد المعمول بهـا فى الكنفدرالية العامة للشغل. اذ ينص الفصل الثالث على : « ينخرط فى النقابة كل الاشخاص الذين لهم نفس المهنة بدون أى تمييز » كما يهـدف الاتحـاد الى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمنخرطيه. وترأست المؤتمر لجنة ضمـــت فرحات حشاد وعبد الرحمان قوبعة عن اتحاد نقابات الجنوب. والهاشمى بلقاضى من نقابات الشمال والصادق الشابيى عن جامعة الموظفين ... وكانت أشغال هذا المؤتمر حبلى بتغيرات هامة تدل عليها بعض الرموز مثل وجود صورة محمد على التى تؤكد أن هذه المنظمة سوف تتابع نفس الخط النقابى الذى سار عليه اتحاد نقابات الجنوب ووجود العلم التونسى الذى يوحى بمعانى أخرى. (فى مؤتمـر النقابات المستقلة للجنوب قام مسعود على سعد بالتنويـه بخصال محمـد على، ولكن لم يلاحظ وجود العلـــم (44)).

وأراد مؤسسو هذه المنظمة اضفاء الصبغة الدينية عليها، فأسندت الرئاسة الشرفية للفاضل بن عاشور وهو شخصية دينية مرموقة وأستاذ فى جامـــع الزيتونة. كما ألقى رئيس جمعية الشبان المسلمين خطابا فى مؤتمرها التأسيسى، ونظم حفل استقبال على شرف المؤتمرين فى مقر جمعيته (45).

وتم انتخاب فرحات حشاد كاتبا عاما للاتحاد فانتقل الى العاصمة حيث المقر الرسمى للمنظمة. كما تم انتخاب كيلانى الشريف وصحبى فرحات ككاتبيـن مساعدين. والبشير بن براهم كأمين مال والبشير بلاغة أمين مال مساعد، وعبد الوهاب دخيل حافظ أرشيف (مسؤول على التوثيق). ويكون هؤلاء مع ستـــة أعضاء اخرين المكتب التنفيذى للمنظمـة.

وتم انتخاب لجنة مراقبة تتكون من ثلاثة أعضاء ولجنة دعاية من أربعة أعضاء.

اذن يكمن العنصر البارز لهذا المؤتمر فى وجود تلك العلامات الدالة على التفتح على غير عالم الشغل مثل حضور شخصيات دينية ووجود العلم التونسى - ويمكن لنا أن نتلمس هذا التحول أيضا فى بطاقة الانخراط نفسها التى رسمت عليها يد تمسك بعلم مكتوب عليه باللغة العربية : « **الاتحاد العام التونسى للشغل** ». ونجد فى زاوية أخرى من البطاقة رسما يتكون من هلال ونجمة وغصن زيتون. كما يلفت انتباهنا عدم استعمال اللغة الفرنسية فى هذه البطاقة بينما استعمل اتحاد النقابات المستقلة للجنوب اللغتين. ومن المؤشرات الاخرى التى تدل على ذلك التفتح تلك الاستشهادات المكتوبة على بطاقة الانخراط مثل « يد الله مع الجماعة ». ثم ان اسم المنظمة نفسه كان يجلب الانتباه. فلماذا أطلق هؤلاء النقابيون على منظمتهم اسم « الاتحاد العام التونسى للشغل » ولم يسموها « جامعة عموم العملة التونسية » مثلما كان الشأن فى سنة 1925 وسنة 1936، خاصة وأنهم يعتبرون أنفسهم يواصلون السير على درب محمد على ؟ فهل يجب أن نفهم من وراء استعمال كلمة « اتحاد » بلوغ درجة أرقى فى مسار بلورة الوعى الوطنى ؟ (46). على كل حال فاننا نجد على بطاقة الانخراط ما يلى : « شعارنا اجتهاد وقوتنا اتحاد ».

كما يجوز لنا أن نتساءل لماذا تخلى مؤسسو الاتحاد عن التسمية الاولى لمنظمتهم والتى فكروا فيها سنة 1945 وهى الاتحاد التونسى للنقابات المستقلة ؟ نعتقد أن ذلك يرتبط بنزعتهم نحو جعل الاتحاد الممثل الوحيد للعمال التونسيين .

ب - عدد المنخرطين :

يصعب تحديد عدد المنخرطين بدقة نظرا للغموض الذى يحف بالمسألة. ويوضح لنا ذلك اختلاف الارقام التى يقدمها الاتحاد من حين لاخر. فهو يصرح أن عدد منخرطيه قد بلغ 12000 بما فى ذلك منخرطى جامعة الموظفين 2500 وذلك فى مؤتمره التأسيسى، ويعلن فرحات حشاد أن هذا العدد قد ارتفع الى 85000 فى ديسمبر 1946. ثم يذكر التقرير الادبى لمؤتمر جانفى 1947 أى بعد شهر فقط أن الاتحاد يضم 80000 فحسب ولكن لا يمكن أن يتقلص عددهم ما بين

ديسمبر وجانفى اذ لا توزع البطاقات الجديدة الا بعد المؤتمر. وكان الاتحاد تارة يعلن عن عدد البطاقات التى وقع توزيعها على الاتحادات الجهوية والمحلية وتـارة أخرى عن البطاقات التى بيعت فعلا. ان الاحصائيات لا تمكننا الا من معرفـــة تقريبية لعدد منخرطى الاتحاد خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار الحالتين التاليتين :

ـ الاولى : وهى أن الحامل لبطاقة انخـراط نقابيـة يتمكن من الحصول على مجموعة من وصــول Bons المواد الغذائية والاقمشة، اذا لا غرابة أن يحاول البعض الانخــراط فى الاتحاد العام التونسى للشغل من جهة وفى ال(س.ج.ت.) من جهـة أخـرى.

ـ والثانية : يعتبر منخرطا فى الاتحاد حتى من اشترى طابعا واحدا.

واذا كانت الحالة الاولى ظرفية فان الحالة الثانية تواصلت طيلة الفترة التى نـدرسهـا.

اذن لا يمكن لنا أن نفرق بدقة بين عدد المناضلين الحقيقيين وبين الجماهير المتعاطفـة مع المركـزية النقابيـة.

كما نجد صعوبة كبرى فى تتبع تطور عدد المنخرطين اذ من النادر جدا أن تعترف أى نقابة بعدد المنسلخين عنها كما أنها تلجأ عادة الى تضخيم عددهم فى الفترات العصيبة، وتمتلك عدة أساليب لتغطية تقلص عدد منخرطيها. ومثال ذلك ما كان يقوم به المكتب النقابى لشركة شمال افريقيا للكهرباء بصفاقس فهـــو لا يبيع بطاقات الانخراط للعمال الوقتيين الا فى الاوقات العصيبـة. ومع ذلك فنحن نعتبر أن رسم تطور عدد المنخرطين بالاعتماد على احصائيات تقريبية هـو عمل ممكن ومفيد جدا. فلم يتطور عدد المنخرطين فى الاتحاد الا بصورة بطيئـــة خلال سنة 1947، بعد القفزة الكبيرة التى شهدتها سنة 1946. كما نلاحظ انخفاضا طفيفا فى عدد المنخرطين سنة 1948. ولكن لم يشمل هذا الانخفاض جميع الجهات. فلم يبرز بصورة واضحة الا فى الجنوب وخاصة فى صفاقس. اذ سيطر الخوف والرعب على عمال هذه الجهة من جراء القمع الدموى الذى واجه به الاستعمـــار اضراباتهم خلال سنة 1947 وخاصة يوم 5 أوت. وبالفعل فلم يتطور عدد منخرطى الاتحاد فى الجهة خلال هذه السنة رغم أنه فاق عدد منخرطى الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى (الوستيتى). وتمثل نقابات صغار التجار والحرفيين، أغلبيـــة

النقابات التى انخرطت فى الاتحاد فى المدة ما بين أواخر 1946 وسنة 1947 فى جهة صفاقس. ونذكر من بين النقابات التى تكونت فى هذه الفترة، نقابة بائعى النسيج بالتفصيل (القماشة)، نقابة المراقبة المدنية بصفاقس، نقابة بائعى وصلاحى الدراجات (البساكلية) والنقابة العامة لتجار المواد الغذائية بصفاقس ونقابة أمناء Amins الفلاحة فى منطقة صفاقس ... اذن كان المنخرطون فى هذه الفترة من أوساط بعيدة عن الوسط العمالى بأتم معنى الكلمة، ولعله يصح ان نقول أنهم كانوا من أوساط « البرجوازية الصغيرة » التى وجد الاتحاد العام التونسى للشغل صعوبة كبيرة فى تنظيمها. ومثال ذلك الغاء الجلسة العامة التأسيسية لنقابة تجار الاقمشة بصفاقس والمقررة ليوم 17 جوان 1946 نتيجة عدم توفر النصاب القانونى (47). وعلى العكس من ذلك نجح الاتحاد فى استقطاب كامل شغالى القطاع التقليدى الذين كانوا تحت رحمة القطاع العصرى. وبالفعل فقد شارك الاسكافيون والكرارطية والحمالون بصورة مكثفة فى مختلف التجارب النقابية التونسية (1924 و 1936) وكانوا يمثلون القوة الضاربة للاتحاد فى جهة صفاقس. فقد احتلوا بمعية أعضاء نقابتي عمال معاصر الزيت والبناء مقر نقابة شركة صفاقس ـ قفصة يوم 26 جانفى 1946. ولعمال معاصر الزيت والبناء أهمية كبرى اذ ينتمون الى قطاعات تمثل همزة وصل بين « الاقتصاد العصرى » و « الاقتصاد التقليدى »، خاصة وأن النقابات المستقلة فى الشمال والجنوب قد أثرت فيهم بعمق. ولكن وجد الاتحاد صعوبة كبيرة فى استقطاب عمال الرصيف والسكك الحديدية. فقد رفض مسعود علي سعد الانضمام الى الاتحاد رغم الضغوطات الادبية والمادية التى مارسها عليه أنصار الاتحاد، وبقى عمال الرصيف أوفياء للكنفدرالية العامة للشغل « الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى » لاحقا حتى منتصف سنة 1947 عندما تمكن الاتحاد من تأطير أغلبيتهم فى صفوفه، فى حين أنه واجه منافسة شديدة من طرف الكنفدرالية فى قطاع المناجم الى تاريخ الاستقلال الداخلي.

ولم ينجح الاتحاد فى استقطاب عمال القطاع التقليدى فقط (يصعب على نقابة أوربية تفهم مشاكلهم) بل نجح أيضا فى استقطاب العدد الاوفر من الموظفين. فنحن نجد انذاك فى قطاع الوظيفة العمومية ادارتين متقابلتين مع نظامين تعليميين يمثلان ثقافتين مختلفتين ومتنافرتين. ولذلك سوف يسهل على نقابة وطنية أن تضم أغلبية

العاملين فى هذا القطاع. وبالفعل فقد شملت جامعة الموظفين نقابات مثل نقابة أساتذة جامع الزيتونة ونقابة مديرى ومعلمى المدارس القرانية العصرية، ونقابة موظفى العدلية، والحبس والمشايخ والعدول والائمة وغيرهم. أى هؤلاء الموظفين الذين يسميهم البعض باستخفاف أصحاب العمائم أو أعوان « الاقطاعيين ». ولكن لا يعنى أن هذا الصنف من الموظفين قد غادر بأكمله الكنفدرالية العامة للشغل ووريثتها فى تونس « الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى »، فنحن نجد في صفاقس مثلا أن نقابة لمعلمى المدارس القرانية العصرية كانت تابعة لها. ولكن فى المقابل، انخرط العديد من الموظفين التونسيين الذين كانوا يعملون فى الادارة العصرية فى الاتحاد العام التونسى للشغل، لانهم كانوا يعانون من المعاملات العنصرية. فقد انخرط فيه موظفو البريد والبرق والهاتف ، والبلديات وأعوان المالية ورجال التعليم ... وتواصلت ظاهرة انخراط الموظفين فى الاتحاد طيلة الفترة التى ندرسها. فقد بلغ عددهم الـ 8000 سنة 1952، بينما كان العدد الجملى لمنخرطى الاتحاد 56000 (عمال المناجم 8000 ـ عمال الرصيف 1500 ـ المصالح العامة 7500 ـ البناء 10000 ـ الفلاحة 5000 ـ الغذاء 2000 ـ النقل 4000 ـ المعادن 2000 ـ مهن مختلفة 8000) (48).

ولكن انخفض عدد المنخرطين فى الاتحاد انخفاضا فجئيا من 80000 سنة 1950 الى 55000 سنة 1951 (49). اذ انفصل عنه أصحاب الحرف والحوانيت لفائدة اتحاد الصناعة والتجارة التونسى من جهة، وانضم صغار الفلاحين للاتحاد العام للفلاحة التونسية من جهة أخرى. وسوف يستقر عدد المنخرطين سنة 1953 بسبب اشتداد القمع الاستعمارى بداية من جانفى 1952. ولكن سيساهم وعد منداس فرانس بالاستقلال الداخلى سنة 1954 فى ازدياد عدد المنخرطين فى جميع المنظمات التونسية بما فى ذلك الاتحاد العام التونسى للشغل حيث بلغ عدد منخرطيه من جديد 80000 « منضوين فى اطار حوالى 700 نقابة » (50) وذلك سنة 1956.

أكد هذا التنوع فى المنخرطين الطابع الوطنى للمركزية النقابية ولكنه أحدث عدة توترات داخلها خاصة بين الموظفين والعمال. ونحن نعرف على الاقل حالة تصور لنا هذه الظاهرة : وهى الصراع الذى قام بين الموظفين والعمال لاختيار الكاتب العام للاتحاد الجهوى بصفاقس (51). وصرح أخيرا أحد المسؤولين القدامى

فى جامعة الموظفين بصفاقس أن الموظفين لم يساندوا العمال فى نضالهم للمرة الاولى الا سنة 1947 (52).

وأتت هذه التناقضات الجديدة لتضاف الى تناقضات قديمة داخل الاتحاد والناتجة عن التعصب الجهوى .

ومن جهة أخرى، ألا يساهم انتشار الحركة النقابية فى مختلف جهات البلاد فى تنويع مطامح الاتحاد وتنويع النظرة للواقع التونسى بحكم التطور اللامتكافئ للجهات ؟!

فهل يمكن لزعماء مثل حشاد وعاشور وكريم والشفى وغيرهم أصيلى جزر قرقنة المنطقة التى لم يؤثر فيها النظام الراسمالى والاستعمارى الا قليلا ان تكون لهم نفس مشاغل زعيم مثل أحمد التليلى أصيل منطقة قفصة أو زعيم مثل بن صالح وعبد الله فرحات وغيرهم أصيلى منطقة الساحل ؟ ونضيف الى ذلك أن الحركة النقابية التونسية التى اثرت فى مختلف أصناف الشغالين لم تنغرس بنفس العمق فى مختلف مناطق البلاد. فبينما كان الاتحاد الجهوى بصفاقس يتمتع بامكانيات هائلة كانت الاتحادات الجهوية فى توزر وقفصة وجربة تتخبط فى مصاعب عدة (53). ومع ذلك فقد تمكن الشغالون من تجاوز تلك الاشكال التقليدية من التضامن المبنية على التعصب الجهوى أو القبلى والعرقى قصد تدعيم أشكال أرقى من التضامن ترتكز على معطيات موضوعية اهمها موقعهم من وسائل الانتاج، وتتغذى من تطور الشعور الوطنى. ولكن هذا لا يعنى أن تلك الاشكال من التضامن قد اندثرت اندثارا تاما اذ هى تواصلت واستمرت خاصة فى المناجم متخذة مظاهر جديدة فالانقسام الايديولوجى مثلا كان مطابقا للانقسام القبلى. « فزعيم الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى فى المضيلة كان معمرى ولذلك ناضل جميع المعمرية فى صفوف هذه المنظمة، بينما كان العكارمة من أنصار الاتحاد العام التونسى للشغل. وكذلك الشأن فى الرديف حيث يتصارع أولاد عبيد وأولاد يحيى على قطعة أرض منذ زمن طويل يدعى كل فريق ملكيتها. وكانت المجموعات الضعيفة تتأرجح بين المنظمتين النقابيتين المتنافستين » (54).

وخلاصة القول فاننا نلاحظ بروز أنواع جديدة من التضامن ومن الانقسامات، أخذت مكان أنواع تقليدية خاصة بالمجتمع ما قبل الرأسمالى دون أن تمحى تماما،

فتغيير العقليات لا يتم بسرعة خاصة اذا لم تندثر كليا قاعدتها المادية التي أفرزتها.

ونستطيع أن نتلمس انبثاق هذه الانواع الجديدة من التضامن بدراسة تطور المطالب النقابية.

ج ـ المطالب والاهداف :

تبنت الجلسة العامة التأسيسية عدة مطالب كانت تقدمت بها النقابات المستقلة وهي :

« 1 ـ العقود المشتركة والزيادة العامة في الاجور.

2 ـ أنظمة التقاعد

3 ـ المنح العائلية ومجالس التحكيم والعطل الخالصة الاجر

4 ـ المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالمواد الغذائية (تقسيط الزيت) وبمطالب توزيع أزياء الشغل.

5 ـ تحسين وضعية العمال الفلاحيين من ناحية الاجور والمنح العائلية والعطل الخالصة الاجر وأسبوع عمل بـ 40 ساعة لكافة عمال القطاع.

وكذلك مطلب اصدار جريدة « صوت العامل » ... (55).

وألح الكاتب العام للاتحاد في محاضرة ألقاها أمام طلبة شمال افريقيا يوم 20 ديسمبر 1946 في باريس على « تثقيف جماهير العمال عبر ترسيخ مفهوم التضامن والتعاون لديهم ».

وكان مشكل تعديل الاجور المحور الرئيسي للجزء الاول من أشغال المؤتمر القانوني الثاني للاتحاد (19 و 20 و 21 ديسمبر 1947). ويرتبط هذا المشكل مباشرة بمسألة الاسعار التي أولاها الاتحاد أيضا اهتماما خاصا. اذ « أن مشكلة الاسعار أصبحت تتحكم في حياتنا الاقتصادية لما لها من تأثير مباشر على المقدرة الشرائية للشغالين » (56).

وانبثق عن المؤتمر الثالث للاتحاد (15 ـ 16 ـ 17 أفريل 1949 برنامج بعشر نقاط منها :

« ـ تأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة

ـ المقاومة الفعلية والناجعة للبطالة
ـ الاعتراف بحق الشغل للجميع
ـالرفع من المستوى الاجتماعى والفكرى للشعب عبر اقرار التعليم الالزامى » (57).

ودعا الاتحاد لتحقيق هذه الاهداف الى اتباع « سياسة التشغيل الكامل بوضع مخطط عام للتجهيز يلبى حاجيات السكان ... وبانجاز برنامج أشغال كبرى يوفر التجهيزات الصناعية والمائية والصحية والتعليمية للبلاد » (58).

كما طالب الاتحاد بأن « يسترجع الشعب التونسى سيطرته على المناجم والمواصلات والغاز والماء والكهرباء والملاحات والبنوك والابحاث البترولية ومصنع الاسمنت والاراضى الفلاحية وبأن يقع تسيير هذه القطاعات بطريقة تضمن مساهمة العمال » (59).

اذن كانت المركزية النقابية تهدف الى تحقيق اصلاحات هيكلية. فمن وراء تقديم مشروع القانون الاساسى للقطاع الفلاحى الى جانب المطالب الانية الاخرى كانت هذه المركزية ترمى الى تحطيم مجموعة من الانظمة الفلاحية مثل « نظام الخماسة العبودى الذى جعل جزءا هاما من جماهيرنا الكادحة قطيعا يشقى لفائدة الغير » (60).

فكان الاتحاد بصورة عامة يرمى على مستوى بعيد الى تحقيق تغيير جذرى فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكتف الاتحاد فى تقريره الاقتصادى والاجتماعى لمؤتمر 1951 بالدعوة الى تغيير النظام الموجود و « المرتكز على استثمار القوة الانتاجية للعامل (بل دعا العامل الى بناء نظام يمكنه) من الانتفاع مباشرة من الفواضل الكبيرة الناتجة عن الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة القوة المنتجة ميسرين بذلك احداث صندوق البطالة وغير ذلك من المشاريع الاجتماعية العمرانية (و) الشروع حالا فى تجهيز البلاد صناعيا وتوزيع الاراضى على الفلاحين حتى يمكن استقرارهم والعمل على توفير المقدرة الانتاجية الفلاحية حسب برنامج منسق يرجى من ورائه تحسين اقتصاد البلاد لا استثمار مواردها وعبادها كما هو الحال » (61)

وأعلن الاتحاد فى هذا المؤتمر نفسه أنه « يتعاون حاليا مع المنظمات الشعبية (اتحاد الصناعة والتجارة التونسى والاتحاد العام للفلاحة التونسية) لوضع مخطط عام للنهوض الاقتصادى والاجتماعى ببلادنا يؤخذ فيه بعين الاعتبار مصالح كل الطبقات الشعبية » (62).

ولكن لم يبق اليوم من هذا المخطط الذى أنفق فيه حشاد الكثير من الجهد الا بعض الاصداء. واحتجبت فكرة التخطيط فى الاتحاد بسبب الازمة السياسية التونسية التى انطلقت مع بداية سنة 1952 ولم تحتل من جديد الصدارة فى الاهتمامات النقابية الا بعد حل هذه الازمة اثر خطاب منداس فرانس فى جويلية 1954، وأنتخب المؤتمر الخامس للاتحاد المنعقد فى نفس الشهر أحد مناضليه المتحمسين لفكرة التخطيط وهو أحمد بن صالح. فأصبح « المطلب الاساسى للاتحاد فى مؤتمر سنة 1956 يتمثل فى وضع مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتخضع المطالب الاخرى لهذا المطلب المركزى الذى يختزلها جميعا»(63)

واحتلت فكرة تكوين التعاضديات التى شغلت بال محمد على حتى قبل 1924 مكانا بارزا فى هذه المخططات. وقد طرحت هذه المسألة داخل الاتحاد منذ سنة 1947. وبالفعل فقد كلف فرع جامعة الموظفين التونسيين بصفاقس اللجنة المؤقتة لمركز البحوث الاقتصادية والنقابية النظر فى تكوين تعاضديات عمالية الى جانب مسائل أخرى (64).

وأدى انخراط الموظفين فى الاتحاد الى بروز مطالب من نوع جديد. فلقد اعتبروا فى بداية الامر أن طلبهم الملح يتمثل فى : « زيادة عددهم فى الادارات حتى تكون نسبتهم بالمصالح الادارية تناسب عدد السكان التونسيين بالنسبة للسكان الاجانب وفى تمكينهم من النفوذ الحقيقى ... » (65). ثم انحصرت مطالبهم فى تحقيق المساواة بين الموظفين مهما كانت جنسيتهم وفى فتح أبواب الارتقاء للمناصب العليا فى الادارة أمام التونسيين وفى ضرورة معرفة اللغة العربية للعمل فى بعض الوظائف. ولم تأخذ مطالب الموظفين منعرجا جديدا الا فى المؤتمر الخارق للعادة للجامعة العامة للموظفين التونسيين الذى انعقد فى أوت 1948، حيث أقر بمشروع قانون أساسى للوظيفة العمومية يرتكز على الخطوط العامة التالية :

« 1 ـ اشتراط الجنسية التونسية من جميع موظفى الدولة التونسية

2 ـ استخدام الاجانب كمتعاقدين لمدة معينة عند الحاجة

3 ـ تسمية الموظفين من طرف السلط التونسية وحدها

4 ـ مسؤولية الموظفين الاجانب المتعاقدين وخضوعهم لقوانين البلاد الادارية والعدليــة

5 ـ تقرير مرتبات تونسية لا ارتباط لها بما يقرر فى فرنسا ... » (66).

كما وقع التأكيد على « اجبارية استعمال اللغة العربية فى المناظرات الادارية باعتبارهــا اللغة الرسمية الوحيدة » (67).

ويبرز من خلال ذلك « حرص الاتحاد على اعادة الصفة التونسيـــة للادارة التونسيــة » (68).

وفى مستوى اخر، أكدت الجامعة منذ جانفى 1948 أنها ستكون « مركــزا للبحوث البيداغوجية والثقافية فى بلد أصبح مصيره الثقافى فى خطر نتيجــة الصراع المدمر بين ثقافتين وعقليتين وتاريخين مختلفين » (69).

وبصورة عامة تقدم الاتحاد بمطالب من شأنها أن تساهم فى تسييس النضال النقابى وتؤدى الى القطيعة مع السلطات الاستعمارية ومع العمال الاوروبييـــن بتونس. وهكذا انتهى « التقرير فى مشاكل الثقافة والتعليم » المقدم فى مؤتمر الاتحاد لسنة 1951 الى النتيجة المعبرة التاليــة :

« ان مشاكل تعليمنا لن تحل الا اذا كان الساهر عليها تونسيا. ومؤتمركم الذى اقتنع بأن هاته المعضلة هى أم المشاكل سيتخذ موقفا حاسما بهذا الصدد»(70)

فليس من الغريب اذن أن تصبح « المسألة الوطنية هى المسألــة الام فى الحركة النقابية » (71) فى ذلك الوقت.

وفى الحقيقة لم تكن المطالب السياسية مسألة جديدة بالنسبة للاتحاد اذ ينص الفصل الثانى من قوانينه على : « الدفاع عن الحريات الديمقراطية العامــة والحقوق الطبيعية للفرد (72).

ومن البديهى أن يناضل كل نقابى أصيل من أجل جميع هذه الحريات نظرا لارتباط الحرية النقابية بها على الاقل. وقد تساءل حشاد فى العديد من المرات :

« ما هو مصير العمل النقابى والحريات التى يطمح اليها جميع الناس على وجه البسيطة غير مضمونة ؟ وما هى قيمة انجازات اقتصادية واجتماعية لدى شعب محروم من محاسن الديمقراطية ؟ ثم ما هو مآل حركة نقابية فى بلد انعدمت فيه الحريات الفردية والطبيعية ؟ » (73).

وكانت مسألة اطلاق سراح النقابيين الموقوفين وارجاع العمال المفصولين عن العمل اثرالاضراب العام ليوم 4 اوت 47 النقطة الثانية فى جدول اعمال مؤتمر الاتحاد المنعقد أيام 19 و 20 و 21 ديسمبر 1947. وهو دليل اخر على تعلق الاتحاد بحق الاضراب حيث نقرا فى تقريره الادبى 1951 أن : « حق الاضراب هو السلاح المتمم للكفاح النقابى بل هو الوسيلة التى تجعل العمال فى مأمن من الطغيان الراسمالى. وحق الاضراب نعتبره طبيعيا بالنسبة للعمال الذين يتمتعون بالحرية النقابية او لا يتمتعون بها اذ لا سبيل الى فرض ارادة الشغالين فى تحقيق غايتهم بدون الاضراب المنظم » (74).

وفى الواقع نستطيع أن نتلمس ظاهرة تسييس المطالب الى حد ما لدى النقابات المستقلة الاولى رغم تأكيدها أنها اقتصرت فى عملها على المطالب المهنية. ذلك أن هذه المطالب التى صاغتها كانت مرتبطة باختلاف وضعية العمال التونسيين مع وضعية العمال الاوربيين و « سبب هذا الاختلاف هو النظام الاستعمارى مصدر كل المظالم. ويؤدى هذا المنهج فى معالجة المطالب الى طرح المطالب السياسية ولو بعد مدة معينة » (75).

وعلى كل حال كان مسار تسييس الحركة النقابية سريعا. اذ أصبحت المطالب السياسية منذ سنة 1951 تحتل الصدارة فى اهتمامات الاتحاد الذى أكد فى مؤتمره الرابع أن « خدمة القضية القومية واجبنا الاول » (76) وفسر زعماؤه عندئذ هذا الاختيار بقولهم : « لا سبيل الى الوصول الى هدف واحد من أهدافنا النقابية الا اذا بدلنا النظام السياسى الاستعمارى المنافى للمصلحة القومية بنظام اقتصادى وسياسى قومى بحت » (77).

واشترط الاتحاد لتحقيق هذا الهدف ضمانات دستورية وانتخابات حرة و « بعث نظام تمثيل ديمقراطى على المستوى البلدى والبرلمانى » أى « بأن يرجع للسيادة التونسية كامل وجودها وكامل حقوقها وسلطتها ونفوذها

قانونيا وعمليا » (78).

وطالب الاتحاد فى هذا الصدد منذ أفريل 1949 بـ :

« 1 ـ تعويض المجلس الكبير الحالى ببرلمان وطنى منتخب ومسؤول عن أعماله أمام الشعب التونسى

2 ـ تكوين حكومة ديمقراطية تتمتع بجميع الصلوحيات ومسؤولة عن أعمالها » (79).

وبصورة عامة لم تتغير طبيعة مطالب الاتحاد بصورة جذرية خلال هذه الفترة. فلم يحصل سوى تغيير فى سلم الاولويات للمهام المطروحة.

وحتى نتعرف بدقة على هذه المهام علينا ألا نكتفى بدراسة النصوص والبيانات الصادرة عن النقابات بل لا بد من دراسة تحركاتها الميدانية وأساسا أساليب نضالها.

د ـ أساليب النضال والعلاقات بالسلط :

حاول قادة الاتحاد تحقيق مطالبهم بالاتصال مباشرة بالمسؤولين الفرنسيين فى أعلى مستوى الى جانب استعمال الطرق المألوفة الاخرى مثل الرسائل الموجهة للسلطات المعنية والعرائض والتقارير المفصلة ونشر العديد من المقالات فى الصحف التونسية والاجنبية. وهكذا نرى الكاتب العام للاتحاد وأمين ماله يسافران مع نهاية سنة 1946 الى فرنسا. ويعتبر استعمال الاضراب بغية تحسيس الرأى العام التونسى والاجنبى وبغية الضغط على الاعراف والسلط فى نفس الوقت، عنصرا جديدا وهاما فى طرق نضال الاتحاد بالمقارنة مع النقابات المستقلة. وصار الاضراب متداولا حتى أصبح يوصف « بسلاح الطبقة العاملة الناجع للدفاع عن مصالحها الحيوية المادية والمعنوية » (80).

واندلع اضراب عام يوم 28 جويلية 1946 بصفاقس. ورغم أن الكنفدرالية العامة للشغل لم تشارك فيه الا أنه « كاد يكون شاملا » حسب ما ذكرت الجريدة المحلية « أخبار صفاقسية » (81) وكان الهدف من وراء هذا الاضراب الاول المحدود هو حضور ممثلى الاتحاد فى اجتماع اللجنة الجهوية للاسعار.

وسوف ينظم الاتحاد فيما بعد تظاهرات تمثلت فى عقد اجتماعات وتنظيم مسيرات يوم 18 أوت 1946 لم توافق عليها الاقامة العامة الا فى اللحظات الاخيرة. وضمت هذه الاجتماعات حسب تقارير الشرطة « 500 عضو فى بنزرت و 2000 فى تونس و 150 فى سوسة و3000 فى صفاقس و500 فى قابس. ولكن لم تنظم المسيرات الا فى سوسة وصفاقس وتونس ... واحتفظت المواضيع المطروقة فى هذه الاجتماعات بطابعها النقابى » (82). وأفادت هذه التحركات الحركة العمالية التونسية كثيرا. فقد أكد حشاد أن مطالب الاتحاد منذ ذلك الوقت « صار يعتنى بها وباتت تدرس كما يجب وأصبح نوابنا يحضرون جميع اللجان والهيئات الرسمية التى تبحث فى الامور الاقتصادية والاجتماعية التى تهم الطبقة العاملة » (83).

وشنت اضرابات فى كامل البلاد اثر « مؤتمر الاستقلال » المنعقد يوم 23 أوت 1946 مدة ثلاثة أيام احتجاجا على اعتقال القادة السياسيين. كما نظم الاتحاد لنفس السبب اضرابا عاما بـ 24 ساعة يوم 30 أوت بمعية الكنفدرالية العامة للشغل. ويبدو أن هذا الاضراب لم يلق النجاح المطلوب (84). فهل يعود ذلك الى الطابع السياسى الواضح، اذ اندرج هذا الاضراب فى اطار النضال من أجل الحريات ؟ ومهما يكن من أمر فان الاضرابات التى حالفها النجاح سنة 1947 كانت تلك التى اندلعت من أجل مطالب مهنية. فقد قام عمال الملاحات يوم 14 فيفرى باضراب طالبوا فيه بحقهم فى المنح العائلية على غرار نظرائهم فى فرنسا. (كان القانون المطبق فى تونس يعتبر عمال الملاحة عمال فلاحيين). وتحصل عمال بلديات صفاقس وسوسة بدورهم على عدة مطالب اثر قيامهم باضراب فى شهر ماى. وقام عمال «الشركة التونسية للنقل بالحافلات بالساحل» فى شهر جوان باضراب دام 15 يوما. وقبل انتهاء هذا الاضراب يوم 26، دخل أعوان البنك فى اضراب يوم 23 من نفس الشهر. وقررت نقابة الاعوان الاداريين للعدلية التونسية من جهتها يوم 27 جوان القيام باضراب لمدة يومين (30 جوان و 1 جويلية). وقام بائعو التبغ يوم 1 أوت باضراب انذارى بـ 24 ساعة من أجل التمتع بالعطلة الاسبوعية.

ولقد كانت سنة 1947 مليئة بالاحداث خاصة فى صفاقس وتونس. أما فى

العاصمة فقد قام الموظفون باضراب يوم 21 فيفرى وتبعهم فى ذلك عمال « ستوفيت » Stufit ، وعمال مصنع الاسمنت « الخروبة » بالاضافة الى الاضرابات التى ذكرناها من قبل. كما قام عمال « الاسمنت الاصطناعى » بجبل الجلود باضرابهم يوم 2 أوت. « وطالب هؤلاء جميعا بتعديل أجورهم » (85).

وفى هذا الجو العام اجتمعت اللجنة العليا للاتحاد يوم 1 جوان 1947 وقررت مبدأ الاضراب فى حالة عدم تلبية مطالب العمال (الحد الادنى الحيوى وتحسين الاجور فى الفلاحة والحضائر) فى غضون شهر. واستقبل المقيم العام مونس Mons يوم 1 جوان لجنة يرأسها فرحات حشاد. وصدرت فى الرائد الرسمى يوم 20 جوان تشكيلة اللجنة المركزية لمراجعة الاجور وضمت ممثلين عن الاتحاد الى جانب الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى الذى كان يحتكر تمثيل العمال فى هذه اللجنة. واجتمعت اللجنة مرتين يوم 3 ثم يوم 11 جويلية ولكن بدون جدوى. فطالب كل من الاتحاد والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ومجمع النقابات الموحدة (86) بمقابلة المقيم العام الذى رفض هذا المطلب (87). ولم يقع الاعلان عن نتائج التحكيم الحكومى الا يوم 25 جويلية بدل 15 جويلية كما كان منتظرا. ولم يرض الاتحاد بهذه النتائج فأقر فى نفس اليوم الاضراب العام ليوم 4 أوت بداية من منتصف الليل فى صورة عدم نشر التحكيم الحكومى وعدم تلبية المطالب النقابية.

وبدأ تنفيذ الاضراب اذن يوم 4 أوت مع منتصف الليل، وتلقت كل الاتحادات الجهوية والمحلية التابعة للاتحاد البرقية التالية : « طبقا لاوامر سابقة. اضراب عام يبدأ هذا المساء الساعة صفر ـ تجدد ـ هدوء ـ التمسك بالاعصاب أمام كل استفزازات » (88).

شمل الاضراب تقريبا كامل البلاد. ولم تتخلف عنه الا القطاعات التى استثناها الاتحاد بنفسه وهى « الموظفون والمخابز والسكك الحديدية التى من المقرر أن تلتحق بالاضراب يوم 6 أوت على الساعة الصفر » (89). وشارك فعليا فى الاضراب حسب مصادر الاتحاد « أكثر من 100.000 مضرب فى كامل البلاد من عين دراهم الى بن قردان (90). ومدد الاتحاد فى الاضراب ليوم 5 أوت فوقعت اصطدامات بين الجيش والمضربين أمام محطة القطار بصفاقس. وكانت

الحصيلة ثقيلة « 29 من الموتى، وأكثر من 150 جريحا، وكان الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوى ضمن المجاريح ...»

واتخذت هذه الاصطدامات حجما كبيرا لم يسبق له مثيل فاق حجم أحداث جبل الجلود التى وقعت يوم 3 أوت والتى تمخضت عن قتل أربعة عمال وجرح عامل. ويتجلى هذا الحجم الكبير فى عدد المضربين، حيث تجمع حذو المحطة وامام ورشات صفاقس ـ قفصة ما بين 3000 و 4000 عامل (91). كما يتجلى فى حدة الصدام واندفاع المضربين الذين اتهمتهم الاقامة العامة بقذف القنابل اليدوية وقوارير ملتهبة ملآى بالبنزين، وكذلك بقذف الحجارة (92). وهى اتهامات يصعب تصديقها. وتكمن أهميتها أيضا فى أن الاتحاد أراد من ورائها رفع التحدى الذى واجهته به السلطات الاستعمارية. وبالفعل فان التحكيم الحكومى فى شأن الاجور قد جعل الاضراب لا مناص منه نظرا « للزيادة الهزيلة فى الاجور وللطابع الاستفزازى الذى اتسم به اذ نشر فى نفس الوقت أمر يقضى بالزيادة فى سعر الخبز » (93). وقد يكون الكاتب العام المساعد للحكومة ممثل السلطات الفرنسية قد أبدى احتقارا شديدا تجاه الاهالى حيث عبر عن اندهاشه من تذمر ممثليهم بينما تعتبر حاجياتهم قليلة جدا بالمقارنة مع حاجيات زملائهم الاوربيين (كان ذلك فى مقابلة له مع فرحات حشاد مرفوقا بالسيد الطاهر البورصالى قبل الاضراب بعدة أيام) (94). ورأى الاتحاد فى هذا الموقف تحديا له وبذلك وجد نفسه مجبرا على تنفيذ الاضراب. وطالب من مناضليه أن يتحلوا بالفطنة واليقظة رغم أن الظروف الاقتصادية تسمح بتنظيم تحرك ضخم. وبالفعل فقد تميزت هذه الظروف بتفاقم غلاء المعيشة اذ ترتفع الاسعار أكثر كل سنة بداية من شهر جويلية وفي شهر رمضان بالاضافة الى انتشار البطالة نتيجة انتهاء الاشغال الفلاحية وغلق معاصر الزيت. وهى وضعية من شأنها تفجير التناقض بين المستعمرين والمستعمرين بسهولة. وشارك فى هذا الاضراب أيضا الحرفيون والتجار. فأصبح من المستحيل تجنب التجاوزات : فوقع الاعتداء فى ذلك اليوم على كاهن صفاقس ونهبت حوانيت اليهود فى المدينة العتيقة.

اذن لم يعد الاضراب وسيلة للضغط الاقتصادى المحدود بل أصبح أداة تجعل العامل يقطع مع الحكم الاستعمارى قطيعة تامة.

وعندما علم حشاد بهذه الاحداث دعا الى عقد هيئة ادارية استثنائية بعد اتصاله بالوزير الاول، وأعلن عن نهاية الاضراب « حتى يجنب الطبقة العاملة حربا حقيقية تشنها الحكومة ضدها » (95). وأصبح يبحث عن مساندة الرأى العام الديمقراطى الغربى، فطلب من مساعدة المسعدى الذى كان موجودا فى فرنسا فى ذلك الوقت أن يهيىء الجو لاستقبال مبعوث أو اثنين قصد تسليط الضوء على حقيقة الاحداث التى أرادت الحكومة استغلالها للقضاء على الحركة النقابية (96).

لقد كان لهذا الاضراب طابعا سياسيا واضحا رغم أن سببه المباشر يتعلق بالترفيع فى الاجور. وأضعفت هذه المعركة الاتحاد بصورة وقتية، فلم يستطع أن ينظم اضرابات كبيرة جهوية كانت أو وطنية الا مع بداية سبتمبر 1948، حيث قام العمال التونسيون بتوقيف العمل حدادا على موت المنصف باى.

ونظم الاتحاد سنة 1949 سلسة من الاضرابات الضخمة والعنيفة كانت بمثابة حرب اجتماعية حقيقية ضد السلطات الاستعمارية، شاركت فيها البروليتاريا الريفية بصورة مكثفة، فقد أوقد شرارة الاضرابات يو 1 نوفمبر عمال الفلاحة بسوق الخميس (بوسالم حاليا) باضراب دام 110 يوما. والتحق بهم فيما بعد عمال المناجم بالجنوب وبالجهة الغربية ودام اضرابهم ثلاثة أشهر. ثم أخذ عنهم المشعل عمال الفلاحة والمناجم فى جهة ماطر.

وتلاحقت الاضرابات خلال سنة 1950 فى مختلف مناطق البلاد وشملت مختلف الفئات العمالية التونسية. واندلع اضراب عام فى كامل البلاد التونسية يوم 23 نوفمبر بمناسبة جنازة شهداء النفيضة. فقد هاجمت القواة الاستعمارية يوم 21 نوفمبر العمال الفلاحيين المضربين فى النفيضة وقتلت منهم 5 عمال وجرحت 12 اخرين. ولم يكن ذلك الحادث الاول من نوعه الذى انتهى بمقتل بعض المضربين. واتهمت الاقامة العامة القادة النقابيين بأنهم كانوا وراء هذا « الشغب » وادعت أنه وقع الاعتداء على القوات الاستعمارية.

يجوز أن تتخذ هذه التحركات شكل « الانتفاضة الفلاحية » وأن تصاحبها عدة تجاوزات. وأن تتخذ صبغة « الجهاد » المقدس كما لاحظ ذلك المعمرون، ولكن رغم كل ذلك فقد كان منظموها يريدون منها أن تكون تحركات سلمية.

وهو الامر الذى لم يكن بمقدورهم. لقد كانت الصبغة الدينية تجند وراءها تلك الجماهير البائسة والمتشبثة بالارض وبالقيم التقليدية التى تريد أن تحافظ عليها أمام التحديات الاتية من الغرب. ولم يزدها القمع الاستعمارى الشديد الا اصرارا على مواصلة النضال. وهكذا تولد مسار، قمع ـ نضال ـ قمع ـ ولم يكن بوسع الاتحاد أن يرضى بمواصلة ما سماه قادته : « سياسة المساندة التى ما انفكت الحكومة تغدقها على التكتلات الرأسمالية فى حربها ضد التقدم الاجتماعى » (97).

لقد كانت سنة 1950 حقا حافلة بالاضرابات. فقد أحصى وارنر يلوم Werner Plum : « 23 اضرابا ناجحا قام به عمال الفلاحة » (98) لشهر نوفمبر فقط. ونعتقد أن هذه الاضرابات قد ساهمت بنجاعة فى تسيس الجماهير العمالية ويبرز ذلك فى اشتراك عدة قطاعات من العمال فى الاضراب العام الذى نظمه الاتحاد فى شهر مارس 1951 تضامنا مع الشعب المغربى ولقى هذا الاضراب نجاحا كبيرا رغم طابعه السياسى الواضح.

وقيم المؤتمر الوطنى الرابع المنعقد يوم 20 مارس 1951 الفترة الفاصلة بينه وبين المؤتمر الثالث المتسمة بالاضرابات فاعتبر أن حصيلة النضالات فيها كانت ثقيلة « فلقد سلطت المحاكم الزجرية عقابها بالسجن على 224 عاملا بينما ينتظر ثلاثون اخرون احالتهم على المحاكم وهم فى حالة ايقاف منذ الاشهر الطوال.

هذا واذا أضفنا الى ذلك عدد القتلى الذين استشهدوا رميا بالرصاص فى اضراب برج السدرية والنفيضة وعددهم عشرة والمجاريح الذين لا قدرة لهم على العمال بعد مبارحتهم المستشفى واذا أضفنا الاحكام المسلطة على الكثير من الاخوان من أجل التهم الملفقة كالتعدى على حرية الشغل وتكوين الاجتماعات بدون رخصة أو توزيع المناشير واذا أضفنا الى ذلك كله المئات من الاخوان المرفوتين من شغلهم ظلما ... (99).

وبذلك يحق لقادة الاتحاد أن يفتخروا قائلين : « نستطيع أن نجزم بأن حركتنا الشغيلة أصبحت تحتل المكانة الممتازة فى صف المجاهدين واكتسبت بذلك فخرا لا يمحى وهذا الكفاح وهاته التضحية هما اللذان يفرضان علينا متابعة الجهود ومضاعفتها بعزيمة لا تلين حتى تحقق لطبقتنا الشغيلة ولشعبنا العزة والرفاهة والاطمئنان والعدل الاجتماعى » (100).

وواصل الاتحاد نضاله رغم تلك التضحيات التى أنهكت قواه. فقد نظم يوم 10 ماى اضرابا ضخما بمعية الاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى من أجل مطالب مهنية (أجور، منح عائلية، سكن) ومطالب سياسية أيضا (توقيف حملة القمع). وكان هذا الاضراب مقدمة لتعاون أوسع مع هذا الاتحاد (الوستيتى) حيث قاما باضراب يوم 13 سبتمبر فى السكك الحديدية التونسية وشاركت فيه أيضا الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين. وتقدم العمال فى هذا الاضراب بمطالب مهنية فقط (أجور، صندوق الحيطة، تقاعد، الحق النقابى)، كما نظما اضرابا اخر يوم 17 سبتمبر فى مناجم المتلوى والرديف بمعية القوى الشغيلة هذه المرة للمطالبة بسلم أجور متحرك. ونظم الاتحاد بمفرده يوم 29 نوفمبر عدة اضرابات فى مناجم الجنوب والبريد والتراموى بتونس. ولكن لا يعنى ذلك انتهاء سياسة التعاون مع المنظمات الاخرى فى وقت أصبحت فيه هذه السياسة ضرورية حيث عرفت المسألة التونسية تطورات جديدة بعد الاجابة السلبية للحكومة الفرنسية يوم 15 ديسمبر 1951 على المذكرة التونسية وبعد تفاقم سياسة القمع.

اندلعت سلسة من الاضرابات ذات الاهداف السياسية وتواصلت طيلة سنة 1952 وشن الاتحاد يوم 21 ديسمبر 1951 اضرابا عاما للاحتجاج على هذه الاجابة السلبية. كما نظم اضرابا عاما اخر يوم 19 جانفى 1952 بمعية الحزب الدستورى الجديد احتجاجا على القمع، وكانت مناسبة أخرى لتدخل الجيش ولايقاف عدد من العمال. وجسد الاتحاد والاتحاد النقابى لعملة القطر التونسى التضامن العمالى ضد الامبريالية باضراب عام يوم 1 فيفرى. ثم قام الاتحاد باضراب عام ثالث يوم 1 أفريل احتجاجا على حالة الطوارىء. فردت السلطات الاستعمارية على ذلك بمهاجمة مقر الاتحاد وبايقاف عدد كبير من مناضليه من بينهم النورى البودالى الكاتب العام المساعد ومحمود الخيارى رئيس جامعة الموظفين. وحدد فرحات حشاد هذه الحالة فى رسالة بعث بها الى الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة كما يلى : « يطارد قادة منظمتنا الواحد تلو الاخر، يسجن البعض ويوضع البعض الاخر فى المحتشدات أو ينفى ، وتجد البقية التى تزال « طليقة » نفسها فى وضعية لا تمكنها من القيام بواجبها

النقابى فى الداخل أو فى الخارج. ويفرغ البوليس محلاتنا ويزيد من استفزازاته لنـا »(101). ويفسر هذا الشلل الجزئى الذى أصاب الجهاز النقابى النجـاح المحدود للاضراب الذى وقع يوم 6 ديسمبر غداة اغتيال فرحات حشاد.

منذ ذلك الوقت تزايد القمع وتقلصت الاضرابات حتى أصبحت نادرة خلال سنة 1953 وخلال النصف الاول من سنة 1954. وباتت المشاركة العمالية فيهـا ضعيفة، ولكنها رغم ذلك تميزت بطابع سياسى حتمته الظروف التى أحاطت بها، وانتعشت حركة الاضرابات نسبيا فى النصف الثانى من سنة 1954 بدون أن تقلق حقيقـة السلطات الاستعماريـة تؤكد ذلك مذكـرات « بيار بويار دى لا تور» (المكتوبة فى جـوان 1956) والتى تحـدث فيهـا عن الفترة التى كـان فيها مقيما عاما بداية من مارس 1954. حيث لم يشر فيها الى ظاهرة الاضرابات بينما خصص جزءا هاما للحديث عن « الفلاقة » وعن الارهاب داخل المدن. وكان يخشى نشاط الحزب الدستورى أكثر من الاتحاد الذى كان حسب رأيه « يضمن للدستور امتداد عمله السياسى فى الاوساط العمالية تحت غطاء النشـاط النقابى » (102).

واذا خلت سنة 1955 من تنظيم اضراب عام، فقد تعددت فيها الاضرابات وخاصة الاضرابات الدورية فى عدة جهات من البلاد وفى عدة قطاعات اقتصادية. فقد ذكر التقرير الادبى المقدم فى مؤتمر 1956 متوجها « للذين يحبون الاضراب العام » أنه « لا يمر يوم دون أن تشن اضرابات عديدة فى قطاعات مختلفة : الفلاحة ـ عملة البحر ـ المناجم ـ البناء ـ المطاحن ـ الحبوب ـ الاشغال العامة ـ المعاش ـ النقل فى كامل الجهات وفى كل المناطق ». وأكد نفس التقرير أن الاتحاد لم يتأخر عن شن الاضراب العام « تدعيما لكفاح الامة ومساهمة فعالة منه فى تحطيم جهاز الاستعمار » (103.)

اذن كان الاضراب العام فى نظر قيادة الاتحاد وعلى رأسها الكاتب العام أحمد بن صالح المنتخب سنة 1954 سلاحا صالحا للنضال السياسى فقط. ولذلك لم يستعمل هذا السلاح بعد 31 جويلية 1954 تاريخ خطاب منـداس فرانس الذى اعترف فيه باستقلال تونس. وبالفعل اذا صدقنا التقرير الادبى لمؤتمر 1956

فان « الكفاح الاجتماعى الحق الذى كان يمارسه الاتحاد بدون اعتبارات سياسية عامة »(104). وهكذا تغير مدلول الاضراب فى سنة 1954 و 1955 من سلاح لتدمير النظام الاستعمارى الى مجرد وسيلة ضغط محدودة.

ولم ينفك الاتحاد يدرج الاضراب ـ أفضل سلاح للضغط ـ فى اطار استراتيجية نضاله طوال الفترة التى ندرسها مما يحملنا على الاعتقاد أن قيادة المنظمة النقابية قد احتفظت لنفسها بصلوحية اتخاذ قرار الاضراب، بينما يصبح هذا السلاح أحيانا بمثابة رد الفعل الطبيعى لكل مناضل نقابى قاعدى فى أوربا انذاك. فلم تقرر القاعدة النقابية نهائيا الاضراب العام ليوم 4 أوت 1947 أو ليوم 1 نوفمبر 1949 (وهو يعد بداية مرحلة جديدة للنضال النقابى فى الارياف التونسية) الا فى تجمع عام وعلى ضوء اقتراح ان لم نقل قرار من قيادة الاتحاد. فقد انعقدت جلسة عامة فى قاعة الافراح بسوق الخميس(بوسالم) فى سبتمبر 1949 ضمت 1200 شخص حسب تقدير منظميها ـ وحددت خلالها مطالب عمال الفلاحة بدقة ووجهت هذه المطالب الى 4 معمرين فرنسيين (يملك الواحد منهم بين 1500 و 2500 هك) والى ملاك تونسى عضو فى المجلس الكبير، وحدد يوم 1 نوفمبر تاريخا للاضراب ان لم تحقق المطالب (105). وينم هذا الاختيار الدقيق لاهداف النضال عن تفكير مسبق قامت به القيادة النقابية. ويعنى كل ذلك أن العمل النقابى كان يقوم على أساس نوع من المركزة، ولكنها مركزة ديمقراطية اذ تعتبر رأى القواعد النقابية ضروريا على الاقل لتزكية الاقتراحات العملية للقيادة. وتكمن أهمية هذا التكتيك الذى اتبعه الاتحاد فى ادراج كل اضراب فى اطار استراتيجيته العامة التى بلورها على أساس اختياراته الاقتصادية والسياسية الجوهرية. وسوف تمكننا دراسة هذه الاختيارات من تحديد المدى الذى تأثرت فيه الحركة النقابية التونسية بالحركة النقابية الفرنسية والمدى الذى استطاعت فيه أن تقطع معها.

الفصل الثالث

من الحركة النقابية الفرنسية الى الحركة النقابية التونسية :

استمرارية وقطيعة

سنحاول في هذا الفصل أن نبرز مدى تأثير الحركة النقابية الفرنسية والاروبية عامة على الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال دراسة برنامجه الاقتصادي وهيكلته. فلعل ذلك يساعدنا على تقديم بعض الاجابات عن سؤال جوهري وصعب وهو : هل كانت الحركة النقابية التونسية تختلف جوهريا عن الحركة النقابية الفرنسية خاصة وأنها انبثقت عنها ؟ ونختم هذا الباب بتقويم مدى تأثير الحركة النقابية في المجتمع التونسي ونحاول أن نقارنه بمدى تأثير الحركة النقابية الفرنسية في المجتمع الفرنسي.

على أننا سوف نتناول بالدرس الجانب السياسي للنضال النقابي في القسم الثالث من عملنا هذا (أنظر الكتاب الثاني).

أ ــ البرنامج الاقتصادي للاتحاد :

لا بد لنا قبل الشروع في دراسة هذا البرنامج أن نشير بأن البرنامج الوحيد الكامل والذي ينطبق عليه هذا الاسم والمتوفر لدينا هو التقرير الاقتصادي الذي قدم في المؤتمر الوطني السادس المنعقد من 20 الى 23 سبتمبر1956. وهو يعود الى فترة متأخرة عن الفترة التي ندرسها.

ولم يبق من البرنامج الذى أعده حشاد سنة 1951 الا بعض الاصداء التى وصلتنا عن طريق شهادات شفاهية أو عبر مقالات نشرها الاتحاد نفسه. ويشهد التقرير الادبى المقدم فى مؤتمر 1951 عن أهمية برنامج حشاد. اذ يذكر أن الاتحاد « يتعاون حاليا مع المنظمات الشعبية كالاتحاد التونسى للصناعة والتجارة والاتحاد العام للفلاحة التونسية لوضع مخطط عام للنهوض الاقتصادى والاجتماعى ببلادنا يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الفئات الشعبية » (106). كما يتوفر لدينا عدد كبير من المقالات والتقارير المقدمة فى مختلف المؤتمرات وكذلك العديد من الشهادات. ويفتقر الفكر الاقتصادى لقادة الاتحاد الى الاستمرارية ولذلك سوف نهتم أساسا **بتطور اختياراتهم للمهام الاولية طوال الفترة التى ندرسها.**

كان حشاد يلح دائما على ضرورة توفير العمل للجميع اذ يرتكز تفكيره الاقتصادى على القاعدة التالية : « الانسان ... هو أساس العمران وأثمن آلة للانتاج » (107). ولذلك يرى أن القضاء على البطالة مهمة عاجلة. وعالج المجلس الوطنى للاتحاد منذ نهاية سنة 1947 هذه المسألة فصرح بأن « ذلك هو المشكل الذى يجب أن يستأثر باهتمام الحكومة والادارات والمجلس الكبير والوزارة. وكل ذى عزيمة صادقة يأبى أن يرى الشعب وهو يحتضر. فهذا مشكل يحتل حسب رأينا المرتبة الاولى فى سلم الاولويات الى جانب التعليم والصحة فى البلاد » (108). وكان حشاد يعترض على كل مكننة من شأنها أن تزيد فى تفاقم البطالة، فانتقد الحكومة التى « لم تكترث بهؤلاء البطالين (...) فى الوقت الذى تشجع فيه استجلاب الالات الميكانيكية بدعوى مسايرة النطور والرقى بينما هى لا تنظر الى وجوب مسايرة ذلك التطور وذلك الرقى بالنسبة للبشر » (109). وينبع هذا الاعتراض من اختيار اقتصادى عام ينبنى على الايمان بأن « النهوض الاقتصادى يرتبط بالرفاه الاجتماعى ». كما كان حشاد يعترض على تلك المكننة انطلاقا من مراعاة المصالح الخاصة للطبقة العاملة التى تتعارض ومصالح « المستغلين الذين سوف يستفيدون من توفر يد عاملة تعمل بأبخس الاجور، وخاصة من وجود جيش احتياطى عند الاضرابات » (110).

واختلفت نظرة حشاد الاقتصادية تماما عن النظرة التى قادت واضعى التقرير

الاقتصادى لسنة 1956 اذ هم يؤكدون أن « أهم مشكل فى تصورنا هو مشكل الاكتفاء الغذائى فيجب أن يهدف المخطط الى تحقيق الحد الاقصى فى انتاج المواد الغذائية (بصورة مباشرة أو غير مباشرة - ويمكننا تطوير الصادرات من توفير ما ينقصنا من هذه الموارد من الخارج) » (111). لقد أعادوا اذن النظر فى سلم الاولويات القديم الذى أعطى الاهمية الاولى لمشكل البطالة انطلاقا من الفرضية التالية : « لنتصور أنه علينا أن نختار بين نوعين من الاستثمارات لهما نفس التكاليف (يمكن على حد السواء تقدير هذه التكاليف تقديرا ماليا أو حسب التضحيات التى يتطلبها منا استعمال عوامل الانتاج فى ميدان دون ميدان اخر) الا أن أحدهما يمكننا من تشغيل 200 عامل ينتجون ما يكفيهم من مؤونة بينما النوع الثانى لا يشغل الا مائة عامل ينتجون مؤونة 500. فأى النوعين سوف نختار؟

من البديهى أن نختار النوع الثانى (وهكذا يستنتجون). اذن فمن الواضح أن بلادنا لا تحتاج الى مواطن شغل بقدر ما تحتاج الى توفير الغذاء لعمالها (الاجور). فاذا استطعنا تطوير انتاجنا من المواد الغذائية بصورة تمكننا من تلبية حاجيات جميع السكان، فسيصبح بمقدورنا تشغيل كل الناس بدون عناء » (112).

يعكس هذا الاختلاف فى تحديد الاولويات اختلافات جوهرية على المستوى الاستراتيجى : أفلا يفترض الاختيار الاول أن تطوير الاقتصاد يمر عبر تغيير البنية الاجتماعية (علاقات الانتاج خاصة) والسياسية قبل كل شىء. بينما يعطى الاختيار الثانى الاولوية الى تطوير وسائل الانتاج أى تعصيرها ؟ ! وبذلك يصبح النظام التعاضدى الذى طالب به الجميع فى نظر محررى التقرير الاقتصادى لسنة 1956 « وسيلة تعصير للفلاحة قبل كل شى وهو فى المقام الثانى وسيلة لتحقيق اندماج الفلاحة الضرورى فى بنية الاقتصاد الوطنى عامة عن طريق تكوين قنوات « اتصال » بين فروع اقتصاد يشكو من التفكك » (113). بينما فى المقابل كان حشاد يرى أن الاهم هو تغييرات هيكلية حيث يذكر عند تناوله مسألة البطالة أن « الدواء الناجع هو تغيير النظام الحالى المرتكز على استثمار القوة الانتاجية للعمال » ويضيف أنه على العامل أن يطمح الى اقامة نظام يمكنه

من « الانتفاع مباشرة من الفواضل الكبيرة الناتجة عن الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة القوة المنتجة ميسرا بذلك احداث صندوق البطالة وغيره من المشاريع الاجتماعية والعمرانية (...) والشروع حالا في تجهيز البلاد صناعيا وتوزيع الاراضي على الفلاحين حتى يمكن استقرارهم والعمل على توفير المقدرة الانتاجية الفلاحية وذلك حسب برنامج منسق يرجى من ورائه تحسين اقتصاد البلاد لا استثمار مواردها وعبادها كما هو الحال » (114). ويصبح النظام التعاضدي حسب هذا المنظور أساسا أداة لتغيير علاقات الانتاج. ولا يمكن العمل به الا بعد تحقيق التغييرات السياسية الضرورية حتى أن حشاد كتب سنة 1951 يقول : « انه من العبث المطالبة ببعض التحسينات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية عندما تكون السياسة الحكومية هادفة بالضبط الى عكس ما تتطلبه المصالح الشعبية وذلك بتنفيذها لمبادىء السيطرة القائمة على قوة السلاح » (115). ويقر ذلك بقوله : « والحقيقة أيضا أن السياسة هي التي تحدد شروط حياة الشعوب. فالسياسة الادارية تحرم سكان البلاد من ادارة شؤون بلادهم.

والسياسة الاقتصادية تحتكر ثروة البلاد القومية كما تحتكر كل امكانيات الانتاج لفائدة الرأسماليين الاجانب. وهؤلاء من ناحيتهم هم الذين يملون ارادتهم على الحكومات التي أصبحت فعلا أداة لتنفيذ مطامع المؤسسات الاقتصادية العتيدة.

والسياسة التعليمية لا تهدف الا الى نشر الجهالة ومضاعفة البطالة حتى تتمكن من تخفيض مستوى الحياة الاجتماعية للجماهير وحتى يمكنها بذلك ان تستعمل اليد العاملة بأبخس الاثمان.

والسياسة الاجتماعية المريعة تجعل من القسم الاعظم من أبناء الشعب كتلة من المعوزين الذين سلبت منهم جميع الخيرات وسدت عليهم جميع منافذها فأصبحوا فريسة للامراض والجوع والمسكنة. وسياسة العنف ... » (116).

ومع ذلك فان النظام التعاضدي لم يقع اهماله، اذ خصص له البرنامج الاقتصادي لسنة 1951 مكانا بارزا.

وقد أولاه حشاد اهتماما كبيرا فاستعمل العديد من الكراسات الاقتصادية اليوغسلافية لتحريره. وبالفعل فقد ركز الاتحاد اهتمامه على البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

فهذا حشاد يؤكد على أن شعب شمال افريقيا شأنه شأن الحركة النقابية

« عندما يعمل لمقاومة النظام الرأسمالى فانه يعمل فى الوقت نفسه على تقويض القواعد الرأسمالية والاقطاعية المحلية التى يرتكز عليها النظام القائم » (117). ولهذا السبب فعلى الاتحاد أن يهيء نفسه اذا كان « لا يريد أيضا أن يأتيه التحرر الوطنى السياسى الذى لا يكون مصحوبا أو لا يخدم فى الوقت نفسه قضية التحرر الاجتماعي. وبعبارة أخرى أن نضاله من أجل التحرير السياسى ليس الا مظهرا لكفاحه من أجل التحرير الاجتماعى » (118).

وقد حث حشاد فى معرض حديثه عن الفلاحة سنة 1949 « على التفكير فى تشجيع النظام التعاضدى لاستثمار الملكيات الصغيرة وذلك بتكوين تعاضديات انتاج وتعاضديات خدمات تمكن المتعاضدين من التعاون فيما بينهم ومن تنسيق أعمالهم وتنظيمها، ومن استغلال وسائل الانتاج بصورة مشتركة ومن اقتناء الالات الميكانيكية العصرية السريعة التى أصبحت ضرورية للقيام بالاشغال الفلاحية الكبرى، واستعمالها بصورة عقلانية وناجعة تضمن لهم أيضا مردودا أوفر وانتاجا أفضل بأقل التكاليف » (119).

وفى هذا المجال يوافق تحليل حشاد التيار العمالى العالمى الذى يؤكد : «أن التطور الكبير لقوى الانتاج يسبقه دائما تغيير علاقات الانتاج » (120) بينما يمكن لنا أن نربط بين النظرة الاقتصادية التى سادت عند صياغة البرنامج الاقتصادى لسنة 1956 والتيار الذى ظهر فى صلب الحركة الاشتراكية وهو تيار « الاقتصادوية » (التى هى نظرة تعطى الاولوية لتطوير وسائل الانتاج وتنتهى الى القول بضرورة التعصير).

ان هذين الاختيارين يؤديان الى طريقين مختلفين اختلافا كبيرا. فبينما كان حشاد يرى أن تونس تكمن فيها مصادر القوة والثراء يؤكد بن صالح من جهته أنها فى حاجة الى الاعانات الخارجية لتحقيق التحديث وبالتالى استعمال الالة. واستمر قادة الاتحاد الى غاية سنة 1955 يرددون ما كان أكده حشاد بأن تونس كثيرة الخيرات. وقد تبنى الحزب الدستورى الجديد فى مؤتمره المنعقد فى نوفمبر 1955 هذه المقولة حيث أكدت لائحته « أن تونس تتمتع بخيرات طبيعية هامة ورغم ذلك لم يتطور دخلها الوطنى اذ كان الرأسمال الغربى يستغل هذه الخيرات لفائدته » (121).

ومع ذلك أعلن أحمد بن صالح فى ندوة صحفية عقدت فى بناية الاتحاد يوم 1 ديسمبر 1955 أنه « يجب الاقتناع بضرورة الالتجاء الى الاعانات المالية الاجنبية ». وسوف نجد نفس الفكرة فى برنامج الاتحاد الاقتصادى لسنة 1956.

أفلا يوحى لنا هذا بملامح الخلاف الذى طرح بين من ينطلقون من « مبدأ الاعتماد على النفس » فيقترحون اتباع « مثال للتطور يوافق ظروف المستعمرات » وبين أولائك الذين لا يتصورون للتطور الا النموذج المستوحى من تجربة البلدان الاوروبيـة والمرتكز على العمل الالى ؟

وعلى كل حال تذكرنا هذه المواقف على الاقل بالاطروحة الصينية القائلة «بتحويل سريع لليد العاملة الى رأس مال كما نادى بذلك ماو»(122) وبالفل أفلم يؤكد حشاد أن «ثروة البلاد الحقيقية هى فى عدد سكانها وفى رفاهينهم»(123). كما صدرت عن الاتحاد عدة نصوص تدعو الى اتباع سياسة فلاحية تعتمد على تكثيف الاشغال السقوية الصغيرة وأساليب العمل البسيطة التى « تحتاج الى رأس مال كبير وعدة اجراءات أخرى من هذا القبيل والتى تذكرنا بالتجربة الصينية ويوضح لنا ذلك هذا المقطع من بيان المجلس الوطنى للاتحاد : « تحتاج بلادنا اليوم الى فتح حضائر كبرى تعود عليها بالنفع ولكن ليست تلك الحضائر التى يقوم فيها العمال بنقل كومة من الرمال اليوم ليعيدونها فى الغد. فعلى سبيل المثال يمكن القيام ببناء سدود صغيرة على الظهرية التونسية تمنع ضياع المياه فى البحر أو الوديان وتجبرها على النفاذ فى الارض. ولا يتطلب مثل هذا العمل تقنيات متطورة أو كثرة المواد الاولية، فهو لا يتعدى أن يكون نقل أكداس من الحجارة من مكان الى اخر حتى تصبح ذات جدوى وتكون نتيجته اثراء المائدة المائية التونسية وتشغيل العاطلين عن العمل.

كما أن حضائر بناء الاحياء العمالية توفر العديد من مواطن الشغل خاصة وأن قطاع البناء يحتاج الى وفرة اليد العاملة، فان مثل هذه الحضائر تمكن من التخفيف من حدة أزمة السكن ومن تحسين وضعية العمال السكنية.

وبامكان بعض الاشغال أيضا أن تستوعب بعض العاطلين عن العمل لو لم تستعمل الالات العصرية ومثال ذلك ردم بحيرة تونس أو حفر قناة لجلب المياه من الجديدة الى تونس » (124).

بينما كان يرى بن صالح الذى ركز كثيرا على تعصير وسائل الانتاج أن من

عوامل التخلف استعمال الوسائل العتيقة فى الفلاحة. ونعتقد فى هذا الصدد أنه من الخطا أن ننفى مساهمة الكاتب العام للاتحاد فى بلورة التقرير الاقتصادى لسنة 1956. ولا يمكن أن نسنده فقط للسيد جرار دستان دى برنيس G. Destanne De Bernis الذى من المؤكد أنه لعب دورا بارزا فى وضع التقرير. وقد تفضل السيد دى برنيس فبعث لنا برسالة يوضح فيها هذه النقطة. فكتب يقول : « لقد عارضت دائما تلك التأويلات التى تسند الى الدور الاساسى فى صياغة ذلك التقرير. وليس الامر من باب التنكر بل لانه يستنقص من قيمة أصدقائى. تيقن أنهم كانوا يدركون جيدا ما يريدون ولماذا » (125). وبالفعل فبالرجوع الى نشريات الجامعة العالمية للنقابات الحرة (السيزل) التى انضم اليها الاتحاد سنة 1951 والتى عمل فى صلبها أحمد بن صالح فى بروكسيل مدة ثلاث سنوات متتالية (1951 ـ 1954) يمكننا أن نجد عدة أفكار وردت فى برنامج 1956 وكان الاتحاد قد اعتنقها قبل هذا التاريخ. فقد أصدرت الصحيفة الناطقة باسم السيزل « عالم الشغل الحر » Le monde du travail libre (عدد 33 ـ مارس 1952) تقريرا حول دراسة نشرها المكتب الدولى للشغل بجينيف تحت عنوان « التمرس على العمل التعاضدى » وعقب عليها قائلا : « تحلل هذه الدراسة أهم أشكال التعاضد التى يمكن أن تفيد المجتمعات المتخلفة خصوصا ». كما نجد فى بيان أصدرته السيزل فى أفريل سنة 1954 حول التشغيل الكامل فى ركن البلدان المتخلفة اقتصاديا ما يلى :

« 33) ـ تكتسى مشاكل التشغيل فى البلدان المتخلفة اقتصاديا صبغة حادة، نظرا لضعف الموارد فى العديد منها وهو ما لا يمكنها من تشغيل كامل لليد العاملة فيها خاصة وأن العديد من هذه البلدان تعانى من الاستخدام المحدود لليد العاملة ويحتد هذا المشكل خاصة فى المناطق الريفية ... ويكمن حل هذا المشكل قبل كل شىء فى الاستثمار الكامل لموارد هذه البلدان. ولاصلاح الاوضاع المتردية فى الارياف يجب استصلاح الاراضى والاعتماد على الفلاحة السقوية، والقيام باصلاح زراعى على أسس سليمة، وابتكار نظم جديدة لتنظيم العمل الفلاحى وتطوير الصناعات فى هذه المناطق (دون المساس بمصالح عمال المدن الاقتصادية). ويحتل تكوين تعاضديات للانتاج والتوزيع والقروض المرتبة الاولى ضمن الوسائل الصالحة لمعالجة مشكل المناطق الريفية.

34) ـ ان الطاقة الشرائية للمستهلكين فى هذه البلدان متدنية جدا. فيجب تطوير الموارد الاقتصادية للرفع منها بصورة جدية (...) ومن **الضرورى** اللجوء الى **الاعانات المالية الاجنبية** خصوصا لضمان تطور اقتصادى واجتماعى سليم لهـذه البلـدان.

35) ـ ومن الشروط الاساسية للتقدم فى هذا النوع من البلدان :

ـ التطور المتناسق لجميع القطاعات الاقتصادية، صناعية كانت أو فلاحية.

ـ التوازن المحكم بين الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية

فمن المهم اذن أن توضع مخططات شاملة ودقيقة من طرف حكومات هذه الدول نفسها وعلى الصعيد الدولى تساهم فى وضعها النقابات الحرة مساهمة فعلية » (126).

يتضح من خلال ذلك عمق تأثير السيزل فى التوجه الذى اتخذه البرنامج الاقتصادى للاتحاد رغم أن المفاهيم التى اكدنا عليها ليست جديدة بالنسبـة للحركة العمالية التونسية. فقد احتلت فكرة التعاضد مكانة بارزة فى فكـر محمد على مؤسس الحركة النقابية التونسية سنة 1924. ولم يغفل عنها فرحـات حشاد الذى كتب سنة 1949 يقول : « كان ينبغى على الحركة النقابية التى كان يحلم بها محمد على أن تعتمد أساسـا على النظـام التعاضـدى للانتـاج والاستهلاك » (127). وكان محمد على بعيد رجوعه من المانيـا حيـث درس العلوم الاقتصادية متحمسا للنظام التعاضدى فأراد تركيزه فى تونس قبل أن يفكر حتى فى تكوين النقابات. ولكن المحتوى النهائى الذى اتخذه مفهـوم التعاضد سنة 1956 (وقبلها بقليل)، قد اصطبغ بقناعات النقابات الغربيـة الاصلاحيـة المكونـة للسيـزل.

أما فكرة التخطيط فقد اخذتها الحركة النقابية التونسية عن الكنفدراليـة العامة للشغل الفرنسية والتى لا يمكن لنا أن نبين بما فيه الكفاية عمق تأثيرها فى هذه الحركة. لقد ظهر التيار المنادى بضرورة التخطيط لدى الاشتراكيين وفى صلب الكنفدرالية العامة للشغل مع نهاية 1933. واستلهم هذا التيار فكرة التعاضد من دراسة البلجيكى هنرى دى مان Henri de Man . وقد تبنى مؤتمـر الوحدة النقابية المنعقد فى تولوز Toulouse فى بداية مارس 1936 المخطط الذى أعدته الكنفدرالية العامة للشغل القديمة سنة 1935 وجعله « مجمـع » النقابات الموحدة مطلبـا من مطالبه (128). وينص هذا المخطط على تأميمـات

عديدة. وفكرة التأميمات هذه قديمة فى فرنسا اذ تعود الى سنة 1919(129). وراجت فكرة التخطيط والتأميمات رواجا كبيرا فى فرنسا اثر الحرب العالمية الثانية « اذ نص برنامج المجلس القومى للمقاومة بوضوح على ضرورة اعادة بناء الاقتصاد الفرنسى « على ضوء اتجاهات مخطط تضعه الحكومة نفسها ». وعبر تأميم المؤسسات الاحتكارية الكبرى، وشركات التأمين والبنوك الكبرى والمناجم » (130). وأثرت هذه الافكار فى تونس حيث طالب الكاتب العام لاول نقابة مستقلة مسعود على سعد بجعل شركة صفاقس ـ قفصة شركة «حكومية». وأصبح الاتحاد يطالب فى جميع مؤتمراته بتأميم « الشركات الكبرى ذات المصلحة العامة فى سبيل توزيع عادل للخيرات الوطنية وخدمة للصالح العام بدل مصلحة الاحتكارات الخاصة الجاثمة على الطاقات المنتجة للبلاد » (131).

وبصورة عامة كان تأثير الكنفدرالية العامة للشغل العامل الحاسم وربما الوحيد فى بلورة مفاهيم الاتحاد الاقتصادية الى غاية سنة 1951. فقد حاول قادة الاتحاد بالاعتماد على المفاهيم الاقتصادية الموروثة عن الكنفدرالية ومع احترام أهم اختياراتها أن يحللوا الواقع الاقتصادى والاجتماعى لبلدهم وأن يقترحوا الحلول الملائمة للمشاكل الملموسة المتولدة عن الظروف الموضوعية التى خلقها الاستعمار. واهتموا بداية من سنة 1951 بتجربة التسيير الذاتى فى يوغسلافيا حيث تحولت بعثة عن المنظمة. ولكن انخراط الاتحاد فى الجامعة العالمية للنقابات الحرة مثل العامل الاكثر تأثيرا على قادة الاتحاد. اذ لم يكن الكاتب العام المنتخب سنة 1954 الا موظفا قضى ثلاث سنوات فى سكرتارية السيزل فى بروكسيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى حرم مقتل حشاد فى ديسمبر 1952 الاتحاد من أحد رجالاته القلائل الذين اكتسبوا تكوينا اقتصاديا ولو محدودا. وقد ساعدت الظروف التاريخية بين ديسمبر 1951 وسنة 1954 والتى امتازت بهيمنة الكفاح السياسى على تهميش القضايا الاقتصادية فلم يقع التعمق فى تحليلها. وقد جعلت هذه العوامل وغيرها الحركة النقابية التونسية تتأثر بسهولة بدعاية السيزل الاقتصادية. وقد وصف التقرير الادبى لمؤتمر 1956 الوضعية السائدة ما بين 1952 و 1956 على النحو التالى :
« كلنا كنا نتحدث بصورة غامضة ليس أغمض منها عن الديمقراطية والعدالة وحتى الاشتراكية ولكن كنا لا نعرف ولا يعرف الرأى العام الشعبى بالخصوص

أى طريق بالضبط واجب علينا اتباعها للتخلص من الاستعمار الاقتصادى والفقر والبطالة والجهل بعد أن نتحصل على النفوذ السياسى ووسائله الجديدة الناجعة » (132).

ومما زاد فى جعل الاتحاد يتأثر بسرعة وبعمق بدعاية السيزل هو أن هذه الاخيرة كانت تستعمل نفس المفاهيم الاساسية التى ورثها النقابيون التونسيون عن الكنفدرالية العامة للشغل مثل التخطيط والتأميم والتعاضد والاصلاح الزراعى ولو بمحتوى مغاير. وكانت هذه المفاهيم الرئيسية التى أشرنا اليها منذ حين مستعملة فى نفس الوقت فى النقابات التى تعتبر نفسها ثورية (انخرطت عادة فى الجامعة النقابية العالمية) وفى النقابات الاكثر اصلاحية التى تكون العمود الفقرى للسيزل وذلك نظرا للتفاعل المباشر وغير المباشر بين مختلف النقابات الاوربية. فالاطروحة الوحيدة التى اختصت بها السيزل هى ضرورة المساعدة الاقتصادية العالمية للبلدان المتخلفة. ولا ننسى أن السيزل قد تكونت على اثر انقسام الحركة النقابية العالمية الذى كان من جملة أسبابه الاختلاف فى الموقف بين النقابيين من مشروع مارشال

على أن الذى يهمنا أكثر هو أن الحركة النقابية التونسية التى كانت تتعامل أساسا مع الكنفدرالية العامة للشغل وهى منظمة تنتسب الى الدولة المستعمره لتونس، أصبحت تحتك بمجموعة من نقابات دول لا تعرف عنها الا النزر القليل - مثل (التريدونية البريطانية ومنظمة النقابات الصناعية بأمريكا والجامعة الامريكيه للشغل). فهل كان باستطاعة النقابيين التونسيين أن يتعاملوا بفكر نقدى مع نماذج التنمية لهذه البلدان، مثل ما كان شأنهم فى تعاملهم مع المفاهيم الاقتصاديه والاجتماعية للكنفدرالية العامة للشغل ؟ لقد أصبح القيام بمثل هذه العمليه صعبا خاصة وأن الاتحاد قد قطع علاقاته مع نقابات البلدان الاشتراكية ومع عدد كبير من نقابات البلدان المستعمرة التى بقيت فى الجامعة النقابية العالميه، بينما أصبح يتعامل مع نقابات اكبر دولة امبريالية فى ذلك الوقت أى دولة تهيمن ايديولوجيا. ولعل ذلك يفسر لنا سيطرة فكرة التحديث خاصة وأنه من السهل أن نعتبر التقنية محايدة ايديولوجيا. وهو ما يفسر لنا الى حد ما لماذا احتفظ تقريبا الاتحاد لنفسه بهيكلة الكنفدرالية العامة للشغل رغم انخراطه فى السيزل.

ب ـ هيكلة الاتحاد :

تأثرت هيكلة الاتحاد كثيرا بالحركة النقابية الفرنسية، فلا ننسى أنه انبثق عن انقسام الاتحاد الاقليمى التابع للكنفدرالية العامة للشغل. فعلى غرار فرنسا، تمثلت هذه الهيكلة فى « هيكلة عمودية » وأخرى « أفقية ». تضم الهيكلة العمودية مجموعة من النقابات الاساسية المنضوية فى اطار فدرالية (صناعية) أما الهيكلية الافقية فهي تجمع النقابات المنتمية لنفس الجهة (المنطقة). وبذلك تكون الهيكلية على النحو التالى : الفرع النقابى فى المؤسسة (الخلية النقابية الاساسية) ثم النقابة الجهوية، ثم نجد من جهة الاتحاد الجهوى أو المحلى الذى يضم كامل فروع الجهة، ومن جهة أخرى الجامعات التى تضم نقابات من نفس المهنة أو من مهن متشابهة (تمكن هذه الهيكلة النقابة من الاستفادة بدعم الاتحاد المحلى التابعة له ومن دعم النقابة الوطنية المهنية أيضا على الصعيد الوطنى). تتكون المركزية النقابية (الاتحاد العام التونسى للشغل) من الاتحادات المحلية والجهوية والجامعات، فهو يضم اذن جميع النقابات سواء كانت منضوية فى صلب جامعات أم لا » (133).

ويمثل المؤتمر الوطنى أعلى سلطة ضمن الهياكل القيادية ـ وهو ينعقد مرة كل سنتين ويحضره ممثلو النقابات الاساسية ـ (وهو نفس الشى المعمول به داخل الكنفدرالية العامة للشغل). وتتمتع هذه النقابات بعدد من الاصوات يتناسب وعدد منخرطيها : صوت واحد بالنسبة لخمسين منخرطا، صوتان من 51 الى 100، 3 أصوات من 101 الى 500، 4 أصوات من 501 الى 1000، و5 أصوات من 1001 الى 5000.

ينتخب المؤتمر أهم هيكل قيادى وهى الهيئة الادارية المتكونة من 21 عضوا. وهى تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة الى ذلك. وهى تتحمل مسؤولية السير العام للمنظمة باعتبارها مكلفة بتنفيذ قرارات المؤتمر وتقوم الهيئة الادارية بانتخاب مكتب تنفيذى يتكون من 9 من بين أعضائها، ويشترط أن يكون من القاطنين فى تونس أو أحوازها. ويجتمع هذا المكتب على الاقل مرة كل نصف شهر، وهو مكلف بتنفيذ قرارات الهيئة الادارية. ويتولى الكاتب العام أو مساعده اصدار كل المراسلات وتلقيها.

كما تتولى الهيئة الادارية تعيين 3 أعضاء فى لجنة النظام، أما الكاتب العام للاتحاد ورئيس الجامعة للموظفين التونسيين فهما يتمتعان بالعضوية فى هـذه اللجنة بصورة آلية. ويتمثل دور هذه اللجنة فى فض الخلافات التى يمكن أن تحدث بين أعضاء الهيئة الادارية والمكتب التنفيذى أو بين قيـادة الاتحـاد واحدى تشكيـلاته النقابيـة.

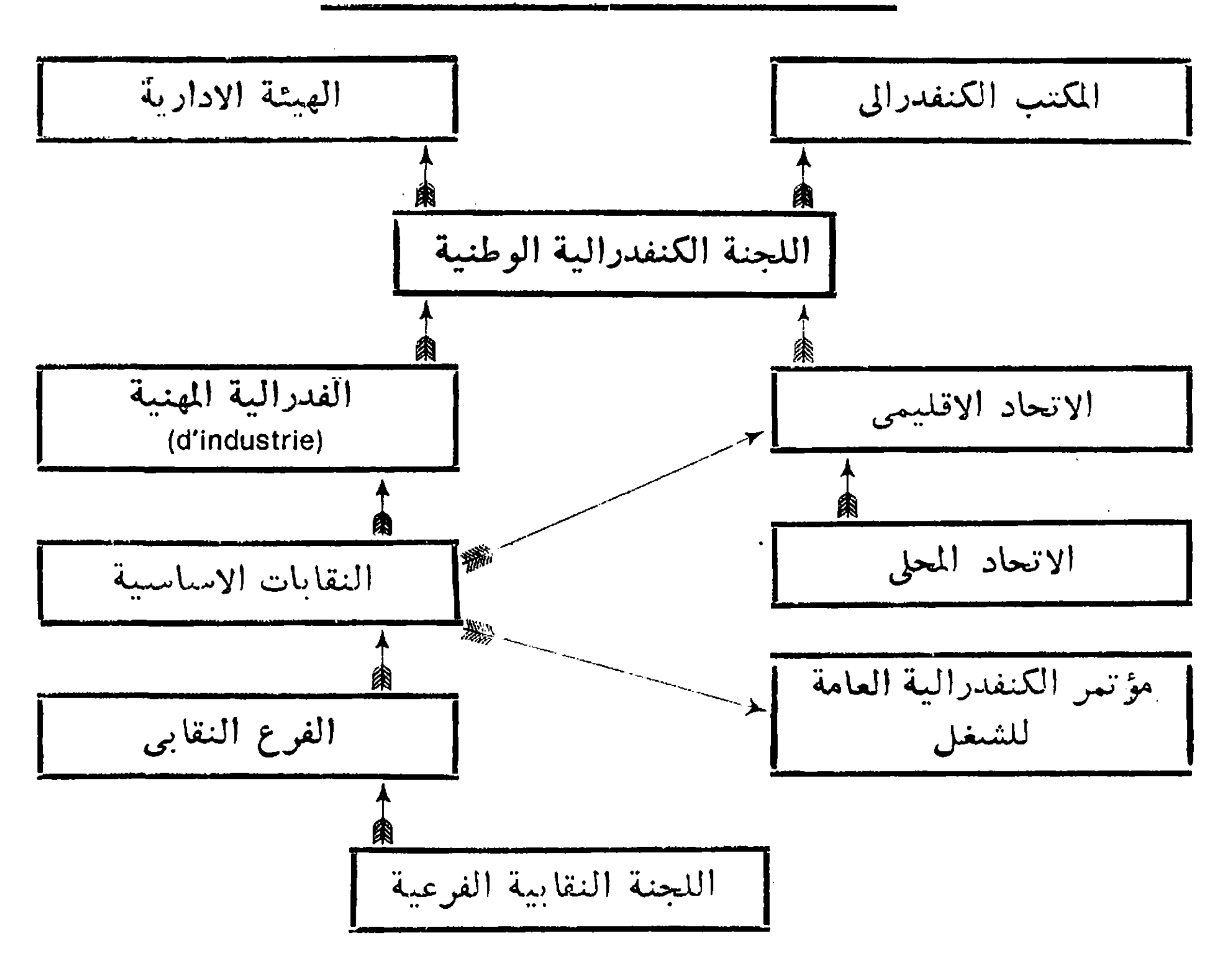
وينتخب المؤتمر الوطنى أيضا لجنة رقابة تتكون من 5 أعضاء. ويشترط أن لا يكونوا منتمين للهيئة الادارية. وتسهر هذه اللجنة على مراقبة ميزانية الاتحاد والتشكيلات التابعـة لـه.

ويمثل المجلس الوطني السلطة الثانية الهامة فى الاتحاد وهو يعـوض المؤتمر الوطنى فى الفترة الفاصلة بين مؤتمرين. ويضم هذا المجلس أعضـاء الهيئة الادارية والكتاب العامين وأمناء المال فى كل من الجامعات، والاتحادات الجهوية والمحلية. ويبحث المجلس المسائل النقابية الهامة ويدلى بتوجيهاته فـى شأنها للهيئة الادارية. وينعقد المجلس كل ستة أشهر وكلما دعت الحاجـة الى ذلك بطلب الهيئة الادارية أو بطلب من ثلثى أعضائـه. وللتدليل على أهميـة هذا المجلس يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن المجلس الوطنى هو الذى قـرر قطع العلاقات بين الاتحاد والجامعة النقابية العالمية فى 23 جويلية 1950.

وهكذا اذا حاولنا أن نقارن بين هيكلة الاتحاد وهيكلة الكنفدرالية العامة للشغل فاننا نلاحظ وجود نفس الهياكل القيادية مع تشابه فى مشمولاتها وان اختلفت التسميات فى بعض الاحيان. وبالفعل أفلا يوافق المجلس الوطنى بالضبط اللجنة الكنفدرالية الوطنية للكنفدرالية العامة للشغل. وتضم هذه اللجنة الكتـاب العامين للفدراليات والاتحادات المحلية والمكتب التنفيذى للمكتب الفدرالى. ويتمثل الاختلاف الوحيد الجدير بالملاحظة فى أن الهيئة الادارية للاتحاد تنتخب مـن طرف المؤتمر الوطنى بينما تنتخب هيئة الكنفدرالية من طرف اللجنة الكنفدرالية الوطنية وهذه الاخيرة تنتخب فى نفس الوقت المكتب الكنفدرالى فى حيـن أن المكتب التنفيذى للاتحاد يقع انتخابه من طرف الهيئة الادارية. ويعنى ذلك أن المجلس الوطنى للاتحاد قد تخلى عن بعض المشمولات التى يتمتع بها نظيـره الفرنسى أي اللجنة الكنفدرالية الوطنية. وهكذا بقيت هذه اللجنة تلعب دورا

رئيسيـــا فى حيـــاة المركزيـــة العماليـــة الفرنسية كما يبين هـــذا الرسم البيانى لهيكلة الكنفدرالية العامة للشغل والذى أخذناه عن السيد برجوناى (134)

هيكلـة الكنفدرالية العامـة للشغـــل



لقد ربط الاتحاد علاقة بين المؤتمر والهياكل القيادية عن طريق انتخـــاب الهيئة الادارية من طرف المؤتمر، وذلك على عكس الكنفدرالية العامة للشغـــل والقوى الشغيلة التى لها نفس الهيكلة تقريبا، ونحن نعرف أن اللجنة الكنفدرالية الوطنية للكنفدرالية العامة للشغل ليست منتخبة مباشرة، حيث يتكون أعضاؤها من الكتاب العامين للفدراليات وللاتحادات الاقليمية وجوبا. ولهذه الاعتبـارات فنحن لا نشك أبدا أن حشاد قد اجتهد اجتهادا كبيرا حتى يوفر للاتحاد «هيكلة صلبة تقوم على عدم مركزة الهياكل القيادية مستلهمـــا فى ذلك المبادىء التى توفر أكبر قدر من الديمقراطية » (135).

ولكن الاتحاد بدا شديد المركزية على المستوى العملي : فقد كانت القرارات عادة تتخذ في القمة من طرف لجنة ضيقة للغاية وفي غالب الاحيان من طرف الكاتب العام بمفرده. وكانت مشاركة القاعدة في بلورة هذه القرارات ضعيفة جدا.

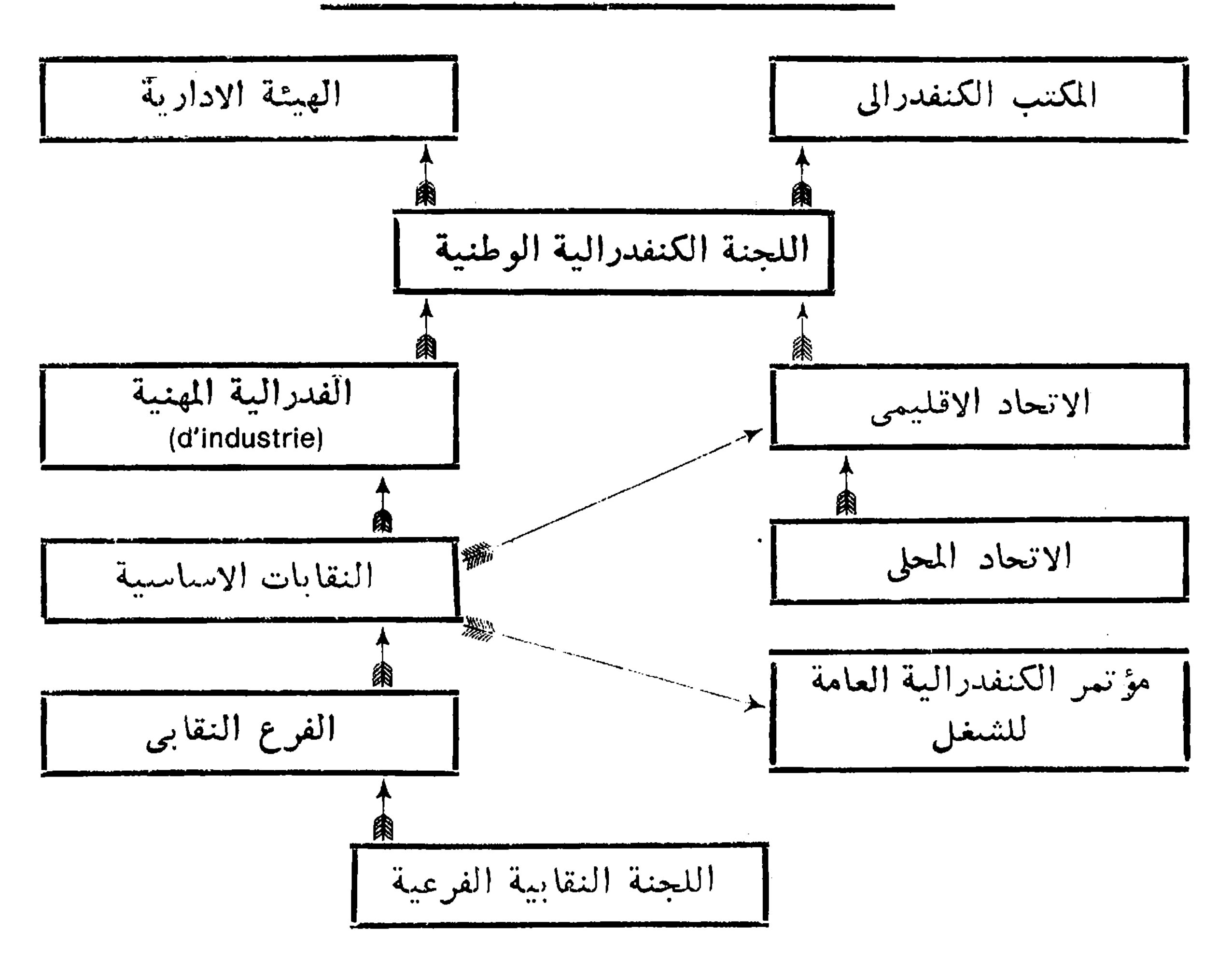
فهل يجرنا ذلك الى القول بوجود بيروقراطية في الاتحاد؟ يصعب علينا الاقرار بهذا الاحتمال فلم يبلغ مجموع أعوانه أي أعضاء القيادة «القارين» والكتاب الاداريين الخمسين في كامل المملكة. ولم يتمتع جل أعضاء المكتب التنفيذي بالتفرغ. كما كانت حالتهم الاجتماعية شبيهة بحالة عامل متوسط. ولكن نلاحظ من جهة أخرى نوعا من الاستقرار في مراكز القيادة أي لم يقع تغيير في مسؤولي الاتحاد الا نادرا خلال العشر سنوات التي ندرسها. كما انفردت الاطارات النقابية بوضع النصوص الهامة المتعلقة بالتوجهات الجوهرية للاتحاد وغيرها. والسبب الرئيسي لهذه الوضعية هي الظروف التي تطورت فيها الحركة النقابية التونسية ومنها حالة النقابيين عامة فهم عمال لا تزال تسيطر عليهم عقلية الارياف التي نزحوا منها وتنقصهم المهارة الصناعية ولا يزال أغلبهم أميين.

كما ساهم طغيان النضال السياسي للاتحاد في فرض نوع من الانضباط يجعل القاعدة عادة تتبع القادة بدون تردد أو نقاش. ورغم ذلك فقد ساد جو من التعامل الديمقراطي في صفوف الاطارات النقابية. أفلا يكفي أن تكون الهيئة الادارية هي التي تنتخب المكتب التنفيذي حتى تسلط عليه رقابتها ؟ ومن الاكيد أن الكاتب العام كان يتمتع بنفوذ واسع نظرا لعدم تحديد مهام أعضاء المكتب التنفيذي باستثناء أمين المال ومساعده. ولكن ذلك لا يمنعنا من تعديل حكم السيد برادي Paradis على الاتحاد الذي وصفه بالمركزية المشطة واعتبر أن الكاتب العام يحتكر تحديد سياسته وكل أعماله (136).

وبالفعل فلم تكن تتخذ العديد من القرارات الهامة الا بعد اجتماعات الهيئة الادارية أو المجلس الوطني أو في بعض الحالات المؤتمر نفسه رغم قوة نفوذ حشاد في الاتحاد. ولم تكن اجتماعات هذه الهياكل لمجرد المصادقة على القرارات بل شهدت نقاشات حادة حول المسائل المطروحة. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد بالنقاشات العديدة التي جرت قبل اتخاذ قرار الانضمام الى الجامعة العالمية للنقابات الحرة سنة 1951.

رئيسيا في حياة المركزية العمالية الفرنسية كما يبين هذا الرسم البياني لهيكلة الكنفدرالية العامة للشغل والذى أخذناه عن السيد برجوناى (134)

هيكلة الكنفدرالية العامة للشغل



لقد ربط الاتحاد علاقة بين المؤتمر والهياكل القيادية عن طريق انتخاب الهيئة الادارية من طرف المؤتمر، وذلك على عكس الكنفدرالية العامة للشغل والقوى الشغيلة التى لها نفس الهيكلة تقريبا، ونحن نعرف أن اللجنة الكنفدرالية الوطنية للكنفدرالية العامة للشغل ليست منتخبة مباشرة، حيث يتكون أعضاؤها من الكتاب العامين للفدراليات وللاتحادات الاقليمية وجوبا. ولهذه الاعتبارات **فنحن لا نشك أبدا أن حشاد قد اجتهد اجتهادا كبيرا حتى يوفر للاتحاد** «هيكلة صلبة تقوم على عدم مركزة الهياكل القيادية مستلهما فى ذلك المبادىء التى توفر أكبر قدر من الديمقراطية » (135).

ولكن الاتحاد بدا شديد المركزية على المستوى العملى : فقد كانت القرارات عادة تتخذ فى القمة من طرف لجنة ضيقة للغاية وفى غالب الاحيان من طـــرف الكاتب العام بمفرده. وكانت مشاركة القاعدة فى بلورة هذه القرارات ضعيفـــة جـــــدا.

فهل يجرنا ذلك الى القول بوجود بيروقراطية فى الاتحاد؟ يصعب علينا الاقرار بهذا الاحتمال فلم يبلغ مجموع أعوانه أى أعضاء القيادة «القارين» والكتاب الاداريين الخمسين فى كامل المملكة. ولم يتمتع جل أعضاء المكتب التنفيذى بالتفرغ. كما كانت حالتهم الاجتماعية شبيهة بحالة عامل متوسط. ولكن نلاحظ من جهـــة أخرى نوعا من الاستقرار فى مراكز القيادة أي لم يقع تغيير فى مسؤولى الاتحاد الا نادرا خلال العشر سنوات التى ندرسها. كما انفردت الاطارات النقابية بوضع النصوص الهامة المتعلقة بالتوجهات الجوهرية للاتحاد وغيرها. والسبب الرئيسى لهذه الوضعية هى الظروف التى تطورت فيها الحركة النقابية التونسية ومنهـــا حالة النقابيين عامة فهم عمال لا تزال تسيطر عليهم عقلية الارياف التى نزحوا منها وتنقصهم المهارة الصناعية ولا يزال أغلبهم أميين.

كما ساهم طغيان النضال السياسى للاتحاد فى فرض نوع من الانضباط يجعل القاعدة عادة تتبع القادة بدون تردد أو نقاش. ورغم ذلك فقد ســـاد جـــو من التعامل الديمقراطى فى صفوف الاطارات النقابية. أفلا يكفى أن تكون الهيئـــة الادارية هى التى تنتخب المكتب التنفيذى حتى تسلط عليه رقابتها ؟ ومـــن الاكيد أن الكاتب العام كان يتمتع بنفوذ واسع نظرا لعـــدم تحديد مهام أعضاء المكتب التنفيذى باستثناء أمين المال ومساعده. ولكن ذلك لا يمنعنا من تعديل حكم السيد برادى Paradis على الاتحاد الذى وصفه بالمركزية المشطة واعتبر أن الكاتب العام يحتكر تحديد سياسته وكل أعمالـــه (136).

وبالفعل فلم تكن تتخذ العديد من القرارات الهامة الا بعد اجتماعات الهيئة الادارية أو المجلس الوطنى أو فى بعض الحالات المؤتمر نفسه رغم قوة نفوذ حشاد فى الاتحاد. ولم تكن اجتماعات هذه الهياكل لمجرد المصادقة على القرارات بـــل شهدت نقاشات حادة حول المسائل المطروحة. ويكفى أن نذكر فى هذا الصـــدد بالنقاشات العديـــدة التى جـــرت قبل اتخاذ قـــرار الانضمام الى الجامعـــة العالميـــة للنقابات الحـــرة سنة 1951.

فنحن نعتبر حكم السيد برادى على الاتحاد مشطا اذا تعلق الامر بالفتـرة التى تمتد الى سنة 1954. أما بعد هذه الفترة فقد ساهمت شخصية أحمد بن صالح ذلك المثقف العائد حديثا من أوربا فى تدعيم السلطة الفردية فى الاتحاد خاصة وأن الاشخاص الذين كانوا يحيطون به لم تتعد معارفهم الامور العمليـة فى أغلب الحالات. وقد لعبت كل العناصر الهيكلية المواتية لتدعيم السلطة الفردية فى الاتحاد بصورة كبيرة بداية من جويلية 1954 عندما أصبح الاستقلال متأكـدا تقـريبا (137).

فالهيئة الادارية كانت تجتمع بكثرة وخاصة فى الايام الصعبة رغماً أنه كان بامكانها ألا تجتمع الا مرة كل 3 أشهر كما يسمح لها نظام الاتحاد (137) وكذلك الشأن بالنسبة للمكتب التنفيذى حيث كان يجتمع مرتين فى الاسبوع رغم ان قوانين الاتحاد تسمح له بأن يعقد اجتماعه كل 15 يوما. ان هذه القوانين نفسها يسمح للكاتب العام بأن يصدر أوامره خاصة فى الفترة الفاصلة بين اجتماع الهياكل الى أية منطقة كانت حيث انبثت حركتنا النقابية فى كل المناطق وحتى المنعزلة منها كبعض المناجم بجهة ماطر وبجهة باجة وامتد نفوذ الاتحاد الى مناطق فلاحية لم تطرقها الحركة النقابية فى الماضى » (138).

أفليس من المشروع اذن أن نتساءل عن جدوى تبنى هيكلة نقابية فى تونس مقتبسة من مبادىء هيكله الفدرالية المعمول بها فى فرنسا خاصة « فى مهن ذات طابع حرفى وتتطلب مهارة خاصة وقد تعود بها العمال منذ زمن طويل » (139). أفلا يبدو البون شاسعا الى حد ما بين الطموحات الديمقراطية المتجذرة لمؤسسى الاتحاد وبين الظروف الموضوعية التى كان يعيشها أغلبية النقابيين ؟ وهى ظروف جعلت المكتسبات الديمقراطية الناتجة عن مثل هذه الهيكلة عرضة للانتكاس.

وبالفعل لم يبرز الطابع الديمقراطى لهذه الهيكلة بما فيـه الكفايـة على المستوى العملى ولم يلمس حقيقة المعنى العميق لهذه الهيكلة الا عدد قليل جـدا من النقابيين (140).

أفلا يمكن لنا أن نقول أيضا أنه من الممكن أن تكون النقابة آنذاك مدرسـة للديمقراطية الحقيقية، وأن تصبح مهمـة تعليم الديمقراطيـة من الاولويات في بلد يناضل من أجل تحرره وانعتاقه ؟ !. رغم أن نتائج مثل هذا المجهود الثقافى

تبقى غير ثابتة نظرا للوضعية التى خلقها الاستعمار. ولكن رغم ذلك فنحن نعتبر أن منظمة شرعية ذات هياكل ديمقراطية تمثل سلاحا ناجعا بل أكثر نجاعة من منظمة ممركزة بصورة مفرطة فى بلد يعانى من الاستعمار. اذ أن مثل هذه المنظمة تساعد على اتخاذ المواقف الاكثر شجاعة بينما من الممكن أن تؤدى بعض الضغوطات على عدد محدود من القادة فى منظمة ممركزة الى مواقف متخاذلة (141).

ان مثل هذه المنظمة الديمقراطية لا يمكن لها الا أن تزيد فى أهمية العمل النقابى وتعمق أبعاده.

ج ـ أبعاد الحركة النقابية التونسية :

نعتقد أنه من الضرورى قبل أن نتعرض الى تأثير الحركة النقابية على الاجراء وبالتالى على تونس ككل أن نعرف بأهدافها.

ولا بد أن نلاحظ منذ البداية أن أهداف الحركة النقابية التونسية كما وقع الاعلان عنها أرادت أن تكون مشابهة لاهداف الحركة النقابية الفرنسية وذلك على الاقل بالنسبة للفترة التى ندرسها. فقد أكد مؤسسو الحركة منذ سنة 1944 « ان قوانين منظمتنا سوف تكون مطابقة تقريبا لقوانين الكنفدرالية العامة للشغل مع فارق وحيد وهو أنه سوف تحترم فى التطبيق » (142).

ويقدم الفصل الثانى من قوانين الاتحاد أهداف المنظمة على النحو التالى :

« 1 ـ الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاقتصادية والمهنية للاجراء المنخرطين فى نقابات الاتحاد.

2 ـ التدخل لدى السلطات العمومية والسلطات العليا فى هذا الغرض لتحقيق الاصلاحات الضرورية فى الميدان الاجتماعى والاقتصادى تلك الاصلاحات الكفيلة بتحسين ظروف حياة الشغالين على مختلف أصنافهم.

3 ـ تكوين نقابات فى كل المراكز والتجمعات المهنية وضمها للاتحاد.

4 ـ اقامة علاقات تضامن بين جميع الشغالين المتجمعين فى هذه النقابات. وتنسيق أعمالها وتنظيم اجتماعات لهذا الغرض واستعمال كل وسائل الدعاية التي تراها مفيدة.

5 ـ السهر على حسن سير الهياكل الموجودة واعانتها فى القيام بمهامهـا ومؤازرتها فى كل مساعيها لدى السلطات العمومية والادارات أو المشغليـن. والمساهمة فى كل نقاش للنصوص والعقود والاتفاقيات وغيرها التى تقوم بهـا هذه الهياكل لحل مسائل خاصة بها أو لبلورة قوانين مرتبطة بظروف العمـل والتأجير وغيرها من المسائل المتعلقـة بالاجـراء.

6 ـ تنظيم صندوق للتعاون والتضامن لفائدة المنخرطين ووضع ترتيبـات خاصـة بها وادارة تشـرف عليـه.

7 ـ تكوين مدارس خاصة بالشغالين لتعليم الجماهير العمالية أصول الحركة النقابية وفوائدها وتهيئتهم للمهام المستقبلية الملقاة الملقاة على عاتقهم فى حياة البلاد. وللرفع من مستواهم الاجتماعى والمعنوى.

8 ـ الدفاع عن الحريات الديمقراطية العامة والحقوق الطبيعية للفرد » (143).

ويظهر أن هذا النص مطابق لمشاغل الحركة النقابية الفرنسية رغم أنـه يغفل عن بعض الاطروحات النظرية (أو الاهداف البعيدة المدى) من نـوع الاطروحات التى يعبر عنها هذا المقطع من وثيقة آميان Charte Amiens وهى وثيقة تعود الى سنة 1906 للكنفدرالية العامة للشغل : « تضم الكنفدرالية العامـة للشغل كافة العمال الواعين بضرورة الكفاح من أجل القضاء على النظـام الرأسمالى وذلك بقطع النظر عن انتمائهم لاى مدرسة سياسيـة.

ويعتبر المؤتمر أن هذه الوثيقة تمثل اعترافا بصراع الطبقات الذى يواجـه فيه العمال الثائرون على الساحة الاقتصادية بل أشكال الاستغلال والقمع المادية منها والمعنوية والتى تستعملها الطبقة الرأسمالية ضد الطبقة العاملة (...)

وتمهد الحركة النقابية (...) للانعتاق التام الذى لا يمكن أن يتحقـق الا بانتزاع رأس المال من أصحابه وهى تحبذ الاضراب العام كطريقة عمل، وتعتبر أن النقابة التى هى اليوم مجموعة نضالية ستصبح فى المستقبل مجموعة انتاج وتوزيع ومنطلقـا لنظام اجتماعى جـديد ...»

ولكن هل يجعلنا ذلك نستنتج أن الاختلاف بين الحركتين النقابيتيـن الفرنسية والتونسية هو بالدرجة الاولى اختلاف عقائدى؟ لا نعتقد ذلك أفلم يؤاخذ

حشاد قادة الكنفدرالية العامة للشغل على عدم احترامهم لوثيقة أميان ؟! وقد رسمت احدى النصوص الصادرة عن اتحاد النقابات المستقلة للجنوب تطور الحركة النقابية منذ سنة 1936 كما يلى « ألم نردد دائما أن الحركة النقابية ما هى الا تجمع لكافة الشغالين فى صلب منظمة كنفدرالية للدفاع عن مصالحهم المهنية.

وقد استعملت وثيقة أميان كحجة للتدليل على هذه الحقيقة وهى وثيقة تكرس بدون أدنى التباس استقلالية الحركة النقابية عن أى تدخل سياسى سواء كان حزبيا أو غيره.

وقد انخرطنا فى الكنفدرالية العامة للشغل على أساس هذا المفهوم للعمل النقابى » (144). فيمكن أن نعزو اغفال تلك الاشارات النظرية للمتطلبات التكتيكية ولحدود استراتيجية الظرف الذى انبثق فيه الاتحاد. وبالفعل فانه من الصعب قبول بيانات مذهبية من نوع وثيقة أميان فى مؤتمر تأسيسى أسندت رئاسته الشرفية الى ممثل « البورجوازية » التقليدية الشيخ الفاضل بن عاشور المدرس فى جامع الزيتونة المعمور. فلا ينبغى لنا أن نقلل من أهمية المشاركة الفعلية لشخصيات دينية مثل الفاضل بن عاشور فى حياة الاتحاد خلال السنوات الاولى من حياة هذه المنظمة. فقد جعلت هذه الشخصيات نفسها فى طليعة المناهضين للشيوعية. وساهمت بقسط وافر فى تكثيف الضبابية العقائدية التى سادت لدى عدد كبير من اطارات الاتحاد. فقد سمح الفاضل بن عاشور لنفسه أن يصرح فى اجتماع عقد يوم الاحد 17 مارس فى قاعة الافراح بصفاقس وحضرته جميع اطارات الجهة وبحضور فرحات حشاد : « ان من تطبيقات المبدأ الاسلامى القائل بتعاون رأس المال والعمل نجد فى جهتنا نظام المغارسة الذى يجعل من خادم الارض الشريك المباشر لصاحبها. وقد مكن هذا النظام من استثمار الاراضى الشاسعة التى تكسوها غابات الزيتون بصفاقس » (145).

وخلال منبر حر عقد فى السنة الموالية بصفاقس أنكر محمود الغول أبرز قادة الفرع الجهوى للجامعة العامة للموظفين وأحد المنشطين للجنة البحث الاقتصادى والنقابى فى الاتحاد « وجود طبقات متصارعة فى الاسلام بالرجوع الى أقوال الشيخ الفاضل بن عاشور نفسه » (146).

بينما كان حشاد وبقية أعضاء المكتب التنفيذى لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب يؤكدون بأن « الصراع الطبقى الذى كثر حوله الحديث هو حسب رأينا أمر طبييعى وحتمى اذ أنه واقع موضوعى يتجاوز ارادة الانسان » (147).

افليس من الغريب حقا أن يشيد نقابى ما بعلاقات انتاج ما قبل رأسمالية مثل المغارسة بينما كانت القيادة النقابية الوطنية تعتبر نوعا اخر من علاقات الانتاج من نفس الصنف مثل الخماسة « نظاما عبوديا » ؟ (148). خاصة وأن الكفاح ضد النظام الرأسمالى وضد كل القوى الرجعية قد ارتبط عادة بالكفاح من أجل التقدم الاجتماعى. ولقد كتب حشاد فى جويلية 1949 : « ان التحالف الرأسمالى ما انفك يتحين الفرصة السانحة للقيام بهجومه المضاد معتمدا فى ذلك على العناصر الرجعية التى تحلم بتعطيل التقدم الاجتماعى وتبتهج لكـل ضعف يمس الحركة النقابية العماليـة (...)

فالطبقة العاملة قد نظمت بنفسها حياة الامة الاقتصادية والاجتماعية حينما تمكنت من الانتصار على الرأسماليـة.

وتحسنت الحالة الاجتماعية تحسنا ملحوظا تترجم عنه بصدق فرحة كامل الشعب الذى تخلص من السيطرة الرأسمالية التى كانت تمتص دماءه (...)

وانخرط العمال التونسيون بفضل الاتحاد فى الحركة العمالية العالميـة العظمى معاضدين لها ومدعمين لمسيرتها نحو التقدم » (149). بل اننـا نستطيع أن نقول أن حشاد كان يطمح الى الاشتراكية كما يتضح من خلال هذا النقد الذى وجهه للحكومة : « حكومتنا وهى أداة محتكرة بأيدى الاستعمـار ومسخرة لخدمة مصالحه المناقضة تماما لمصالح الشعب لم تقم بأى دور فعـال وسريـع للخروج بالبـلاد التونسيـة من الوضـع الاستثمـارى الى الحيـاة الاشتراكية » (150).

على أننا نلاحظ أنه كلما تعلق الامر بالغاية القصوى للحركة النقابية كلمـا كانت العبارات المستعملة عامة جدا. فقد ورد فى منشور صادر عن اتحاد النقابات المستقلة للجنوب أن مثلنا الاعلى هو « اعطاء العمل مكانه المغتصب لحـد الان مـن طـرف رأس المـال » (151) (نجد نفس العبارة على بطاقة انخراط هذا الاتحاد). ويبلور نص اخر صدر فى نفس الفترة هذه الفكرة قائلا : « نـرى

ضرورة بقاء صراع الطبقات للحفاظ على هرمية طبقية معينة. ولكن يحق للانسان أن يعمل بكيفية تمنع الطبقات المحظوظة من التمتع بامتيازات على حساب الطبقات الكادحة الى ما لا نهاية له. كما يحق له أن يعمل على أساس أن يؤدى الاختلاف فى المصالح الى أقل ما يمكن من الهزات العنيفة وأن يوفق بين الاتجاهين المتصارعين تدريجيا حتى يخلق منهما شيئين متكاملين، كل واحد منهما ضرورى للاخر ويحافظ على التوازن بينهما. ذلك التوازن الذى بدونه لا يمكن أن يوجد الا الحقد المدمر » (152).

أليس من باب التناقض أن نقر بضرورة صراع الطبقات وفى نفس الوقت نبحث عن التوفيق بين الاتجاهات، مع الاعتراف بحتمية الصراع كأمر واقع خارج عن نطاق ارادة الانسان ...؟ يعسر على حشاد معالجة المسائل الفلسفية. وهو أمر بديهى بالنسبة لانسان أجبر على الانقطاع عن التعليم بعد نيل شهادة انتهاء الدروس الابتدائية خاصة وأنه أراد لنفسه أن يكون رجلا عمليا قبل أن يكون منظرا.

وزبدة القول ان الحركة النقابية التونسية انطلاقا من وحدة المصالح الاقتصادية للطبقة العاملة قد تمكنت من تحدى عدوها الطبقى المتمثل فى الاعراف وأدركت الدور القمعى الذى تقوم به الحكومة لفائدة أصحاب رأس المال. وشعرت بضرورة تحطيم علاقات الانتاج القائمة. تلك هى حدودها الايديولوجية. فالحركة النقابية التونسية كانت غير قادرة على تصور نوعية المجتمع الذى يمكن بناؤه بعد الاطاحة بالنظام الرأسمالى، كما كانت عاجزة عن تحديد الطريق الذى يؤدى الى الانعتاق من هذا النظام بدقة.

ولكن هل كانت هذه الحدود خاصة بالحركة النقابية التونسية ؟ أليست هى الحدود نفسها التى تحدث عنها لينين فى كتابه « ما العمل ؟ » والتى « يسميها بالوعى الحر فى التريديونى ».. (مقابل الوعى الثورى الذى يعرف أيضا بالوعى الاشتراكى ـ الديمقراطى) الذى يمكن أن تبلغه أية حركة عمالية، باعتبار أن بلورة النظرية الثورية تتبع مسارا خاصا بها مستقلا عن النمو العفوى للحركة العمالية » (153).

ومهما يكن من أمر فان مثل هذا النقد يصح أيضا بالنسبة للحركة النقابية الفرنسية.

ولكن الاهم من ذلك فى اعتقادنا هو قلة المناضلين النقابيين الذين يمتلكون تكوينا نقابيا كافيا يمكنهم من استيعاب شذرات البرامج المقترحة من طرف القيادة الوطنية استيعابا صحيحا.

ويشكل هذا الواقع ضعفا ذا أبعاد خطيرة على الحركة النقابية التونسية. وقد حاول الاتحاد معالجة هذا الامر فكون داخل كل مدينة كبيرة لجنة للبحوث الاقتصادية والنقابية ينتخب أعضاؤها من طرف الفرع الجهوى لجامعة الموظفين التونسيين. وهو أمر يبين محدودية هذا الاجراء. خاصة وأن المحاضرات التى نظمت والتى أطلق عليها اسم مسامرات نقابية كانت تدور باللغة الفرنسية وتتضمن مواضيع دقيقة تتجاوز ادراك العامل المتوسط. وسنعرض على سبيل المثال المواضيع التى وقع التعرض اليها فى جهة صفاقس : هل للعمل النقابي أن يبحث فى المسائل الاقتصادية ؟ (17 نوفمبر 1946) تفوق العمل على رأس المال (9 فيفرى 1947) التأميم (22 فيفرى 1947) تاريخ الحركات النقابية الكبرى : الفرنسية والانقليزية والامريكية والروسية والهندية (من 9 مارس الى 6 فيفرى 1947). كما قامت اللجنة الجهوية « ببحث حول تاريخ الحركات النقابية المصرية والسورية واللبنانية والفلسطينية » (154). ونتج عن ذلك خاصة أن تدعم وزن الموظفين فى صلب المركزية النقابية، اذ كان الهم الاساسي لاغلبية العمال هو رفع الامية عنهم. ومهما حاولنا فلا نستطيع أن نبرز حقيقة المصاعب التى سببتها هذه الوضعية للاتحاد أو أن نبرز بالتالى الاهتمام الفائق الذى يوليه الاتحاد لمسألة التعليم فى برامجه ويتجلى هذا الاعتناء الخاص فى وضع تقريرين مستفيضين تعلق « الاول بوجوب تحوير التعليم وتعريب الكثير منه وطرق ذلك فى الحالة الراهنة، نشر فى سنة 1948، والثانى بنشر التعليم ووسائله العملية صدر فى سنة 1950 » (155).

وهذا الامر من شأنه أن يجعلنا نؤكد بدون مبالغة أن الاتحاد كان حقا قوة دافعة نحو التقدم الاجتماعى.

كما اتخذ القادة النقابيون من جهة أخرى مواقف تقدمية نسبيا من مسألة المرأة. أفلم يترك لهم الطاهر الحداد رفيق محمد على كتابا حول المرأة سبب له سخط رجال الدين ؟ ! وقد أثنى التقرير حول العلاقات مع المنظمات الاجنبية المقدم لمؤتمر 1951 فى مجرى حديثه عن زيارة وفد نقابى تونسى ليوغسلافيا

على حالة المرأة فى هذا البلد قائلا : « وقد ألغى الحجاب فى الجمهوريات الاسلامية ... والجدير بالملاحظة بأن الحجاب ألغى بهذه البلدان على أساس انه رمز قرون طويلة لدونية المرأة المسلمة وتأخرها الثقافى وعائق أمام مشاركتها الواسعة فى الحياة العامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية » (156). ومن البديهى أن لا يتفطن الانسان الغربى لمثل هذه التلميحات المتعلقة بموضوع المرأة. فلا يتورع عن التنديد بالاتحاد الذى لم يكن يضم فى هيئته الادارية الا أمرأة واحدة

لا شك اذن أن الاتحاد قد ركز اهتمامه على مصير تونس عامة وعلى مصير الطبقة العاملة التونسية بصورة خاصة. وهكذا كتب حشاد فى أكتوبر 1949 : « نعتبر أنه لا نهضة ولا تقدم ولا خلاص لبلاد لم يتمتع أبناؤها ورجالها بنعمة العلم وفوائده الجمة ولذا كنت ترى المجالس النقابية بمختلف الجهات وحتى البعيدة منها والمنعزلة تراها تقر فى أوائل رغائبها توفير أسباب التعليم لابناء العمال قبل المطالبة بتوفير الخبز » (157).

ولهذا أولى الاتحاد اهتماما خاصا بالاصلاحات الهيكلية فى برامجه مثل التأميمات والاصلاح الزراعى.

ولكن لا يمكن تحقيق مثل هذه الاهداف حسب منظور القادة النقابيين منذ سنه 1951 الا بعد نيل الاستقلال السياسى. ولذلك فلا نستطيع أن نقيم الحركة النقابية التونسية خلال الفترة التى ندرسها على ضوء بعض المكاسب المادية مثل تعديل الاجور بالاسعار. فهذه احدى المناشير الصادرة عن اتحاد النقابات المستقلة للجنوب تبرز أن النقابيين التونسيين لا يتوهمون كثيرا اذ تعلن أن « اتحادنا سوف يعمل على أن تكون الاجور مرتبطة بغلاء المعيشة (...) والاسعار هى بمثابة القطار المنطلق والاجور هو ذلك المسافر المتأخر الذى لن يلحق به أبدا » (158).

وقد حرص الاتحاد على أن يبرز للعمال بأن الزيادة فى الاجور مهما كانت نسبتها هى ثمرة نضالاتهم وهو ما يعزز نضالية الطبقة العاملة التونسية ويقوى ثقتها فى نفسها، ويسهل عليها كل ذلك تحقيق أهداف أخرى غير مباشرة. فلم يقع ترفيع الاجور فى شهر فيفرى سنة 1950 الا اثر اضرابات سوق الخميس فى نوفمبر واضرابات برج السدرية فى جانفى 1950. « ولم تقرر السلطات الترفيع فى الاجور قانونيا بنسبة 17٪ فى أمر 2 ديسمبر 1950 الا اثر اضراب النفيضة الدموى (5 قتلى) الذى أثر فى كامل البلاد » (159).

وقد شدد التقرير الادبى لمؤتمر 1951 على هذا العنصر ليحث العمال على المزيد من التضحيات فى النضالات المقبلة قائلا : « فكان لا بد من اضرابات سوق الخميس ومجزرة برج السدرية حتى تقرر الحكومة الزياة فى الاجور الفلاحية سنة 1949 بـ 20 فرنكا يوميا.

وكان لا بد من مذبحة النفيضة وتضحيات رفاقنا فى
حتى تقرر الحكومة الزيادة فى الاجور ... ولا تنطبق الى حد الان القوانين الجارى بها العمل فى الميدان الاجتماعى بالقطاع الفلاحى فى كامل منطقة قابس والجنوب. ولا يزال العمال يعانون من تعسف مستثمريهم وهم مغلولى الايدى »(160.)

ولا مجال للشك فى أن الحركة النقابية التونسية قد ساهمت فى الدفاع عن القدرة الشرائية للاجراء. فيكفى أن نذكر بدورها فى زيادة الاجر الادنى الفلاحى بنسب تتراوح بين 80 و 100٪ حسب المناطق ما بين 1948 وفيفرى 1950، ودورها فى زيادة أجر العامل الاعزب فى الصناعة بنسبة 37٪ فى المنطقة الاولى وبنسبة 31٪ فى المنطقة الثانية فى نفس الفترة. الا أنها لم تستطع توقيف تدهور الطاقة الشرائية الذى بدأ مع الحرب العالمية الثانية توقيفا تاما. فقد « تدهورت القدرة الشرائية للعامل الاعزب فى شهر أكتوبر 1951 بنسبة 18٪ عما كانت عليه سنة 1938. وبلغت هذه النسبة 24٪ سنة 1952. ولكن المنح العائلية التى تحصل عليها أب لطفلين مكنته فى بضعة أشهر من أن يسترجع المقدرة الشرائية التى كان يحظى بها سنة 1938 » (161). وبالاضافة الى ذلك فانه رغم فتح السلطات العمومية لعدة حضائر شغلت فيها الاف من العاطلين عن العمل لمدة أسابيع مقابل أجر زهيد يقدر بـ 200 فرنك، فقد بقى مشكل البطالة مطروحا بحدة. ويمثل وجود جيش احتياطى من اليد العاملة وسيلة ضغط لدى ملاكى الاراضى. ولذلك فرغم الزيادة فى الاجور التى أشرنا اليها منذ حين فقد بقيت حالة العامل الفلاحى فى مستوى الحد الادنى الحيوى كما يتجلى من خلال شهادة مؤلف أطروحة كتبت سنة 1952 : « يتراوح أجر العامل الفلاحى التونسى سواء كان أعزب أو صاحب عائلة كثيرة العدد بين 246 و 274 فرنك (هذا عندما تحترم التشريعات) مقابل 12 ساعة من العمل المرهق. وكان الغذاء جد هزيلا: يعانى الرجال والنساء والاطفال والشيوخ من جوع حاد ان لم نقل

مجاعة حقيقية. وكانت ظروف السكن مزرية، وكان اللباس رثا، وكانت المرافق الصحيـة مفقودة » (162).

وهذا الواقع يزيد فى الضرورة الملحة لتنظيم العامل الفلاحى التونسى الذى يشغل على الاقل مدة 10 ساعات يوميا مقابل أجـر بـ 13 فرنكا الساعة فى شهر جويلية 1948. بينما كان العامل الفلاحى الفرنسى فى نفس الفتـرة يتمتع بأجر أدني يقدر بـ 53 فرنكا الساعة وذلك بدون اعتبار الامتيـازات الاجتماعية المشتركة بين الفلاحة والتجارة والصناعة. بالاضافة الى امتيـازات أخرى عينية، ولذلك لم يكن يشعر حقيقة بضرورة الانخراط فى منظمة نقابية.

وبالفعل فان ضعف تأطير العمال الفلاحيين يعتبر من نقائص الحركة النقابية الاساسية اذ بقيت هذه الحركة أساسا ظاهرة حضرية مثلما هو الشـأن فى فرنسا. وتشير رسالة من حشاد الى الكاتب العـام للسيـزل أن « العملـة الفلاحيين المنخرطين فى الاتحاد قد بلغ عددهم 5000 عامل (163). وهو يعتبر عددا ضئيلا جدا بالنسبة لبلد يمتاز بتضخم القطاع الاول. ومع ذلك لا ينبغـى لنا أن نغفل عن عمق تأثير الاتحاد فى الريف والذى تجلى بمناسبة الاضرابات التى شارك فيها عدد ضخم من عمال الفلاحة من غير المنخرطين. فقد كـان للحركة النقابية على الاقل الفضل فى تعزيز نضال هذا الجزء من البروليتاريـا الوطنية. وتعكس بعض الاحداث ذلك بوضوح : ــ اضراب بوتنفيل (بـرج السدرية) فى جانفى 1950 الذى أسفر عن 4 قتلى و8 من الجرحى وتواصل رغم هذا القمع الشديد ــ اضراب النفيضة فى شهر نوفمبر من نفس السنة الذى حقق المطالب العمالية رغم تدخل قوات النظام (5 قتلى و 12 جريحا).

وقد بلغت تهيئة الاتحاد للجماهية الريفية أوجها خلال اضرابات صائفـة 1955 التى أدت « الى صدمات دامية والى اعتصام المضربين بالاراضى أو الضيعات الفلاحية. وتجدر الملاحظة أن هذه الاضرابات لم تكن موجهة ضد المعمريـن الفرنسيين أساسا بل ضد الملاكين التونسيين (مثل رئيس المجلس الكبير ذاتـه والذى كان يمتلك حوالى 3000 هكتارا في المناطق السقوية السفلى لنهر مجـردة) من أجل الزيادة فى الاجور وايجاد قانون أساسى للعامل الفلاحى » (164).

ولكن هل يكفى ذلك حتى نؤكد أن الاتحاد رغم تركيز قواه أساسا ضد

المعمرين الفرنسيين الى غاية سنة 1954 قد تمكن من تخليص البروليتاريا الفلاحية من تأثير كبار الفلاحين التونسيين ؟ نعتقد أنه ينبغي أن نحرص على الدقة للاجابة عن هذا السؤال اذ أن مثل هذا التأكيد يعنى نوعا من القطيعة الايديولوجية مع هذه الفئة الاجتماعية. أو على الاقل بداية وعى عمالى ان لم نقل وعيا طبقيا لدى عمال الفلاحة. ولكن ماذا اقترحت القيادة النقابية على هؤلاء العمال ؟ أكد التقرير الاقتصادى والاجتماعى لمؤتمر 1951 على : « أن يسطر برنامج محكم لتوزيع الاراضى التابعة للدولة على الفلاحين وتوسيع نطاق القروض لاحيائها وتشجيع تكوين التعاضديات حتى يتم استقرار الطبقات الفلاحية على أحسن وجه » (165).

ان الاصلاح الزراعى الذى اقترحه الاتحاد لم يتوجه صراحة ضد كبار الملاكين التونسيين وان كان دعا الى التفويت فى الاراضى الكبرى لفائدة المزارعين وهو اجراء لا يمس ظاهريا الا المعمرين الاوربيين.

وكان بن صالح أقل تشددا فى هذا الموضوع اذ صرح فى مقابلة صحفية لجريدة « اللطائف » فى سبتمبر 1955 « ان الاصلاح الزراعى الذى نطالب به لا يمس من الاراضى الشاسعة التى يمتلكها المعمرون وكبار الفلاحين. فنحن لا نطالب هؤلاء وكذلك الحكومة الا بتحسين حالة عمال الفلاحة فى أقرب وقت. فينبغى أن يقتنع الجميع بضرورة احترام التشريعات والاجور القانونية المعمول بها. كما نطالبهم بوضع قانون أساسى لعمال الفلاحة يحفظ حقوق الجميع ويحدد واجباتهم » (166).

أفلا يحد البحث عن الوفاق مع كبار الملاكين التونسيين من نضالية عمال الفلاحة ؟ ولكن ألا يكون هذا النوع من التعامل قد أملته مقتضيات الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى خاصة وأن هذه الشريحة الاجتماعية لم تتورط بصورة مكشوفة مع الاستعمار فوجب بذلك مراعاة مصالحها من طرف قيادة نقابية جعلت فى مركز اهتماماتها استقلال البلاد ؟ !

وفى الواقع كانت استراتيجية الاتحاد تتمثل فى مراعاة الوطنيين من التونسيين فى مختلف القطاعات وليس فى القطاع الفلاحى فقط وهى استراتيجية لم تساعد مع تأثير الظروف الموضوعية (خاصة درجة تطور قوى الانتاج) على

استنهاض الوعى الطبقى لدى النقابيين. أفلم يصرح حشاد بذلك يوم 28 أفريل 1946 : « نعم نحن لا نحاول أبدا بذر الشقاق بين العرف والصانع لاننا نعلم ما فى ذلك من التأثير السيء على الاقتصاد المحلى التونسى واننا نحاول جهد المستطاع التوفيق بينهما بالحصول على رغائب العامل مع عدم الاضرار بالعرف ولم نوجه جهودنا في يوم من الايام ضد هؤلاء الاعراف وانما وجهت وسنوجه رأسا ضد تلك الشركات الاجنبية التى تستثمر خيرات بلادنا » (167).

ولكن ذلك لم يمنع الاتحاد من الدفاع على حقوق العمال تجاه الاعراف التونسيين. فقد اقترح فى برنامج عمل المؤتمر الثالث المنعقد سنة [illegible] « تطبيق التشريعات الاجتماعية المعمول بها خاصه فيما يتعلق بالاجور والمنح العائلية والعطل خالصة الاجر ونظام العمل .. الخ .. على عمال المؤسسات التقليدية» ولكن ألا يكفى ألا يطرح الاتحاد مسألة علاقة العمال بالاعراف التونسيين باعتبارها علاقة صراع طبقى وموازين قوى وأن يتغاضى عن بعض مطالب العمال لكى يقلص من عدد النقابيين الذين بامكانهم الارتقاء الى مستوى الوعى الطبقى ؟!

ومهما يكن من أمر فتلك هى الحدود الطبيعية لحركة نقابية وطنية اختارت تكوين تحالف عريض ضد الامبريالية وخيرت الاهداف السياسية عن غيرها من الاهداف. وبصورة عامة ثبتت الحركة النقابية التونسية لدى العامل التونسى أولوية التناقض مع الامبريالية على غيره من التناقضات.

ولكن ألا يهدد هذا الاختيار مصير الحركة ومستقبلها ؟ فهل تمكنت من تحصين نفسها فى اطار نضالها ضد الامبريالية حتى لا تنزلق فى شباك الاستعمار الجديد ؟ لقد أقر الاتحاد فى برنامجه الاقتصادى فى عهد بن صالح وعهد السيزل بضرورة الاعتماد على الاعانات الاجنبية لتحقيق التحديث عبر النظام التعاضدى وهو ما يعرض البلاد الى خطر الهيمنة الاجنبية.. (بينما كان حشاد يركز من قبل على ضرورة تغيير علاقات الانتاج قبل أى أمر آخر وعلى اعتبار الانسان التونسى أساس التطور).

ولا يمكن للرأسمال الاجنبى والوطنى الا أن يرحب بشعار التحديث فى اطار النظام التعاضدى « بمفهوم السيزل » اذ بامكان ذلك أن يوسع السوق الداخلية هذه السوق التى خنقها بؤس المزارعين من جهة وتحجر علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية فى الريف من جهة أخرى.

وبالفعل فان الاصلاح الزراعى الذى تقدم به الاتحاد كـــان يهـــدد نمط الانتاج « التقليدى » ولا يمس اطلاقا نمط الانتاج الرأسمالى. ذلك أن هذا النمط من الانتاج لا يهمه كثيرا « شكل الملكية العقارية، فهمه الاساسى هو توسيـع السوق. بل يمكن لنا أن نؤكد أن الوظيفة الاساسية لمختلف أشكال الاصلاح الزراعى هى تيسير انتشار نمط الانتاج الرأسمالى وهيمنته على مجموع التركيبة الاجتماعية وليس بالضرورة انتشار لعلاقات الانتاج الرأسمالية فى القطـــاع الفـــلاحى » (168).

فأين نحن اذن من ذلك الكفاح ضد الرأسمالية الذى نادى به قادة الحركة النقابية التونسية ؟ أفلم يغب هذا البعد للحركة النقابية أكثر بسبب اتساع تأثيـــر الموظفين عليها بعد موت فرحات حشاد ؟! فهل تمثل تلك البيرقراطيـة التى تكونت على رأس الاتحاد (رغم ضعف عددها) وهؤلاء الموظفين الذين كان شغلهم الشاغل تونسة الوظيفة العمومية وتعريبها ضمانا كافيا للحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة ؟ اننا نميل الى الاعتقاد بأن هذه القيادة فى بلد مستقل تعوزه الاطارات الكافية يمكن استيعابها بسهولة من طرف دولة تعتبر نفسها وطنيـة حتى ولو أنها تعلن صراحة عن عدم انتمائها للطبقة العاملة ؟!

ولكن رغم كل ذلك فقد كان الاتحاد قوة دافعة للرقى الاجتماعى ومدرسـة تمرست فيها الجماهير العريضة على الديمقراطية كما كان سلاحا ناجعا للنضال ضد الاستعمار. فهو لم يكتف بتجميع عدد كبير من الشغالين بالساعد والفكر فى مختلف مناطق البلاد فى صلب منظمة واحدة. ولم يكتف بتعليمهم أشكـــالا جديدة من التضامن تتجاوز الانقسامات التقليدية وتفتح لهم الطريق نحو الوعى الوطنى، بل علم الشعب التونسى أيضا « أن نضاله فى الحقل الاجتماعى ليندمج بكفاحه من أجل التحرير الوطنى » (169).

اننا نعتقد أن الاتحاد كاد يلعب دورا أعظم لولا اغتيال حشاد واعتنـــــاق الاطروحات الاقتصادية التى نادت بها السيزل فيما بعد. اذ لم يتمكن حشاد من اتمام صياغة برنامجه الاقتصادى الذى كان يختلف جذريا عن برنامـج الدول الرأسمالية الامبرياليـــة.

وخلاصة القول ان الميزة الاساسية للحركة النقابية فى بلد مستعمر تكمن فى طغيان الكفاح السياسى على غيره من الجوانب. وقد برز ذلك بوضوح من خلال دراستنا للحركة النقابية الوطنية التونسية. وسوف نخصص لهذا الكفاح القسم الاول من الجزء الثانى لهذا الكتاب.



المصادر والمراجع بالقسم الثانى

(1) Augustin Bernard (أ. برنار) , La main-d'œuvre dans l'Afrique du Nord, Ed. du Comité Algérie, Tunisie, Maroc - Paris, 1930

(2) ب. مامى ذكر سابقا ص 47

(3) Hermassi Abdelbaki (الهرماسى) , Mouvement Ouvrier en Société Coloniale - La Tunisie entre les deux guerre, thèse de Doctorat du 3eme cycle présentée sous la direction de J. Berque, Ecole Pratique des Hautes Etudes, 6eme section Sciences Economiques et Sociales, Paris, 1966, p. 28 - 36

(4) فرحات حشاد، تونس والحركة النقابية مجلة « مساجلات عالمية »
Confrontation Internationale, عدد 3، سبتمبر 1949 ص 19

(5) ب. صباغ، ذكر سابقا ص 218

(6) الهرماسى، ذكر سابقا ص 170

(7) مصدر ذكر سابقا، ص 20 (فرحات حشاد، تونس والحركة النقابية)

(8) بحثنا المقدم لنيل شهادة الكفاءة فى البحث، القسم الاول

(9) تقرير الجلسة العامة التأسيسية

(10) سنت هذه القوانين فى المؤتمر التأسيسى المنعقد بصفاقس يوم 31 ماى 1937 ونقحت فى المؤتمر الثالث المنعقد يوم 16 جوان 1940

(11) تقرير عن الجلسة العامة التأسيسية، أرشيف نقابة شركة صفاقس-قفصة التونسية

(12) رسالة تحت عدد 11، من نفس الارشيف

(13) تقرير عن الجلسة العامة التأسيسية

(14) رسالة بتاريخ 6 جوان 1945، أرشيف نقابة شركة صفاقس-قفصة

(15) رسالة تحت عدد 12، أرشيف نقابة موظفى وعملة شركة صفاقس-قفصة

(16) رسالة عدد 23، نفس الارشيف

(17) يضم اتحاد شبكة السكك الحديدية عمال النقل الحديدى

(18) رسالة عدد 20، أرشيف نقابة صفاقس-قفصة

(19) محضر جلسة المجلس النقابى ليوم 12 مارس 1944، أرشيف نقابة صفاقس-قفصة

(20) محضر جلسة المجلس النقابى ليوم 25 مارس 1944، نفس الارشيف السابق

(21) ب. مامى، ذكر سابقا ص 133

(22) ذكره م. كريم، الس.ج.ت والحركة النقابية بعد احتلال الحلفاء لمدينة تونس 1943 - 1944 المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، سنة 1975 عدد 40 - 41 - 42 - 43، ص 273 - 308

(23) خاصة فى وثيقة بعنوان، الحقيقة حول الحركة النقابية من 1936 الى يومنا هذا، كتبت

يوم 6 نوفمبر 1944 أوردناها في الملحق 2 لبحثنا لنيل شهادة الكفاءة في البحث ص 117، 122

(24) برجوناي، ذكر سابقا ص 15 التأكيد من الكاتب

(25) الملحق 3 لبحثنا

(26) شهادة غير مباشرة، لم نستطع الاتصال مباشرة بمسعود علي سعد الذي أجاب عن أسئلتنا عن طريق شخص ثالث (الكاتب)

(27) شهادة السيد محمد الحلواني الذي يذكر تاريخ هذا الاجتماع ومكانه، 4 فيفري بقاعة سينما الماجستيك

(28) كازمجور، ذكر سابقا ص 245 ـ 246

(29) ـ (30) الملحق عدد 3 من شهادتنا لنيل الكفاءة في البحث

(31) كانت هناك ممارسة شائعة تظهر عند اصدار أمر بترفيع الاجور تتمثل في جعل العامل في صنف أدنى من الصنف الذي كان فيه قبل صدور الامر، فيصبح مثلا يتقاضى أجر عامل بسيط بينما كان من قبل يعتبر عاملا مختصا

(32) رسالة مسعود علي سعد الى قايد ـ والي صفاقس بتاريخ 20 سبتمبر 1944، رسالة تحت عدد 160، أرشيف نقابة صفاقس ـ قفصة

(33) ملحق عدد 3 من شهادنا في الكفاءة في البحث

(34) نجد محضر هذه الجلسة التي انعقدت باحدى المقاهي، في أرشيف نقابة عملة وموظفي شركة صفاقس قفصة

(35) قد تعود هذه الزيارة الى يوم 10 جويلية وأوردت هنا خلاصة أقوال صرح بها بها مسعود علي سعد لشخص كلفته باستجوابه (الكاتب)

(36) النهضة 26 أوت 1945

(37) كازمجور، ذكر سابقا ص 250

(38) م. كريم، ذكر سابقا ص 295

(39) لا تتوفر لدينا حول هذه الانتخابات الا شهادات شفاهية خاصة منها شهادة علي بوصباح فلا بد اذن من الاحتراز.

(40 ـ (41) انظر خاصة المنشور الذي أصدرته الهيئة الادارية المؤقتة لاتحاد مدينة تونس

(42) يوم 6 ماي 1945 في العاصمة والمعنون، نداء الى كافة العمال

(43) انظر خاصة جريدة النهضة بتاريخ 22 جانفي 1946 والتقرير الادبي الذي قدمه حشاد في المؤتمر القانوني الاول للاتحاد

(44) ـ (45) النهضة بتاريخ 22 جانفي 1946

(46) Anouar Abdel-Mlak (أنور عبد المالك), Sociologie du développement national Problèmes de conceptualisation, Revue de l'Institut de Sociologie, 1967, nº 2 - 3 p 259

(47) الاخبار الصفاقسية، عدد 62 السبت 22 جوان 1946

(48) رد علي الاسئلة التي طرحتها السيزل في ملحق المنشور عدد 1952/1 بتاريخ 7 جانفي 1952، (أرشيف الاتحاد، تونس)

(49) ورد هذا الرقم في الرسالة التي بعث بها فرحات حشاد الى الكاتب العام للسيزل في شهر

مـارس 1951 وأوردها نور الدين فنيش فى ملحق أطروحته لدكتوراه المرحلـة الثالثة فرحـات حشـــاد والحركة النقابية التونسية، تحت اشراف ر. منتران، مرسيليا 1972 ص 258 ـ 259

(50) « العالم الاقتصادى » 1956 عدد خاص ص 44 ـ 45 « Le Monde économique »

(51) انظر شهادتنا لنيل شهادة الكفاءة ... ص 67

(52) تصريح محمود الغول لجريدة الشعب لسان الاتحاد، عدد 29 سلسلة جديدة 6 أوت 1976 واستعمل الغول عبارة « اضطراب » بـدل عبارة « صراع »، وهو يشغـل الان خطـة رئيس مدير عام

(53) التقرير الادبى للمؤتمر الوطنى الرابع للاتحاد العام (1951) ص 3

(54) حمزاوى صالح، عدم وضوح الوعى العمالى فى الوسط ما قبل الصناعى Sonderdruck ous Vierteljahres beriche عدد 41 سبتمبر 1970 ص 330

(55) النهضة، 29 جانفى 1946

(56) التقرير الادبى للمؤتمر الوطنى الرابع (1951) ص 11

(57) ب. مامى ذكر سابقا ص 242

(58) التقرير الادبى للمؤتمر الرابع ص 21 (النص الفرنسى)

(59) ج. روس فى مجلة « الفكر » عدد خاص جويلية ـ أوت 1951 ص 226

(60) التقرير الأدبى للمؤتمر الوطنى الرابع (1951) ص 19 (النص الفرنسى)

(61) التقرير الاقتصادى والاجتماعى للمؤتمر الوطنى الرابع ص 77 ـ 78

(62) التقرير الادبى للمؤتمر الرابع ص 13 (النص الفرنسى)

(63) التقرير الاقتصادى للمؤتمر السادس (20 ـ 23 سبتمبر 1956) المقدمة ص 8

(64) « الاخبار الصفاقسية » عدد 127، 8 فيفرى 1947

(65) التقرير الادبى الذى قدمه حشاد فى المؤتمر الاول لسنة 1947

(66) مدرسة التكوين النقابى، التاريخ النقابى، الدرس 10 الحلقة الاولى الموظفون التونسيـــون والحركة النقابيـة ص 9

(67) ـ (68) المؤتمر الوطنى الرابع (1951) تقرير حول المشكلة القومية والتمثيل الشعبى، ص 11

(69) المؤتمر الوطنى الرابع (1951) تقرير مشاكل الثقافة والتعليم ص 4

(70) نفس المصدر السابق ص 62

(71) M. Paradis (م. بارادى) , Le Néo-Destour et le syndicalisme tunisien, D.E.S. en science politique, soutenu le 10 février 1961 à la Faculté de Droit de Paris, p. 16

(72) ذكره الشامخ مرجع مذكور ص 216

(73) ورد فى مقال بعنوان، تونس والحركة النقابية بـ « مساجلات عالمية » (سبتمبر ـ أكتوبر 49) (مصدر ذكر سابقا) ص 19

(74) التقرير الادبى للمؤتمر الوطنى الرابع 1951 ص 8

(75) ماينورد وأنيس صالح باى)

J. Meynoud et Anisse Salah Bey, Le syndicalisme africain. Evolution et perspectives, Ed. Payot, Paris 1963, p. 52

(76) المؤتمر الوطنى الرابع (1951) تقرير حول المشكلة القومية والتمثيل الشعبى 49

(77) ـ (78) نفس المصدر السابق ص 50

(79) لائحة وافق عليها المؤتمر الثالث ـ أرشيف الاتحاد

(80) التقرير الادبى لمؤتمر 1951 ص 7 (النص الفرنسى)

(81) عدد 663 29 جوان 1946

(82) كازمجور ذكر سابقا ص 256

(83) التقرير الادبى لمؤتمر الاتحاد فى جانفى 1947، ذكره سعيدان، فرحات حشاد، سوسة، مطبعة الشلى 1969 ص 276

(84) كازمجور، مرجع ذكر سابقا ص 261

(85) ب. مامى، مرجع ذكر سابقا ص 179

(86) نقابات فرنسية بقيت دائما تعلن انتسابها للس.ج.ت.

(87) ب. مامى، مرجع مذكور ص 180

(88) نفس المرجع السابق ص 181

(89) رسالة وجهها فرحات حشاد الى المسعدى الكاتب العام المساعد، ذكرها فنيش مرجع مذكورص65

(90) نفس المصدر السابق، وورد نفس الرقم فى اللائحة التى وافق عليها المجلس الاعلى للاتحاد يوم 10 أوت 1947 أرشيف الاتحاد

(91) كازمجور، ذكر سابقا ص 276

(92) بيان صادر عن الاقامة العامة وأوردته « الاخبار الصفاقسية » عدد 178 و 179، 6 و9 أوت 1947

(93) تصريح صحفى لفرحات حشاد فى مجلة « ليلا ونهار » 14 أوت 1947، ذكره فنيش، ذكر سابقا ص 51

(94) لا نملك فيما يخص محتوى هذه المقابلة الا الشهادات الشفاهية التى أدلى بها السيد البورصالى

(95) تصريح حشاد لمجلة « ليل ونهار » مصدر ذكر سابقا ص 59

(96) رسالة أوردها فنيش، ذكر سابقا ص 66

(97) قرار صودق عليه فى المجلس الوطنى للاتحاد، يوم 9 أفريل 1950 أرشيف الاتحاد

(98) W. Plum (و. بلوم), Les syndicats au Maghreb : UGTT, UMT, UGTA, Forschung Institut Der Friedrich Ebert, Stiftung, 1962, Traduction d'Evaschulo, p. 17

(99) (100) التقرير الادبى لمؤتمر 1951 ص 10

(101) رسالة ذكرها فنيش، مرجع ذكر سابقا ص 209 ـ 210

(102) P. Boyer de Latour, Vérité sur l'Afrique du Nord, Paris, éd. Plon 1956,p. 89

(103) ـ (104) التقرير الادبى المقدم للمؤتمر السادس (1956) ص 17 ـ 18

(105) نشر جزء كبير من الوثائق الخاصة بهذا الاضراب فى جريدة « صوت التونسى » بتاريخ 10 ديسمبر 1949، ونشر مقال خاص بهذا الاضراب مؤخرا فى جريدة الاتحاد الاسبوعية « الشعب » عدد 42 الجمعة 5 نوفمبر 1976 ص 10

(106) ص 13 (النص الفرنسى)

(107) التقرير الاقتصادى والاجتماعى لمؤتمر 1951 ص 71

(108) بيان المجلس القومى للاتحاد بمناسبة اجتماع المجلس الكبير للنظر فى ميزانية التصرف لسنة 1948، أرشيف الاتحاد، ذكره فنيش، ذكر سابقا ص 89 ـ 92

(109) التقرير الادبى لمؤتمر 1951 الذى قدمه حشاد، ص 17

(110) نفس المصدر ص 21 (النص الفرنسى)

(111) ـ (112) التقرير الاقتصادى لمؤتمر 1956 (20 ـ 53 سبتمبر) ص 21

(113) Gérard-Destanne de Bernis, Contribution à l'analyse des voies africaines de socialisme, les coopératives agricoles, p. 270, dans Mélanges Charles André-Julien (pp. 267, 283) paris, PUF, 1964

(114) التقرير الاقتصادى والاجتماعى للمؤشر الرابع (1951) ص 77 ـ 78

(115) (116) (117) (118) مجلة الندوة، عدد 12، 5 ديسمبر 1952 فرحات حشاد، الحركة النقابية بشمال افريقيا

(119) برنامج العمل المقدم لمؤتمر 1949، أرشيف الاتحاد، ذكره فنيش، مرجع ذكر سابقا ص 110 ـ 113 (النص الفرنسى)

(120) Mao-Tsé-Toung et la construction du socialisme, Textes inédits traduits et présentés par Hu-Chi-Hsi, Ed. du Seuil, Paris 1975, p. 102

(121) E. Alacchi, Le Syndicalisme ouvrier tunisien, Mémoire du CHEAM n° 2565, Année 1955, p. 21

(122) هوشى هيسى، مرجع مذكور ص 22

(123) برنامج العمل المقدم 1949، أرشيف الاتحاد

(124) بيان المجلس القومى للاتحاد بمناسبة اجتماع المجلس الكبير للنظر فى ميزانية التصرف لسنة 1948، أرشيف الاتحاد، ذكره فنيش، مرجع ذكر سابقا ص 89 ـ 92 (النص الفرنسى)

(125) بعث لنا بهذه الرسالة من قرونوبل بتاريخ 20 ماى 1976

(126) « عالم الشغل الحر » عدد 46، أفريل 1954 ص 17 ـ 22 التاكيد من الكاتب)

(127) فرحات حشاد، تونس والحركة النقابية مجلة « مساجلات عالمية » عدد 3 سبتمبر ـ أكتوبر 1949 ص 19

(128) Georges Lefranc, Essais sur les problèmes socialistes et syndicaux, Payot, Paris 1970, pp. 197, 220

(129) لوفران، نفس المرجع ص 109 ـ 115

(130) برجوناى، مرجع ذكر سابقا ص 45

(131) أخذنا هذا الاستشهاد من لائحة تبناها الاتحاد فى ختام أشغال مؤتمره الثالث (أفريل 1949 أرشيف الاتحاد، ذكرها فنيش مرجع، ذكر سابقا ص 114 (النص الفرنسى)

(132) ص 42

(133) فرحات حشاد، تونس والحركة النقابية، مصدر مذكور ص 20

(134) برجوناى، مرجع مذكور ص 63

(135) حشاد، تونس والحركة النقابية، مصدر مذكور ص 20

(136) M. Paradis, Le Néo-Destour et le syndicalisme tunisien

(137) على سبيل المثال اجتمعت الهيئة الادارية 22 مرة فى الفترة الفاصلة بين مؤتمرى 1949و1951

(138) التقرير الادبى لمؤتمر 1951 ص 3

(139) ج. لوفران مرجع مذكور ص 142

(140) وهو ما مكن من تركيع الاتحاد فيما بعد، وبالفعل فقد تراجع مؤتمر أفريل لسنة 1960 فى بعض هذه المكتسبات الديمقراطية فى هيكلة الاتحاد، فلم يعد المؤتمر ينتخب الهيئة الادارية، لكنه ينتخب المكتب التنفيذى الذى أصبح بذلك يتمتع بنفوذ كبير، خاصة وأن المؤتمرات أصبحت لا تعقد الا كل ثلاث سنوات، بدل سنتين

(141) ولذلك راى بارادى فى كتابه المذكور سابقا (ص 52 ـ 53) أن مؤتمر أفريل 1960 سوف يدعم نفوذ المكتب التنفيذى على حساب الهيئة الادارية وسوف يحدد بدقة مهام كل عضو فى المكتب التنفيذى. ولا يمكن لهذا الامر الا أن يؤدى الى سهولة سيطرة الحكومة على الاتحاد

(142) منشور صادر عن المكتب المؤقت لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب، ملحق عدد 2 لبحثنا لنيل شهادة الكفاءة فى البحث ص 115

(143) من تعريبنا

(144) نص بعنوان الحقيقة حول الحركة النقابية من 1936 الى اليوم، ذكرناه فى ملحق بحثنا لنيل شهادة الكفاءة فى البحث ص 117

(145) تقرير نشر « بالاخبار الصفاقسية » عدد 34، 20 مارس 1946 تحت امضاء ز. أ.

(146) تقرير لاندرى شيارلى André Chiarelli نشر بالاخبار الصفاقسية عدد 152 7 ماى 1947

(147) منشور بعنوان « وسائل عملنا » ذكرناه فى ملحق بحثنا لنيل شهادة الكفاءة فى البحث ص125

(148) خاصة فى التقرير الادبى لمؤتمر 1951 ص 19 (النص الفرنسى)

(149) حشاد، تونس والحركة النقابية ... مصدر مذكور ص 18 ـ 22

(150) التقرير الاقتصادى والاجتماعى لمؤتمر 1951 ص 67

(151) منشور بعنوان « مثالنا »، ملحق فى بحثنا لنيل شهادة الكفاءة فى البحث ص 124

(152) منشور بعنوان « وسائلنا »،ملحق فى بحثنا لنيل شهادة الكفاءة فى البحث ص 124

(153) Que Faire Ed. du Seuil, Collection politique, p. 85

(154) الاخبار الصفاقسية عدد 135 8 مارس 1947

(155) تقرير فى مشاكل الثقافة والتعليم المؤتمر الرابع (1951) ص 56

(156) ص 25، من التقرير (النص الفرنسى)

(157) حشاد، نصيب أبناء العمال من التعليم، الحرية عدد 79، 9 أكتوبر 1949

(158) منشور بعنوان « مهامنا » انظر بحثنا لنيل الكفاءة فى البحث ص 120

(159) الشامخ، مرجع مذكور ص 14

(160) ص 19 (النص الفرنسى)

(161) الشامخ ص 72

(162) نفس المرجع ص 75

(163) رسالة من حشاد الى الكاتب العام للسيزل مصدر مذكور

(164) علاشي، مرجع مذكور ص 15 ـ 16

(165) ص 75

(166) ذكره العلاشي، مرجع مذكور ص 24 ـ 25

(167) « النهضة » عدد 6926، 29 أفريل 1946

(168) Michel Gutelman, Structures et réformes agraires, Ed. F. Maspéro, Paris 1974 pp. 196 - 197.

(169) حشاد، الحركة النقابية بشمال افريقيا، ص 189 مجلة « سانتاز »

الفهـــرس

تحت الطبع الجزء الثاني من هذا الكتاب بعنوان :

سياسة الاتحاد العام التونسي للشغل ونضالاته

القسم الاول : نضال الاتحاد العام التونسي للشغل السياسي

الفصل الاول : مراحل تسييس حتمية

الفصل الثانى : علاقة الاتحاد العام بالاحزاب السياسية

الفصل الثالث : الاتحاد العام بين النزعة النقابية الثورية ونزعة الاحزاب العمالية

القسم الثانى : العلاقات الخارجية

الفصل الاول : علاقة الاتحاد العام بباقى منظمات تونس النقابية

الفصل الثاني : علاقة الاتحاد العام بالجامعة النقابية العالمية

الفصل الثالث : علاقة الاتحاد العام بالسيزل

الخاتمة

وقع طبع 6000 نسخة من هذا الكتاب

بالتعاضدية العمالية للطباعة والنشر ـ صفاقس



يطلب من دار محمد على الحامى ـ 3، نهج دراقى ـ صفاقس

وقع طبع 6000 نسخة من هذا الكتاب
بالتعاضدية العمالية للطباعة والنشر ـ صفاقس



يطلب من دار محمد علي الحامي ـ 3، نهج دراقي ـ صفاقس

بعد أن عرفناك أخانا القارىء بتاريخ الاعراف النقابى بتونس ونضالهم فى ظل الاحتلال من خلال كتاب « نقابات الاعراف التونسيين » فاننا نختار لك هذه المرة بحثا اخر يشمل أكثر الحركات المعاصرة طرافة : اذ أن الامر لا يتعلق بحركة نقابية عمالية تتحرك على المستوى الاجتماعى فحسب بل هو يتعلق بها وهى تصارع استعمارا أراد أن يكون توطينيا فى مجتمع لم يصل بعد الى مرحلة الرأسمالية. والكاتب لم يكتف بالتسجيل لهذه الحركة بل عمد الى تحليل ظروف النشأة ومراحلها والى دراسة مشاكلها والوقوف عند مساهمتها فى الحركة الوطنية العامة وحدودها، وان هذا الشمول ليس بالامر الغريب عن هذا الكتاب الذى بين يديك والذى قام بترجمته مجموعة من الاساتذة عن أهم ما جاء فى بحث شهادة الدكتوراه للكاتب.

« الناشر »

coopi

الثمن : 2،100 د.ت.

أو ما يعادلها

الغلاف من تصميم : علي الناصف الطرابلسي